مجلة المصرفي

الهيئة الإشرافية

السيد / المعتصم عبد الله الفكى
مدير عام الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء

السيدة / فاطمة إبراهيم عبدالله
مدير إدارة الإحصـــــاء

السيدة / هند محمد أحمد الخليفة
مدير إدارة السياسات

هيئة التحرير

السيـدة / رجاء مصطفى عثمان
رئيس التحرير

السيدة / عائشة أحمد عبدالرحمن
سكرتير التحرير

المحـررون

السيدة / سالية فاروق هباني

السيد / محمود حامد عربى

تنويـــــه

كل ما يرد في هذه المجلة من آراء و وجهات نظر لا تمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي، إنما تقع مسؤولية ذلك على الكاتب.

تصميم وطباعة

SMELTER 103
GRAPHICS DESIGN & PRINTING SERVICES
0922244907 - 0111077433

كلمة العدد

شهد الربع الثالث من العام 2018 خريفاً يعتبر من اكثر المواسم نجاحاً من حيث معدلات الأمطار وقد كان لها الأثر الواضح على الانتاج الزراعى خاصه فى ولايات القضارف والنيل الازرق والنيل الابيض مما يشكل مورد للصادر يسهم فى توفير النقد الأجنبى إلا أن هنالك قصور صاحب إكمال العمليات الزراعية والحصاد فى الوقت المناسب من شح فى الوقود والاوراق النقدية، بالرغم من أن الجهات المعنية عملت جاهده على توفير المعينات اللازمة لإنجاح الموسم الزراعى .

كما شهد البنك المركزى فى سبتمبر من عام 2018 تعيين الدكتور / محمد خير الزبير محافظاً للمرة الثانية، والذى شرع في معالجة مشكلة شح اوراق النقد، وذلك بالنظر الى الدراسة الخاصة بتعديل التركيبة الفئوية للعملة الوطنية وإصدار فئات أكبر للعملة تتناسب مع معدل التضخم المرتفع ونمو النشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى العمل على تعزيز الثقة فى الجهاز المصرفى بتوفير الاوراق النقدية وتفعيل عمليات الدفع الالكترونى ، وقد شهد الربع أيضاً تكوين حكومة وفاق جديدة وعدت بإجراء إصلاح إقتصادي شامل .

يتضمن هذا العدد بجانب الابواب الثابته اربعة مواضيع يتناول الموضوع الاول عمليات وبدائل لإعفاء الديون فى الدول الإفريقية ويستعرض الثاني الضبط المؤسسي الفعال فى مؤسسات التمويل الأصغر ، ويتطرق الثالث الي تعريف الكوميسا (السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا) اما الرابع فيناقش أهمية معايير المحاسبة الحكومية الدولية في تفعيل وتطوير نظام المحاسبة الحكومية.

رئيس التحرير

دراسات و بحوث

عمليات وبدائل لإعفاء الديون للدول الإفريقية
عبدالهادي محمد سليمان - وحدة الدين الخارجي ...
4 - 15

دراسات و بحوث

الضبط المؤسسي الفعّال في مؤسسات التمويل الأصغر
عبد الله علي محمد بابكر - وحدة التمويل الأصغر.
16 - 26

دراسات و بحوث

الكوميسا ... السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي
سالية فاروق هباني - إدارة البحوث والتنمية ...
27 - 31

دراسات و بحوث

أهمية معايير المحاسبة الحكومية الدولية في تفعيل وتطوير نظام المحاسبة الحكومية
د. فياض حمزة محمد رملي - أستاذ جامعي . محاسب قانوني ...
32 - 35

ندوات وورش

واقع التقنية المصرفية - الرؤى والتحديات ....
محمود حامد عربي نعيم - إدارة البحوث والتنمية...
36 - 40

أضواء على

سياسات بنك السودان المركزي السارية
مروة بشرى نبق - إدارة السياسات...
41 - 42

أحداث إقتصادية

أحداث إقتصادية ... محلية وعالمية
هادية خالد عبدالرحمن - إدارة البحوث والتنمية...
43 - 47

قرأت لك ...

كتاب بعنوان : ...
أنظمة المعلومات المالية والمصرفية
نجلاء جعفر على إبراهيم - إدارة البحوث والتنمية ...
48 - 51

مؤشرات إقتصادية

مؤشرات إقتصادية
منال حسن سعيد - إدارة الإحصاء...
52 - 60

عمليات وبدائل لإعفاء الديون للدول الإفريقية

عبدالهادى محمد سليمان

وحدة الدين الخارجى

المقدمة

رجعت معظم ديناميكيات الديون في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى لطبيعتها العادية، وذلك بعد ما يقرب من أربعة عقود من مبادرات تخفيف عبء الديون وإعادة الهيكلة الإقتصادية العميقة والنمو الإقتصادي القوي في الآونة الأخيرة. وبدءاً من ثمانينيات القرن العشرين، قام الدائنون من دول التعاون الثنائي بإعادة جدولة التزاماتهم بعد انهيار أسعار السلع الأساسية العالمية وتصاعد معدلات المديونية الخارجية بصورة غير مستدامة وعلى نحو متزايد، و أعقبتها بتدابير للسيولة قصيرة الأجل وتبع ذلك تخفيف للديون الثنائية باعادة جدولة المديونية او باعفاء جزء منها مثل مبادرات نادى باريس ثم مبادرات الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPCs) في عامي 1996 و 1999. وأخيراً، قدمت مبادرة المؤسسات الدولية لتخفيض الديون (MDRI) بنسبة 100% من إلغاء الديون لالتزامات الدول المؤهلة لمديونية صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB) وبنك التنمية الأفريقي (ADB).

في إطار مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة المؤسسات الدولية لتخفيض الديون، تلقت البلدان الأفريقية وحدها حوالى 106 مليار دولار لتخفيف عبء الديون الاسمية وفي الوقت الحالي، تعتبر النسب الإجمالية للمديونية الخارجية للمنطقة أكثر ايجابية مما هو الحال في العديد من المناطق النامية الأخرى. على سبيل المثال، في أفريقيا جنوب الصحراء نسبة الديون الخارجية إلى الصادرات تبلغ 85% مقارنة بـ 148% في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و 153% في أوروبا الناشئة والنامية، و 127% فى دول الكومنولث المستقلة علاوة على ذلك، فإن نسب خدمة الديون الخارجية هي الأدنى بين جميع المناطق النامية. وعلى الرغم من هذا التقدم الواسع النطاق، فإن ملف مستويات الديون الأفريقية غير المستدامة لم يغلق بالكامل فهنالك العديد من البلدان إما تعاني من أزمة ديون أو معرضة لخطر شديد.

بشكل عام، هنالك ثلاث فئات من الدول المعرضة لخطر الديون فى إفريقيا جنوب الصحراء، وهى:

(1) الدول المؤهلة للـ HIPC / MDRI التي لم تستفيد من التخفيف الشامل للديون.

(2) الدول التي تعاني من أزمة ديون ولكنها غير مؤهلة لمبادرة المؤسسات الدولية لتخفيض عبء الديون.

(3) الدول التي استفادت من مبادرات تخفيف عبء الديون السابقة، ولكنها تعرضت مرة أخرى لمستويات الديون التي لا يمكن تحملها.

تواجه كل مجموعة من هذه المجموعات تحديات اقتصادية وسياسية ومالية فريدة تتطلب استجابات سياسية وإقتصادية مستهدفة ومخصصة.

جهود مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) ومبادرة المؤسسات الدولية لتخفيض الديون (MDRI):-

منذ منتصف التسعينات، عملت مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون كإطار توجيهي لتوفير تخفيف شامل لديون البلدان المنخفضة الدخل. وكان قد تم طرحها في عام 1996 بواسطة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ثم تم تعزيزها في عام 1999 لتوفير تخفيف أعمق وأسرع لخفض عبء الديون لمجموعة أكبر من البلدان. وتستخدم مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون لتخفيف عبء الديون وتخفيض مستوى الديون الخارجية إلى مستويات تعتبر مستدامة باستخدام مبادرة ال HIPC الاصلية،كان الهدف من المبادرة (1996-1999)، ان تصبح نسبة الديون الخارجية إلى الصادرات 200%. فيما هدفت المبادرة المعززة للدول الفقيرة المثقلة بالديون إلى خفض نسبة الديون الخارجية المستهدفة إلى 150% من الصادرات. وألغت مبادرة المؤسسات الدولية لتخفيض الديون 100% من مطالبات البلدان المؤهلة لالتزامات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وصندوق التنمية الأفريقي.

أ. متطلبات التأهيل للمبادرة:

يجب على الدول الإيفاء بمجموعة من المعايير لتصبح مؤهلة لمبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة المؤسسات الدولية لتخفيض الديون كالآتى:-

أولاً :- يجب تصنيفها كدولة من دول "وكالة التنمية الدولية (IDA)/ صندوق التنمية الأفريقي (ADF) فقط". وهذا يعني أن البلد غير مؤهل للحصول على قروض غير تساهلية من البنك الدولي وصندوق التنمية الأفريقي. وبالمثل، يجب أن يكون البلد مؤهلاً فقط للحصول على قروض من صندوق الحد من الفقر والنمو التابع لصندوق النقد الدولى (PRGT) وليس من حساب الموارد العامة لصندوق النقد الدولي (GRA).

ثانياً، يجب على الدولة أن تواجه عبء الدين الذي لا يمكن تحمله بعد التطبيق الكامل لآليات نادي باريس التقليدية، مثل شروط نابولي. وكما ذكر أعلاه، يجب أن يكون لدى الدولة نسبة دين إلى الصادرات أعلى من 150% أو نسبةالدين إلى الإيرادات الحكومية أعلى من 250%. تعتبر الديون الخارجية التي تكبدتها الدولة حتى نهاية عام 2004 هي وحدها المؤهلة لمبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون ولتخفيف عبء الديون وبهذه الطريقة، كانت المبادرة تستهدف مجموعة محددة من البلدان وليس المقصود بها التزام مفتوح للبلدان التي قد تعاني من ضائقة الديون في تلك الفترة او في المستقبل.

ثالثًا، يجب أن تبدأ الدولة في إنشاء سجل أداء إقتصادي حافل بالإصلاح، عادةً ما تتطلب هذه الخطوة الحصول على برنامج الشريحة الائتمانية العليا من صندوق النقد الدولي (برنامج PRGT). ومع ذلك فقد تم إجراء استثناءات بإستخدام برنامج مراقب بواسطة صندوق النقد الدولي يرصده موظفي البنك لإنشاء سجل الأداء (SMP).

وأخيراً، يجب أن تبدأ الدولة في إعداد ورقة استراتيجية الحد من الفقر ، إما على أساس مرحلي أو رسمي (PRSP)

ب - عمليات تخفيف عبء الديون للدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC/MDRI)

بصورة عامة، تستلزم عمليات تخفيف عبء الديون للدول الفقيرة المثقلة بالديون خلال مبادرات الاعفاء (HIPC/MDRI) ثلاث مراحل متميزة، كالآتى:

(1) الإعفاء المؤقت من الديون للدول الفقيرة المثقلة بالديون ("نقطة اتخاذ القرار").

(2) الإعفاء غير القابل للإلغاء من الديون للدول الفقيرة المثقلة بالديون ("نقطة النهاية/الإنجاز").

(3) إلغاء 100% من التزامات الديون من خلال مبادرة المؤسسات الدولية للديون المؤهلة المتبقية.

ج - مبادرة المؤسسات الدولية لتخفيض الديون (MDRI)

اتخذت مجموعة الدول الصناعية السبع في عام 2005 الخطوة الإضافية المتمثلة في ان يقوم البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، و بنك التنمية الافريقى ADB بإلغاء 100% من مطالبات الديون المتبقية الميسرة. ترتبط أهلية مبادرة المؤسسات الدولية لتخفيض الديون MDRI مباشرة بعد الوصول لنقطة النهاية فى مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون.

نسبة إلغاء الدين عند الوصول إلى نقطة النهاية للمبادرة حتى 100%. وبهذه الطريقة، لا توجد متطلبات إضافية للأهلية للمساعدة على تخفيض عبء الديون لمبادرة المؤسسات الدولية درجت بعض دول التعاون الثنائى بالغاء من 90 – 100% عند الوصول لهذه المرحلة.

د - تخفيض الديون HIPC / MDRI

تلقت البلدان الأفريقية حتى الآن ما يقرب من 106 مليار دولار في إطار التسهيلات الاسمية للديون في إطار مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة المؤسسات الدولية. ويشمل أكبر المستفيدين، من خلال حجم المبالغ التى تم الالتزام بها، جمهورية الكونغو الديمقراطية 16.3 مليار دولار وغانا 7.4 مليار دولار وتنزانيا 6.8 مليار دولار وزامبيا 6.7 مليار دولار وإثيوبيا 6.6 مليار دولار. إجمالاً، إستفادت 30 دولة أفريقية بموجب هاتين المبادرتين.

تظل ثلاثة دول مؤهلة في الوقت الحالي للحصول على تخفيض الديون مستقبلاً للـ HIPC / MDRI وهى (السودان، إريتريا، والصومال).

خيارات تخفيف عبء الديون

بالنسبة للدول التى لم يتم تأهيلها والواقعة خارج إطار مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون، نجد ان هناك العديد من النماذج التي يمكن اتباعها سعياً إلى تخفيف عبء الديون. كما موضح في الفقرات أدناه:

أ - نموذج إعادة تصنيف البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإدراجها بأثر رجعي

أغلق المساهمون في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عام 2004 قائمة الدول المؤهلة لمبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون. وكان عدد من البلدان غير المؤهلة سابقاً والتى كانت تستحق ان يتم ادراجها في المبادرة استناداً إلى نسب مديونيتها الخارجية في ذلك الوقت. وتشمل هذه الدول : أفغانستان وإريتريا وهايتي وجمهورية قيرغيزستان. والعديد من الدول الأفريقية المثقلة بالديون، بما في ذلك زمبابوي، لم تكن مؤهلة للحصول على اعفاءات المبادرة بسبب مجموعة من الأسباب. تمتلك مؤسسات التمويل الدولية المرونة القانونية الكافية لإعادة النظر في أهلية الدول الفقيرة المثقلة بالديون لدول أفريقية إضافية في المستقبل. ومع ذلك، فإن مثل هذا الإجراء يتطلب دعما سياسيا قويا من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمساهمين من بنك التنمية الأفريقي. والأهم من ذلك، من المرجح أن الدول المتوقعة للاستفادة من المبادرة تحتاج أن تلبي بوضوح العديد من معايير الأهلية، بما يتفق مع نهج المبادرة الأصلية.

ولكي يتم النظر في الأهلية لمبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون / مبادرة المؤسسات الدولية لتخفيض الديون،

يجب تصنيف الدول الأفريقية كدولة من دول وكالة التنمية الدولية / صندوق التنمية الأفريقي فقط، ويستتبع هذا التصنيف اعتبارين منفصلين.

أولاً : يجب أن يكون نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (GNI) لكل فرد أقل من الحد التشغيلي للمؤسسات، والذي يبلغ حالياً 1,215 دولاراً.

ثانياً : لا يمكن اعتبار البلد المعني جدير بالائتمان للقروض غير التساهلية المقدمة من البنك الدولي (IDA)، وبنك التنمية الافريقى (ADB).

ويتمتع موظفي هذه المؤسسات بسلطة اتخاذ قرارات تصنيف وكالة التنمية الدولية/ صندوق التنمية الأفريقي، ولكنهم غالباً ما يطلبون توجيهات من مجالس إداراتها في الممارسة العملية.

مؤشرات عبء الديون لمبادرة الـ (HIPC)

وكما أشرنا سابقاً، يجب على الدولة المرتقبة أيضاً ان تكون غير قادرة على أن تتحمل عبء الدين بعد التطبيق الكامل لآليات نادي باريس التقليدية. وعلى وجه التحديد، يجب أن تكون نسبة الديون إلى الصادرات أعلى من150% أو نسبة الدين إلى الإيرادات أعلى من 250%. ويكون هذا فقط للديون الخارجية التي تكبدتها حتى نهاية عام 2004.

سيناريوهات إعادة التصنيف

تمثل زمبابوي حالة واضحة لإعادة التصنيف للدخول فى مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون من بين الدول الأفريقية المثقلة بالديون، ولديها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 860 دولار ويعتبر أقل من الحد الأقصى للعمليات التشغيلية لوكالة التنمية الدولية / صندوق التنمية الأفريقى كما لديها فشل فى اختبار الجدارة الائتمانية.

وبالإضافة إلى ذلك، وجدت الدراسات السابقة أن نسب الديون الخارجية في زمبابوي تجاوزت مؤشرات الدول الفقيرة المثقلة بالديون. ومع ذلك، سيكون التحليل المحدّث مطلوبًا للتحديد بتقرير رسمي.

و فى حالة جمهورية الرأس الاخضر (Cabo Verde) فإنها لا تفي بمتطلبات إعادة التصنيف، على الرغم من أن نسب الديون لا يمكن تحملها. ولديها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فوق الحد الأقصى 1,290 دولار وتصنف على أنها بلد تمزج بين وكالة التنمية الدولية / صندوق التنمية الأفريقي. أما فى حالة جيبوتى فالمطلوب مزيد من المعلومات والتحليلات، ولديها تصنيف مرتفع لمخاطر الديون. على سبيل المثال، لا توجد بيانات نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي منذ العام 2005.

ب - نموذج ميانمار في عملية مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون :

يمثل دعم دول التعاون الثنائي معالجة الديون في نادى باريس لدولة ميانمار مثال حديث العهد للغاية يوفر عدداً من السمات التي يحتمل أن تكون مشابهة وذات صلة بالبلدان الأفريقية في السنوات القادمة.

في يناير 2013، أعلن نادي باريس عن اتفاق بشأن معالجة متاخرات الديون لدولة ميانمار والتي بلغت 9.9 مليار دولار، تضمن الاتفاق تخفيض بنسبة 50% من صافي القيمة الحالية لمتاخرات الديون (مع استثناءات لتخفيضات أكبر من اليابان والنرويج)، وإعادة جدولة المتأخرات المتبقية. وبالقيمة المقومة بالدولار، تم إلغاء المتأخرات البالغة 5.6 مليار دولار وتمت إعادة جدولة 4.3 مليار دولار. وكانت متأخرات ميانمار إلى دول نادي باريس تمثل 77% من ديونها الثنائية في وقت الاتفاق. ومع ذلك، في حين أن معظم ديون نادي باريس كانت متأخرات، فإن ميانمار كانت لها ديون عالقة وتبلغ حوالى 3.2 مليار دولار لدول غير نادي باريس، وهي في المقام الأول ائتمانات من الحكومة الصينية. وعلى النقيض من الشروط القياسية، كان نهج نادي باريس تجاه ميانمار مخصصاً ويعتمد على عدة عوامل رئيسية، بما في ذلك:

(1) دور اليابان كقوة سياسية ومالية قوية داخل نادي باريس لتخفيض الديون.

(2) الظروف الفريدة للولايات المتحدة.

(3) وجود الصين كثاني أكبر الدائنين الثنائيين.

(4) موقف المجتمع الدولي الواسع تجاه التغييرات السياسية الرئيسية في ميانمار.

فيما يلي شروط معالجة نادى باريس لميانمار وملخص للديناميكيات الخارجية التي شكلتها.

اليابان كداعم لتخفيف الديون

يوضح دور اليابان كداعم قوى في معالجة الديون وكيف يمكن لدولة من الدائنين أن تؤثر على وتيرة وشروط تخفيف الديون. كانت اليابان أكبر الدائنين الثنائيين لدولة ميانمار وأكبرها في نادي باريس، حيث بلغت ما يقارب من ثلثي متأخرات ميانمار إلى نادي باريس. وقد استغلت الحكومة اليابانية هذا الموقف لتدافع بقوة عن تخفيض الديون وإعادة الجدولة لما يتعلق بمتأخرات ميانمار.

من منظور القدرة على تحمل الديون

لم تكن الحجة الخاصة بمعالجة الديون في ميانمار واضحة. أظهر تحليل القدرة على تحمل الديون التابع لصندوق النقد الدولي خطرًا معتدلاً بحدوث أزمة ديون في عام 2012. ومع ذلك، شارك المسؤولون اليابانيون في وصول وفد دبلوماسي كبير لنادى باريس، مما خلق ضغطًا في عدد من الطرق للمجموعة ومؤسسات التمويل المختلفة. فعلى سبيل المثال، عمم المسؤولون اليابانيون تحليلهم للدين والاقتصاد في ميانمار، فضلاً عن نموذج للشروط الرئيسية التي يمكن أن تتعلق باتفاق، قبل بدء عمل صندوق النقد الدولي في هذه المجالات بوقت طويل.

كما أشار المسؤولون اليابانيون إلى نيتهم العمل على تخفيض الديون بشكل مستقل عن نادي باريس، حيث أعلن رئيس الوزراء (يوشيهيكو نودا) أن اليابان ستلغي 60% من دين ميانمار الثنائي قبل عام تقريباً من بدء مناقشات دول نادى باريس.

الولايات المتحدة باعتبارها غير دائن. سهلت الولايات المتحدة تخفيض الديون لميانمار بسبب عدم وجود أي قروض ثنائية مع البلاد. لو كان هناك ديون أمريكية رسمية للالغاء، كان على المسؤولين الأمريكيين البحث عن دعم جديد في الميزانية والتمويل من الكونغرس الأمريكي من أجل المشاركة. لا تتطلب إعادة جدولة الديون المستحقة للولايات المتحدة موافقة الكونغرس أو تمويله، ومع ذلك، فإن أي تخفيض في مبالغ الديون التى قدمتها الولايات المتحدة على المستوى الثنائي لا يمكن أن يمر دون إجراء من الكونغرس.

إن مبدأ التضامن في نادي باريس يعنى أن بقية الدائنين غير راغبين في تقديم تخفيض إذا لم يشارك عضو. ونتيجة لذلك، يتم تحديد حواجز مرتفعة للغاية بالنسبة لتخفيض ديون أي بلد إذا كانت الولايات المتحدة دائنة. حتى لو كانت هناك إرادة سياسية في الإدارة الرئاسية الأمريكية فإنه لابد من الحصول على موافقة الكونجرس (حيث أنه كان من الممكن أن تكون الولايات المتحدة دائنة لميانمار)، فإن النتيجة غير مؤكدة إلى حد كبير، والجدول الزمني يكون طويلاً. في حالة ميانمار، من المرجح ألا يتم التوصل إلى اتفاقية نادي باريس لتخفيض الديون بالسرعة نفسها بمشاركة الولايات المتحدة، والأرجح أن الاتفاقية النهائية لم تكن ستسمح إلا بإعادة الجدولة، مع بعض الدول (اليابان بالتأكيد) التي تقدم الإغاثة خارج نطاق اتفاق رسمي.

الصين كدائن كبير

من المحتمل أن يؤدي موقف الصين بصفتها ثاني أكبر دائن لميانمار (بعد اليابان) و غير عضو في نادي باريس إلى اتفاق غير عادي على معالجة المتأخرات حتى تاريخ القطع وليس جميع القروض الرسمية الاخرى. تبرز حالة ميانمار التوتر المتزايد الناشئ عن دور الصين كدائن رسمي كبير وعدم رغبتها في الانضمام إلى عملية التوافق في نادي باريس عندما يتعلق الأمر بمعالجة الديون. يتطلب أحد مبادئ النادي أن يسعى البلد المدين إلى الحصول على معاملة مماثلة للدين من غير أعضاء النادي، ولكن من الناحية العملية، لا يوجد سوى القليل من قوة

الدفع وراء هذا المبدأ. ومن خلال تحديد معاملة نادي باريس إلى المتأخرات، يتجنّب الأعضاء، على الأقل من منظور تقني، احتمال أن يكون أحد أكبر الدائنين لميانمار حرًا لتقديم تخفيض عميق للديون من الذي قدمه الأعضاء. في حين أن علاج المتأخرات معروف ومحدد، إن ديون الصين خارجة عن نطاق الاتفاق فى نادى باريس، فسيبقى التوتر أساسياً. وفي الحالات المستقبلية ؛ يبدو من المرجح أن أعضاء نادي باريس سيترددون بشكل متزايد في تقديم تخفيضات في الديون أو حتى إعادة الجدولة إذا تم النظر إلى الصين وغيرها من غير الأعضاء الكبار على أنهم أحرار فيما يقدمونه. أعطى نادي باريس الأولوية للجهود الرامية إلى دمج الدائنين الناشئين في عملياتهم وإجراءاتهم لبعض الوقت، ولكنه لم ينجح مع الصين حتى الآن.

تخفيف عبء الديون كأداة إستراتيجية

إلى جانب التأييد الذى تقوم به اليابان، فإن تخفيض الديون بالنسبة لميانمار يعتمد بشكل حاسم على موقف سياسي أوسع نطاقا سرعان ما ينبثق وينتهي في النهاية داخل نادي باريس. نظرت الدول إلى معاملة الديون على أنها بادرة حسن نية و "جزرة" للاعتراف بالتغيير السياسي الإيجابي داخل البلد ولتحفيز مزيد من الإصلاحات. واعتُبر الإفراج عن المعارضة السياسية (أونغ سان سو كي) من نقاط التحول الرئيسية في الانفتاح السياسي للبلد، وأصبحت (أونغ سان سو كي) نفسها مناصرة واضحة لتخفيف الجزاءات المفروضة على ميانمار من جانب المجتمع الدولي.

بالتوازي مع الانفتاح السياسي، كانت آفاق الانفتاح الاقتصادي في البلاد بمثابة سحب قوي للمصالح التجارية في البلدان الأعضاء في نادي باريس. ولم تكن اليابان وحدها في حاجة إلى اتفاق للتعامل مع متأخرات ميانمار من أجل إعادة إطلاق الأنشطة التجارية الثنائية الرئيسية، التي تعتمد على القروض الرسمية.

ومن المرجح أن يساهم التنافس على المناصب المواتية مع حكومة ميانمار في سخاء الاتفاق النهائي. مرة أخرى، كانت الصين، مع أعضاء من دول نادى باريس (واليابان على وجه الخصوص) تسعى إلى تمييزهم عن اى بلد تزايدت استثماراته الكبيرة بشكل مثير للجدل داخل ميانمار

خلاصة القول

إن تجربة ميانمار مع نادي باريس تقف في تناقض مع النهج المحدد في إطار المبادرة الخاصة بالدول الفقيرة المثقلة بالديون، حيث كانت نتائج تخفيض الديون أكثر اعتمادا على التدابير المحددة من الناحية التقنية لاستدامة الديون بوصفها دالة فى الحاجة. خارج نطاق هذه المظلة الواسعة، تظهر حالات مثل ميانمار أن معالجات الديون يمكن أن تكون قابلة للتطويع معتمدة على مجموعة من الجهات الفاعلة الثنائية وعوامل غير الديون. وبعبارة أخرى، إذا كانت هناك مصالح استراتيجية أو اقتصادية كبيرة، فيمكنهم عندئذ تحديد تخفيض الديون أكثر من التدابير التقليدية والميكانيكية للقدرة على تحمل الديون.

ج - نموذج نيجيريا – إعادة الشراء بالخصم للديون من دول التعاون الثنائي

تقدم نيجيريا حالة أخرى من معالجة ديون نادي باريس الاستثنائية. وكان هيكل ديون نيجيريا غير عادي في عدة جوانب منها :

(أ) هيمنة قوية من قبل الدائنين في نادي باريس ؛

(ب) الإرث التاريخي لوضع نيجيريا في البنك الدولي ؛

(ج) دعم واسع من الدائنين للحظة معينة في عملية الإصلاح في نيجيريا ؛

(د) فترة وجيزة من وفورات النفط عالية. في أكتوبر 2005، جاءت هذه العوامل متوائمة مع

إصدار معاملة تاريخية لتخفيف عبء الديون، والتي من المحتمل أن تكون فريدة بالنسبة لظروف نيجيريا الخاصة في تلك الفترة من الزمن.

هيمنة نادي باريس،

كان لدى نيجيريا حوالي 33 مليار دولار من الديون الخارجية في نهاية عام 2003، 84% منها مستحقة لدول التعاون الثنائي، تلك المبالغ محصورة تقريباً لأعضاء نادي باريس وجلها عبارة عن تراكمات متأخرات وجزاءات، أربعة من الدائنين – المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا واليابان – يمثل دينهم ما يقرب من ثلثي التزامات ديون نيجيريا الإجمالية. وعلى الجانب الإيجابي، فإن هذا يعني أن دائني نيجيريا يمتلكون بالفعل آلية دائمة ومنتدى منتظماً لإعادة هيكلة الديون. ومع ذلك، أدت قواعد نادي باريس أيضًا إلى وجود عوائق هيكلية، بما في ذلك المعالجة المقارنة واستخدام وضع البنك الدولي كشرط أساسي لأية خصومات تتجاوز إعادة الهيكلة القياسية. وقد مرت نيجيريا بالفعل بأربعة عمليات إعادة جدولة سابقة غير ميسرة، كان آخرها قد اكتمل في ديسمبر 2000.

حالة وكالةالتنمية الدولية فقط

بموجب قواعد نادي باريس، لا يمكن لبلد معين أن يتأهل لتخفيض ديون المتاخرات ما لم يتم تصنيفها على أنها من دول "وكالة التنمية الدولية فقط" داخل مجموعة البنك الدولي. في عام 2004، كان هذا يعني أن نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي هو 865 دولار أو أقل. وعلاوة على ذلك، لا يمكن للبلد الوصول إلى أسواق رأس المال العالمى، بما في ذلك البنك الدولي للإنشاء والتعمير والتمويل التجارى. وأخيرا، كان عليها أن تثبت بوضوح سجلا قويا في أداء السياسات. في ذلك الوقت، تم تصنيف نيجيريا كبلد "مزيج من وكالة التنمية الدولية"، والذي أهّل البلاد لكل من وكالة التنمية الدولية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير في البنك الدولي. وهذا يعني أن نيجيريا كانت غير مؤهلة من أي معاملة ميسرة في نادي باريس. وفى تحليل مستقل لنيجيريا حول هذه المعايير الثلاثة والمقارنات مع الحالات السابقة لما يسمى "التخفيض العكسي" أظهرت أن نيجيريا استوفت الشروط التي سيتم إعادة تصنيفها. ومع ذلك، كان على الحكومة النيجيرية أن تطلب رسمياً هذا التغيير لحالة البنك الدولي.

علاوة على ذلك، من الناحية العملية، كان على مساهمي البنك أيضًا الموافقة على التغيير. وبالنظر إلى التداخل بين أكبر المساهمين في البنك الدولي ودائني نادي باريس لدولة نيجيريا، فإن اتخاذ أي قرار بشأن إعادة التصنيف هذا يرجع للدائنين من نادى باريس والذى هدف لتفضيل الدائنين للتفاوض على الديون بدلاً من معايير التصنيف الفنية للبنك.

ديناميكيات الإصلاح

اللجوء إلى الدعم السياسي لتخفيف الديون من الدائنين الرئيسيين. ففي حالة نيجيريا، والتي كانت خارج مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون، فإن هذا القرار قد انبثق عما إذا كان الدائنون يرغبون في استخدام تخفيف الديون كوسيلة لدعم عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي الجارية.

عادت الديمقراطية إلى نيجيريا في عام 1999 بانتخاب (أولسيغون أوباسانجو) رئيسا. وكان تخفيف عبء الديون أحد أهم أهدافه الاقتصادية. ثم كانت وزيرة المالية (نجوزي أوكونجو إيويالا) تتمتع بتقدير كبير دوليا وقضت الكثير من حياتها المهنية داخل البنك الدولي، مما أعطى مصداقية إضافية بين الدائنين. كان ينظر إلى تخفيف عبء الديون لدولة نيجيريا في بعض عواصم الدائنين كإشارة مهمة لدعم إصلاحاتها المالية. وعلى العكس من ذلك، يمكن القول إن الفشل في إيجاد حل لمأزق الديون قد يقوض جهودها

توفير النفط

كان أحد الإصلاحات التي أقامتها (أوكونجو إيويالا) بالتعاون مع محافظ البنك المركزي وهو جمع المدخرات السيادية خلال فترات ارتفاع أسعار النفط. في أوائل عام 2000، استخدمت نيجيريا سعرًا محافظًا للنفط في الميزانية لتعزيز احتياطياتها الدولية، والتي ارتفعت من ما يقرب من الصفر في عام 1999 إلى 17 مليار دولار بحلول ديسمبر 2004 و 34 مليار دولار في أوائل عام 2006. المملكة المتحدة كداعم رئيسى. وكانت حكومة المملكة المتحدة آنذاك من الداعين الرئيسيين لتوسيع نطاق آليات تخفيف الديون على نطاق أوسع وباتفاق مع نيجيريا على وجه الخصوص. كأكبر دائن لنيجيريا، ودفاع صريح عن أجندة الإصلاح في البلاد، كانت المملكة المتحدة داعماً قوياً للصفقة، وكثيراً ما تثير القضية في منتديات مثل مجموعة الثماني وفي الاجتماعات الثنائية مع الدائنين الآخرين.

ترتيب إعادة الشراء

قد أتاح التقاء هذه العوامل لنيجيريا ونادي باريس التوصل إلى اتفاق فريد في أكتوبر 2005 ووضع اللمسات الأخيرة على الصفقة في أبريل 2006 وبحلول ذلك الوقت، تضخمت ديون نيجيريا إلى 36 مليار دولار، منها 30 مليار دولار مستحقة لأعضاء نادي باريس.. وتضمنت الصفقة النهائية أول عملية شراء مخفضة بالخصم من قبل النادي، حيث دفعت نيجيريا 24 سنتًا مقابل الدولار للجزء غير المتأخر من دينها. وعموما كانت النتيجة إلغاء 30 مليار دولار من الدين في مقابل ما يقرب من 12 مليار دولار من خدمة الدين- أو 18 مليار دولار لتخفيف ديون المتاخرات كما مهدت هذه الصفقة الطريق أمام نيجيريا لإعادة شراء ديونها من الدائنين من القطاع الخاص فى نادى لندن في 2006 – 2007.

د - خطط زمبابوي المؤجلة لإزالة المتأخرات والديون

في فبراير 2009، تولت حكومة تقاسم السلطة مناصب في زمبابوي، والتي ورثت اقتصادًا خاسراً لأكثر من 40% من قيمته منذ عام 1997 وشهدت تضخمًا يبلغ 500% . فقد انهارت الخدمات الاجتماعية إلى حد كبير، وانكمشت الاحتياطيات الدولية، وكان عجز الحساب الجاري 28% من الناتج المحلي الإجمالي.

كما ورثت حكومة الوحدة الوطنية الجديدة (GNU) بلدا في ضائقة من اعباء الديون الطويلة. في نهاية عام 2008، بلغ إجمالي الدين الخارجي حوالي 6 مليارات دولار، ما يعادل 189% من الناتج المحلي الإجمالي. منه مبلغ 4.8 مليار دولار أو حوالي 80% من المتأخرات المتراكمة.

فيما يتعلق بالقدرة على تحمل الديون استناداً إلى مستويات الديون التاريخية والحالية، تخطت زمبابوي معظم مؤشرات المقدرة على تحمل الديون.

أوصت لجنة ائتلافية مشتركة بين الوزارات في مارس 2010 باستراتيجية مختلطة للحكومة الوزارية في زمبابوي التي دعت إلى حل للديون يستند إلى ثلاثة أركان:

(1) إزالة العقوبات المالية الدولية المفروضة على الدولة.

(2) الاستفادة من موارد البلاد الخاصة ؛

(3) السعي إلى الطرق التقليدية لتخفيف عبء الديون.

شرعت وزارة المالية في صياغة مخطط تفصيلى للديون تم وضعه كخارطة طريق باستخدام آليات تخفيف عبء الديون التقليدية، والتي تم فهمها بوضوح على أنها مرجع إلى مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. في سبتمبر 2010، تم تحديد خطة للمديونية باسم استراتيجية زمبابوى المتسارعة لازالة متأخرات الديون والتنمية (ZAADDS). وكان الهدف الرئيسي للخطة هو تمكين زمبابوي من الحصول على تخليص شامل للديون والمتأخر ات من الدائنين وفي نفس الوقت الذي يرسي فيه الأساس المتين للنمو الاقتصادي الذي يدعمه الاستثمار من الموارد المحلية والدعم الخارجي. ومن معالم واشارات ZAADDS الأولية كانت:

- إنشاء وتشغيل مكتب لإدارة الديون ؛
- إعادة العلاقات مع الدائنين والمجتمع الدولي ؛
- إنشاء سجل أداء مضطرد في إطار برنامج مراقب بواسطة صندوق النقد الدولي (SMP) ؛

- البحث عن إعادة التصنيف لأهلية وكالة التنمية الدولية؛
- فتح مفاوضات شاملة مع الدائنين لتسوية المتأخرات وازالة كاملة للديون.

وبدأ مكتب إدارة الديون الجديد في وزارة المالية على الفور في توحيد جميع مطالبات الديون، والبيانات، وشرع في التحقق من صحة الأرقام والتوفيق بينها وبين الدائنين.

استعادة العلاقات الطبيعية مع المؤسسات الدولية والاقليمية كانت عنصرا أساسيا في (ZAADS).

كان هنالك حاجة ملحة لتطبيع العلاقات مع صندوق النقد الدولي، الذي أوقف حقوق التصويت لزمبابوي في عام 2003 وبدأت إجراءات الطرد الإجباري بعد متأخرات مستحقة على حساب الموارد العامة للصندوق. في مارس 2009، تمت دعوة بعثة من الموظفين إلى هراري لإجراء أول مشاورات في إطار المادة الرابعة منذ عام 2005.

وعقدت مناقشات مكثفة على مدار العام نتج عنها إعادة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي لحقوق التصويت لزمبابوي في فبراير 2010.

الدخول في برنامج مراقبة بواسطة صندوق النقد الدولي

إن البحث عن مراقبة بواسطة صندوق النقد الدولي (SMP) سيكون أكثر مراوغة. من الناحية النظرية، فإن ال (SMP) هو اتفاق تعاون غير رسمي مع الصندوق حيث يوافق بلد ما على تحديد أهداف للأداء. وفي الواقع، يعتبر البرنامج بمثابة اختبار للالتزام والقدرة على تنفيذ الإصلاحات الرئيسية والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي. في عام 2010، وضع الصندوق مؤشرين كشرط مسبق لشروط البرنامج – اصدار بيانات محسنة للبنك المركزي ومراجعة كشوفات مرتبات الخدمة العامة.

تم الانتهاء منهما في نهاية المطاف في أواخر عام 2011. ومع ذلك، تدخلت السياسة الداخلية. وقد أخرت التهديدات بإجراء انتخابات مبكرة وخلاف في اتفاق تقاسم السلطة مزيدًا من التقدم في عام 2012. وشهد هذا العام أيضًا عددًا من العثرات السياسية المرتبطة بزيادة فاتورة الأجور وتراكم متأخرات المدفوعات المحلية. ومع ذلك، تم في النهاية التوقيع على برنامج المراقبة SMP في يونيو 2013، أي قبل شهر واحد فقط من إجراء انتخابات وطنية جديدة. تتطلب البرنامج ان تقوم زمبابوى بمقابلة وتلبية ستة اهداف كمية مالية واهداف الديون. كما تضمنت عشرة معايير هيكلية، بما في ذلك سن ضريبة دخل جديدة ولوائح لإدارة المالية العامة.

خطوات مابعد برنامج المراقبة لازالة الديون. للتاكد من ان البرنامج سيكون نقطة دخول لتخفيف الديون، تم الاتفاق على خريطة طريق في نهاية يونيو 2013، والتي تضمنت:

- نشر تقرير برنامج المراقبة SMP ؛
- دفعيات شهرية لصندوق النقد الدولي لتسهيل الحد من الفقر والنمو (PRGT) ؛
- تقييم الأهلية للـ HIPC من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ؛
- المشاركة الرسمية مع جميع الدائنين بما في ذلك دائني نادي باريس، والبنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي ؛
- البحث عن دعم الدائنين لتعبئة الموارد من أجل تخفيف عبء الديون في نهاية المطاف ضمن إطار عمل مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون ؛
- إعداد سياسة لتنفيذ استراتيجية الحد من الفقر (PRSIP) ؛
- التحرك نحو نقطة اتخاذ القرار ونقاط النهاية الخاصة بمبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون.

عقدت الانتخابات في يوليو 2013، والذى أنهى ترتيب تقاسم السلطة، وأدى إلى تغيير للوزارة. ونتج عن ذلك فقدان الزخم للإصلاح الاقتصادي بسرعة، مع التخلي عن ZAADDS وخارطة الطريق لتخفيف عبء الديون. وعلى نطاق أوسع، عاد الاقتصاد إلى مشاكله السابقة. وبحلول عام 2014، أفاد صندوق النقد الدولي أن "الارتداد الاقتصادي الذي حدث منذ عام 2009 قد انتهى".

كان من المقرر أن ينتهي برنامج المراقبة (SMP) في نهاية عام 2013، لكن إدارة الصندوق مددت فترة البرنامج لإتاحة المزيد من الوقت للتعديلات والتسويات السياسة. تم إجراء التقييم الأول في مارس 2014. وفي مايو 2014، خلص صندوق النقد الدولي إلى أنه تم تحقيق اثنين فقط من الأهداف الكمية الستة ولم يتم تحقيق سوى أربعة من المعايير الأساسية العشرة. ومنذ ذلك الحين، قامت حكومة زمبابوي بتحسين الأداء للسياسات، وتحقيق جميع الأهداف والمعايير المحددة في إطار البرنامج الجديد لل SMP ومدته 15 شهرًا والذى تم الاتفاق عليه في أكتوبر 2014.

في أكتوبر عام 2015، قدمت حكومة زمبابوي استراتيجية جديدة للتخلص من المتأخرات إلى دائنيها تشمل:

(أ) استخدام حقوق السحب الخاصة لتسديد المتأخرات إلى صندوق النقد الدولي.

(ب) قرض جسرى لسداد المتأخرات المستحقة إلى بنك التنمية الأفريقي (ADB) ووكالة التنمية الدولية (IDA).

(ج) قرض طويل الأجل من دائنى دول التعاون الثنائى لم يتم تحديدهم لسداد متأخرات البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

اعتزمت الحكومة الحصول على ازالة للمتاخرات على أن يتبع الموافقة على إزالة المتأخرات إستئناف الإقراض من هذه المؤسسات. وفي نهاية المطاف، الحصول على تخفيف عبء الديون من نادي باريس والدائنين الآخرين. رغم أن الحكومة الصينية كانت قد أعلنت بشكل رمزي في ديسمبر 2015 عن عزمها على إلغاء 40 مليون دولار من الديون غير المسددة ومع ذلك، لا تزال زمبابوي بعيدة كل البعد عن تأمين تخفيف أعباء الديون التي لا رجعة عنها. ولا يزال عليها أن تمتثل وتفي بأهداف خطة برنامج المراقبة (SMP) ولا سيما إصلاح القطاع العام وتخفيض فاتورة الأجور، وإقناع الدائنين بأنها تسير على طريق حقيقي للإصلاح الاقتصادي. وعلى الرغم من أنهم خارج الآليات الرسمية لتخفيف عبء الديون، فإن التكاليف الاخرى غير المرتبطة بالتخلص من المتأخرات وتخفيف الديون توحي بأن الدائنين يجب أن يقتنعوا بأن الصعوبات الاقتصادية والسياسية التي تواجه زمبابوي قد تم التغلب عليها.

الوضع الراهن لدولة السودان

السودان هو واحد من ثلاثة دول متبقية مؤهلة للحصول على تخفيف شامل للديون في إطار مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC)، والتي أطلقت في عام 1996. هذا التخفيف من الديون سيسمح للسودان بتطبيع العلاقات مع دائنيه، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية (IFIs)، مثل البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي، مما يمهد الطريق لتمويل جديد. ومن شأن تخفيف عبء الديون عن طريق مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون أن يقضي على متأخرات السودان للمؤسسات المالية الدولية وكذلك الدائنين الثنائيين. ووفقاً لإحصاءات حديثة لمديونية السودان الخارجية، فإن 39% في المائة من الديون الخارجية العامة والمضمونة مستحقة لدائنين من خارج نادي باريس، و 36% لدائني نادي باريس، و 11% لمؤسسات التمويل الدولية، و 14% للدائنين التجاريين. تقريبا كل هذه الديون متأخرات، بما في ذلك الديون للولايات المتحدة. وتعتبر حكومة الولايات المتحدة الامريكية هي ثالث أكبر دائن من دول نادي باريس.

العقوبات الأمريكية :-

بدأ تطبيق أول عقوبات علي السودان في عام 1988 استناداً إلي عدم سداد السودان لديونه للولايات المتحدة وتراكم المتأخرات لأكثر من عام. وقد استخدمت القوانين السارية في حينها وحرم بذلك السودان من المعونة الأمريكية (USAID). في فبراير 1990 تم إيقاف التعاون الاقتصادي من قبل الحكومة الأمريكية حيث تم حرمان السودان من المساعدات الأمريكية التي تقدر بحوالي 35.5 مليون دولار والمتمثل في برنامج المساعدات الأمريكية لإعادة هيكلة الديون الخارجية منها البرامج الاتيه :

- برامج القروض الزراعية.
- برامج تشجيع الصادرات.
- برامج المساعدات العسكرية الأمريكية الخارجية.

كما قامت حكومة الولايات المتحدة في أكتوبر 2017 بإزالة العقوبات الأمريكية المفروضة على السودان مقابل إجراءات مختلفة من جانب حكومة السودان. وقطع العلاقات مع كوريا الشمالية. والتقدم في مجال حقوق الإنسان. الا أن الولايات المتحدة لم تذكر أي شيء عن دعم تخفيف عبء الديون. ويعتبر تخفيف عبء الديون من المواضيع الملحة فى جدول أعمال الحكومة السودانية حيث أنه سيزيل واحدة من العوائق الهامة والمؤثرة فى اقتصاد الدولة ويساعدها على اعادة التطبيع مع المجتمع المالي الدولي.

الخلاصة:

إن عملية تخفيف عبء الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون معقدة وتتطلب اتخاذ عدد من الإجراءات من جانب الدائنين والمستفيد المقصود. ومن الخطوات الرئيسية المبكرة في العملية طلب صندوق النقد الدولي للحصول على تأكيدات من دائني نادي باريس بأنهم سيكونون في وضع يسمح لهم بتخفيف الديون حتى الآن لم يتمكن نادي باريس من تقديم مثل هذه الضمانات بسبب معارضة الولايات المتحدة وحقيقة أن نادي باريس يعمل بتوافق الآراء. كانت المعارضة الأمريكية مدفوعة بعوامل غير اقتصادية. لا سيما ماتواجهه الدولة من مشاكل فى اقليم دارفور وإتهام السودان بدعم الأنشطة الإرهابية في الخارج. في حين أن إزالة العقوبات الأمريكية تناولت عقبة واحدة أمام الدعم الأمريكي. إلا أنه لا تزال هناك عقبتين أخرتين مهمتين: نقص الأموال لتغطية تكاليف تخفيف الديون وادراج السودان كدولة راعية للإرهاب من قبل وزارة الخارجية الأمريكية.

هناك أيضا توقعات متنامية بأن الإدارة الأمريكية يمكن أن تبعد السودان من قائمة الدول الراعية للارهاب هذا العام. وفقًا للمتطلبات القانونية المختلفة والسوابق الحديثة. وامكانية ان يصدر الرئيس تعليماته إلى الخارجية لإطلاق مراجعة رسمية للسودان وتقديم تقرير

في غضون ستة أشهر. إذا تم اتخاذ قرار بإزالة السودان من القائمة. سيكون أمام الكونجرس 45 يومًا لمحاولة منع الإزالة. وبعد ذلك يتم إضفاء الطابع الرسمي على القرار.

بينما تتخذ حكومة الولايات المتحدة خطوات لإزالة السودان من قائمة الدول الراعية للارهاب وتأمين التمويل للتخفيف من الديون الثنائية. فإن صندوق النقد الدولي وحكومة السودان سيحتاجان إلى التوصل إلى اتفاق حول برنامج مراقب (SMP) والذي سيعزز عملية تخفيف الديون. وسيحتاج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي أيضا إلى تحديد وتأمين الموارد اللازمة لتخليص متأخرات السودان. في غياب أي حالات تعثر كبيرة. يمكن للسودان الوصول إلى نقطة اتخاذ القرار بشأن مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون في غضون الأشهر الثمانية عشر المقبلة.

الإستنتاجات :

إن الدول الأفريقية القليلة المتبقية والتي لديها مستويات عالية من الديون تعاني من صعوبات عديدة. ومع ذلك فأن تجربة الدول الفقيرة المثقلة بالديون والصفقات الإستثنائية لمعالجة الديون في ميانمار ونيجيريا تشير إلى عدد من الدروس اهمها:-

1 – الإلتزام بخطط الإصلاح من خلال إظهار الأداء. وكان أحد أهم العناصر الثابتة في كل من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة المؤسسات الدولية لتخفيض الديون والحالات الخاصة مثل نيجيريا وميانمار هي الأولوية في إصلاح السياسات والأداء . ينظر الدائنون القطريون ومساهمو بنوك التمويل الدولية والإقليمية (MDB Multilatral Development Banks) بوضوح إلى إصلاح السياسات (بما في ذلك الجوانب السياسية للمجالات الرئيسية لإصلاح السياسات على أنها تسير جنباً إلى جنب مع تخفيف الديون. في الحالات التي يكون في أداء السياسة ضعيفاً او غير منتظم او حيث يكون مسار الأداء المستقبلي غير مؤكد بشكل خاص. من المرجح ان يقاوم هؤلاء الدائنون والمجتمع الدولي آليات تخفيف الديون.

2 – تحديد وتعيين داعم رئيسي من الدائنين. وفي كل حالة من حالات الإعفاء من الديون المخصصة. كان يتوفر لدى الدول المتلقية دعم مالي وسياسي قوي من قوة دولية كبرى وكدائن كبير أيضاً. أثبت هذا الدعم أهمية حاسمة في حشد الدائنين الآخرين والتغلب على المقاومة للتكاليف أو الحواجز الأخرى التي تقف في طريق الصفقة والإتفاق النهائي.

3 – العثور على مسار عملي للأمام. بما في ذلك المعايير وخيارات التمويل كانت عملية التفاوض لكل من نيجيريا وميانمار تعاونية بين المدين والدائنين. وقد تم الإتفاق على معايير مقبولة ومعقولة بشكل متبادل وتم رصدها بشكل مفتوح. والأهم من ذلك. أن مصدر التمويل لأي إعفاء للمتأخرات وتخفيف أعباء الديون لم يكن يمثل أي عثرة. بل كان جزءاً مبكراً من المحادثات وحتى ان التوقعات والجداول الزمنية كانت واضحة ومفهومة.

4 – أهمية التواصل مع الدائنين واستقطاب مجموعة للدعم من قبل بدء عمليات إعفاء الديون حتى يتم توفير ضمان للإتفاق حول كافة الإستحقاقات والشروط وإزالة مايعيق تحقيقها.

المراجع :

- صندوق النقد الدولى. مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة المؤسسات الدولية لتخفيف عبء الديون. تحديث احصائي 2013م.
- http//www.imf.org/external/pubs
- http//worldbank.org/ida
- http//www.cgdev.org
- moss and stanley. 2004

ورقة علمية بعنوان:

الضبط المؤسسي الفعّال في مؤسسات التمويل الأصغر

عبد الله علي محمد بابكر

المقدمة

تعتبر الحوكمة (Governance) من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمامات كبيرة في السنوات الأخيرة عبر إستخدامها في تحقيق الجودة والتميز في الأداء. ومصطلح الحوكمة يعني المصدر أو المرجعية التي يستند إليها في حكم الشركة أو الوحدة أو الكيان أو المنظمة. وبحسب البعض فلا يوجد حتى الآن تعريف أوحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين وهذا ما تؤكد لليه موسوعة Encyclop – Governance Corporate dia من حيث الافتقار إلى تعريف موحد لهذا المفهوم. ولكن قد يرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات و المؤسسات وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل. وفى مجمله يمكن القول إن ماهية مفهوم حوكمة المؤسسات معنية بإيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات

السليمة للقائمين على إدارة الشركة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وحملة السندات والعاملين بالمؤسسة وأصحاب المصالح Stakeholders وغيرهم؛ وذلك من خلال تحرى تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم؛ وبإستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقاً لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة. كما إنه على المستوى المحلى والإقليمي لم يتم التوصل إلى مرادف محدد لمصطلح Governance Corporate باللغة العربية. ويطلق عليه في بعض البلدان العربية كالسودان الضبط المؤسسي كما في منشورات بنك السودان المركزي الخاصة بعملية الضبط المؤسسي في المؤسسات المالية و سوف يتم إستخدام مصطلح الضبط المؤسسي في هذه الورقة.

و يُعرف مصطلح الضبط المؤسسي وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها: القواعد والإجراءات التي تضمن بأن المؤسسة تدار بشكل صحيح وفعَّال. بما في ذلك التأكد من أن المدراء التنفيذيين والموظفين يتصرفون بشكل ملائم ووفقا للقوانين و الممارسات السليمة. كما يشير الضبط المؤسسي الفعّال إلي الأنظمة والعمليات التي يعمل على أساسها مجالس الإدارة. من خلال إداراتها التنفيذية. لتوجيه وإرشاد المؤسسات باتجاه تحقيق رسالتها المؤسسية وحماية أصولها.

و مع نمو صناعة التمويل الأصغر وازدياد تعقيداتها. تتزايد أهمية دور الضبط المؤسسي الفعَال في الإدارة السليمة للمؤسسات ومنع وقوع الأزمات. و يوفر الضبط المؤسسي أو الحكم الداخلي للمؤسسات إطاراً يمكن من خلاله التعرف على مختلف الأطراف المعنية في المؤسسة — المستثمرين. أعضاء مجلس الإدارة. الإدارة والعاملين — وضع الرؤية الإستراتيجية ومراقبة الأداء وإدارة المخاطر. ويساعد هيكل الضبط المؤسسي للمؤسسة على التوفيق بين مصالح مختلف الأطراف المعنية وحماية سلامة المؤسسة على الأجل الطويل.

ويمكن أن تساعد عملية الضبط المؤسسي الجيدة المؤسسة على تحقيق رسالتها. وزيادة كفاءتها. وتحسين قدرتها على جذب العملاء والمستثمرين. وتتطلب المنتجات. والأسواق. وجهات تقديم الخدمة. والإستراتيجيات المالية الجديدة. رؤية إستراتيجية ومبادئ توجيهية لصنع القرار تتسم بالوضوح. وتكون محل إتفاق بين مختلف الأطراف المعنية بالمؤسسة. وربما كان من الصعوبة إمكانية إدارة الأهداف والتوقعات المتنوعة المتعلقة بأدوار المستثمرين وأعضاء مجلس الإدارة. والإدارة وطاقم العاملين. ولكن المؤسسات التي تستثمر في هياكل وعمليات قوية للحوكمة أو الضبط المؤسسي تعد في وضع أفضل يمكنها من المضي قدماً في بيئة عمل معقدة كبيئة اليوم.

ماذا نعني بالضبط المؤسسي الفعّال

إن الضبط المؤسسي الفعّال في مؤسسات التمويل الأصغر يحتاج بشكل أساسي إلى تمتّع المدراء التنفيذيين و الأفراد بالقدرة الكافية على العمل كفريق واحد متشارك من أجل دفع الأجندة الاستراتيجية والتأكيد على قيام الادارة بمسؤولياتها العملية كاملة. كما أن الضبط المؤسسي الفعّال ينشأ عندما يوفّر مجلس الإدارة التوجيه والارشاد الملائمين لإدارة المؤسسة فيما يتعلّق بالتوجّه الاستراتيجي للمؤسسة ويشرف على جهود إدارة المؤسسة في المضي بذلك الاتجاه. وترتكز عملية التفاعل ما بين مجلس الادارة وإدارة المؤسسة على العلاقة ما بين الاستراتيجية والعمليات. فكلاهما أساسي في نجاح المؤسسة و يقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية التامة في ضمان وجود ضبط مؤسسي وإدارة كافية لتحقيق أقصى فعالية في الأداء و العمليات لدى المؤسسة. وفي سياق دوره الرئيسي في عملية الضبط المؤسسي نجد إن مجلس الادارة مسؤول تجاه مجموعة واسعة من المساهمين. كالمؤسسات المانحة. الهيئات الحكومية. المودعين. الهيئات التنيظيمية. العملاء. الموظفين وأصحاب العلاقة.

كما عرفت الإدارة العامة للرقابة المصرفية ببنك السودان المركزي الضبط المؤسسي بأنه مجموعة العلاقات ما بين إدارة المؤسسة. مجلس إداراتها. مساهميها و الجهات الأخري التي لها إهتمام بالمؤسسة. كما أنه يبين التركيبة التي توضع من خلالها أهداف هذه المؤسسة و الوسائل لتحقيق تلك الأهداف و مراجعة تحقيقها. إن الضبط المؤسسي الجيد هو الذي يوفر لكل من مجلس الإدارة و إدارة المؤسسة الحوافز المناسبة للوصول إلي الأهداف التي هي في مصلحة المؤسسة و يسهل إيجاد عملية مراقبة فاعلة. و بالتالي يساعد المؤسسة في إستغلال مواردها بكفاءة.

و لتحقيق ضبط مؤسسي فعّال يجب علي مؤسسات التمويل الأصغر تنفيذ ما يلي:

I. تطوير هيكلية عمل تضمن الثقة على المدى البعيد ما بين المؤسسة. الجهات التنظيمية ومقدّمي رأس المال الخارجيين.
1. المساعدة في تطوير سمعة متينة طويلة الأجل للمؤسسة. بحيث يمكّنها ذلك من جذب المهارات اللازمة)الموظفين. المدراء والتمويل/رأس المال).

2. الدفع بمنهجية تفكير إستراتيجية على المستوى القيادي من خلال توظيف مدراء قياديين من ذوي الخبرات والأفكار الجديدة.
3. إختيار، دعم والإشراف على الادارة.
4. مراقبة ومتابعة المخاطر العامة على المؤسسة وتطوير التقنيات اللازمة لنشر الوعي لتجنّب تلك المخاطر.
5. الحدّ من مستوى مساءلة المدير التنفيذي من خلال التوضيح الدقيق لعملية صنع القرارات.
6. التأكّد من الأخذ بعين الاعتبار إهتمام المساهمين أصحاب المصلحة (المحاسبية الخارجية).
7. المساعدة على تجنّب الممارسات الخاطئة وحالات الاحتيال من خلال، على سبيل المثال، تأسيس لجنة تدقيق بمؤسسة التمويل الأصغر.

أفضل الممارسات في الضبط المؤسسي بمؤسسات التمويل الأصغر

في مجال التمويل الأصغر، إكتسب الضبط المؤسسي أهمية متزايدة لأسباب عدة منها ازدياد نطاق عمل مؤسسات التمويل الأصغر من ما ينعكس ذلك في محفظتها التمويلية، حيث يكبر حجم موجوداتها بشكل ملحوظ. ويتطلب التأكد من إدارة هذا النمو بشكل فعال المزيد من إسهام مجلس الإدارة وإلتزامه. علاوة على ذلك، ازدياد عدد مؤسسات التمويل الأصغر التي أصبحت منظمة والتي تحمل مسؤوليات وتحديات أي هيئة منظمة. ولعل إجتذاب الودائع من المدخرين والمستثمرين هو أكثر التحديات أهمية وهو يتطلب إرشاد أكبر. في النهاية تعمل مؤسسات التمويل الأصغر في أسواق تتسم بالتنافسية المتنامية، وقد أصبح الحفاظ على الحصة في السوق أو تعزيزها عنصرًا مهمًا في هدفها الاستراتيجي.

و يمكن النظر للضبط المؤسسي الفعّال بمؤسسات التمويل الأصغر من الأوجه الآتية:

أولاً: المهمة المزدوجة لمؤسسات التمويل الأصغر: الموازنة بين التأثير الإجتماعي والأهداف المالية

نشأت مؤسسات التمويل الأصغر، في معظم الأحيان، بمهمة مزدوجة تجمع بين الأهداف الاجتماعية والمالية. وتسعى المهمة الاجتماعية لتأمين الخدمات المالية إلى أوسع شريحة ممكنة من السكان ذوي الدّخل المنخفض؛ ويوجه الهدف المالي المؤسسة لتحقيق الاكتفاء الذاتي المالي، الذي يسمح بتأمين الخدمات على نحو ثابت بدون الاعتماد على الدّعم. ومن خلال تكوينه وسّلم أولوياته، يحدّد مجلس الإدارة المدى الذي تسعى في إطاره مؤسسة التمويل الأصغر للحفاظ على التركيز المزدوج بشّقه المتعّلق بالربحية وشقه الآخر المتعّلق بتغطية العملاء، والحالة المثالية، بالنسبة لهذه المؤسسات التي تسعى لإرساء توازن بين هدفيها، تتمّثل بأن يتكوّن مجلس الإدارة من مدراء يمّثلون شخصياً التوازن المطلوب. وفي حال غياب هؤلاء الأفراد، بإستطاعة المؤسسات أن تملأ المقعد في مجلس الإدارة بعدد أشخاص معادل نسبياً من التوجّهيْن. على الصعيد التجاري، باستطاعة المصرفيين وأصحاب الأعمال تولي مهمة تأمين العمليات الفعالة والتركيز على المحصّلة النهائية. وأما لتمثيل أعمال التطوير، فبإستطاعة الاختصاصيين الآخرين (على غرار الأكاديميين أو الذين يديرون مواقع قيادية في المجتمع) التركيز على هدف تغطية العملاء في المؤسسة (الهدف الإجتماعي).

ثانياً: ملكية مؤسسات التمويل الأصغر

ترتبط مسألة الملكية على نحو وثيق بمسألة الضبط المؤسسي. ويتألف مجلس الإدارة إما من مالكين أو من ممثلي مصالح المالكين الموازنة بين مصالح المدراء الأفراد ومصالح المؤسسة هو عامل أساسي لتطبيق الضبط المؤسسي الفعّال. وتعتمد هذه الموازنة على فهم المسائل المتعّلقة بهيكليّة كلٍّ من مؤسسات التمويل الأصغر وهي إما مؤسسات عامة أو حكومية أو منظمات غير حكومية غير الربحية أو شركات إئتمانات إئتمانية هادفة للربح. و إن هيكلية المؤسسة بحدّ ذاتها لا تحّدد الضبط المؤسسي الفعّال ولكلّ من هذه الهيكليات عوامل من شأنها أن تعزّز أو تحّد من قدرة مجلس الإدارة على الاطلاع بالأدوار المناسبة والمسؤوليات. و فيما يلي يمكن التطرق لهذه الملكيات بشيءٍ من التفصيل:

الملكية العامة:

وهي المؤسسات المالية المخصصة لتقديم خدمات للأفراد ذوي الدخل المنخفض شهدت فشلاً على مرّ الوقت وعلى الصعيد العالمي. وفي الحالات القصوى، أدت السياسات الموضوعة، والحسنة النية إنما المضلّلة، إلى تشويه السوق بعد أن وجّهت الائتمان نحو أصحاب المؤسسات الصغيرة بمعدّلات مدعومة. وكانت نتيجة هذا التوجه مستويات غير محمولة من عدم إلتزام المقترضين وتقويض كبير للثقة العامة في مبادرات الحكومة التنموية. كما أن التدخل السياسي والفساد أمعنا في تقويض مقاييس الأداء والثقة. بالرغم من فشل النموذج المعتمد خلال العقود الثلاثة الأخيرة، إلا أن الملكية العامة لمؤسسات التمويل الأصغر قد تنجح في إطار السياسات الائتمانية الصحيحة على الصعيد الاقتصادي

والآليات لحماية الأصول المؤسّساتية من التلاعب السياسي. كما أن بنية الفروع الواسعة التي يتميّز بها العديد من المصارف الحكومية، والموارد المالية المهمة التي يؤمنها القطاع العام لأي مشروع في مجال التمويل الأصغر هي جميعها عوامل تستحق فهم العناصر التي تجعل من تدخل القطاع العام في مجال التمويل الأصغر ناجحًا. والعديد من الجهود الحديثة جديرة بالاهتمام على غرار المقاربات الجديدة؛ إلا أن مراحل تطويرها المبكرة تحول دون التوصّل إلى استنتاجات بشأنها.

المنظمات غير الحكومية غير الربحية:

على الرغم من أن بعض المنظمات غير الحكومية أصبحت مؤسسات منظمة لتتمكن من الولوج إلى مبالغ أكبر من رأس المال والمدخرات، الا أن غالبية مؤسسات التمويل الأصغر في العالم تعمل على شكل منظمات حكومية. بالتالي، من المهم فهم مواطن الضعف والقوة في الضبط المؤسسي لهذه الهيكلية من المنظمات غير الحكومية.

لا يوجد مالك محدد في المنظمات غير الهادفة للربح. وتوفر الجهات المانحة رأس المال لمؤسسات التمويل الأصغر غير الهادفة للربح على شكل منح أو قروض ميسرة. قد تكون تلك مؤسسات خاصة أو وكالات أجنبية لمساعدة المؤسسات التابعة للحكومة والمؤسسات المتعددة الأطراف والأفراد. في هذه الحالة، كيف يتم تكوين مجلس الإدارة في المنظمة غير الهادفة للربح؟ أو ما هو المجلس المسؤول؟ وعلى الرغم أنه يمكن تحديد أصحاب حقوق أساسيين عدة في المنظمة غير الحكومية إلاّ أننا نجد فشل الضبط المؤسسي في المنظمات غير الحكومية، يجب أن يتحلى المدراء، إلى جانب إلتزامهم بالمهمة، بالقدرة على تأدية واجباتهم بشكل مسؤول. فالأمر يتعلق بضميرهم وحسهم الأساسي حيال الأعمال -ما يسمح لأعضاء مجلس الإدارة بتحديد الإشارات التي تدل على المشكلة بإستعدادهم لطرح الأسئلة الصعبة ومواجهة باقي أعضاء مجلس الإدارة والإدارة بالمشاكل التي يحددونها. علاوة على ذلك، على المدراء تجنب المواقف التي أدت مرات عدة من قبل إلى مشاكل كبيرة أو إلى إخفاقات. أما الخطأ المشترك فهو تركيز السلطة بين أيدي المدير التنفيذي الذي قد لا يراقب الإدارة بشكل مناسب والذي يمكن ان يسير بالمؤسسة إلى الهلاك. ويمكن أن نقول ان هيكلية الملكية في المنظمة غير الحكومية التي ليس لها أي مالك حقيقي تظهر ضعفاً في نموذج المنظمة غير الحكومية. الا أنه لا يجب الإستنتاج أن غياب الملكية يؤدي بالضرورة إلى مؤسسات غير مستقرة وعالية المخاطر. فأمثلة مؤسسات التمويل الأصغر التي تدخل في خانة هذا النموذج تقدم حالات تتراوح من بين الأكثر فشلاً إلى الأكثر نجاحًا. على سبيل المثال، حصد نموذج المنظمة غير الحكومية نجاحات عدة في مجال التمويل الأصغر عندما إلتزم أعضاء مجلس الإدارة

الأفراد بشكل وثيق بمهمة المؤسسة وتمتعوا بالقدرة على إرشاد مؤسسة التمويل الأصغر إستراتيجيًا ومساءلة الإدارة حول الأهداف الخاصة بالاداء.

وتبقى الحوكمة الجيدة قاسمًا مشتركًا بين المنظمات غير الحكومية الناجحة. على سبيل المثال، تشمل هذه الأمثلة المتعددة "بروديم" في بوليفيا وبرنامج المؤسسة الريفية في كينيا و"أبا" في مصر، وجمعية الانماء الاجتماعي في بنغلادش و"شار" في الهند و جمعية بورتسودان لتطوير الأعمال الصغيرة (باسد) في السودان. وقد ولد نجاح هذه المؤسسات خيارًا لها لكي تتجول إلى مؤسسات مالية منظمة هادفة للربح، وهو خيار إعتمدته العديد من هذه المؤسسات. وكان الضبط المؤسسي الفعّال والشفافية حول مفهوم الملكية في حالة ليس فيها مالك حقيقي العامل الأساسي الذي أدى إلى نجاح هذه المؤسسات.

هيكلية المؤسسة الهادفة للربح: ثمة نوعان من مؤسسات التمويل الأصغر التي تهدف للربح. تشمل الأولى البنوك التجارية والشركات المالية التي أختارت توسيع نطاق خدماتها إلى قطاع المشاريع الصغرى. يتم تأسيس الوحدات التابعة أو الفروع ضمن هذه المؤسسات للقيام بعمليات التمويل الأصغر، ويشكل مبلغًا متواضعًا من إجمالي موجودات المؤسسة المحفظة التي يتم توجيهها للتمويل الأصغر أما النوع الآخر من مؤسسات التمويل الأصغر الهادفة للربح فهي المنظمات غير الحكومية التي تنشئ مؤسسات مالية منظمة على عكس مجلس إدارة مؤسسة التمويل الأصغر غير الهادفة للربح. يشمل أو يمثل مجلس الإدارة في هذه الحالة أصحاب الحصص في رأس المال الذي تم إستثماره في المؤسسة.

عند تقييم فعّالية دور الضبط المؤسسي لمنظمة حكومية في مؤسسة غير حكومية، من المهم تسليط الضوء على مستوى الخبرة،الجهد الذي يتطلبه هذا الدور. وإنطلاقاً من ذلك، لا بد من أن تتمكن المنظمة غير الحكومية من تكليف أفراد لتأدية المهمة، مضحيةً أحيانًا بأولويات أخرى على غرار توفير الدعم الفني إلى مؤسسات أخرى. ويشكل وصف الشخص الذي تكلّفه المنظمة غير الحكومية – خبرة واسعة وسهولة في إجراء الأعمال، فضلاً عن القدرة على التعبير عن الآراء بشكل مستقل في مجلس الإدارة – عنصرًا أساسيًا أيضًا في ضمان تمثيل فعلي لمجلس الإدارة، علاوة على ذلك، تتطلب المراجعة الدقيقة للتقارير والمعطيات المالية وتوقعات تخصيص المزيد من الوقت ضرورة للمشاركة الفعّالة في مجلس إدارة مؤسسة تتوخى الربح.

وبعد تحديد رهانات كل مستثمر محتمل في مؤسسة تمويل أصغر ناشئة و مساهمات كل واحد منهم في مجلس إدارتها، على المرء أن يسأل ماذا ستكون نتيجة مزج المستثمرين المختلفين بشكل ملائم. والإجابة هي انه عند تصميم مشاركة أطراف مختلفة في مجلس إدارة مؤسسة ما لا بد من إجراء قياس لمعرفة مدي إستعداد وقدرة هؤلاء المستثمرين المحتملين على أداء دورهم في عملية الضبط المؤسسي بمؤسسة التمويل الأصغر.

الإتحاد الائتماني:

تشكل الاتحادات الائتمانية التي يكون فيها الملاك أيضًا عملاء المؤسسة، شكلاً آخر من هيكلية التملُّك التي توفِّر الخدمات الى قطاع المؤسسات الصغرى. وفي بعض الحالات حوَّلت منظمة غير حكومية نفسها الى إتحاد ائتماني كأسلوب لحشد الودائع ورغم أن الإتحادات الإئتمانية تحشد مدّخرات أعضائها من العملاء، فإنها في العديد من البلدان لا تحكمها الأنظمة أو تحكمها بالحد الأدنى. ويعتقد الخبراء في حركة الإتحادات الإئتمانية، مثل براين برانتش وكريستوفر بايكر، بأن النقص في تنظيم الإتحادات الإئتمانية، الى جانب الحوكمة غير الفعّالة من قبل مجالس إدارة هذه الإتحادات، نجم عنها عجز في العديد منها عن إيفاء ديونها. وقد حدَّد برانتش وبايكر مسائل الحوكمة التالية التي تواجه الإتحادات الإئتمانية:

– ترتيب سيء للأولويات، إن إحدى أهم مسائل الحوكمة التي تواجه الإتحادات الإئتمانية هي سوء ترتيب الأولويات الذي قد يبرز بين أولويات المدراء المنتخبين (الذين يكونون عملاء مؤسسة التمويل الأصغر)، والإدارة، وبين أولويات الملاك-الأعضاء.

– تمثيل الملاك في مجلس الإدارة، إن مسألة الحوكمة الثانية للإتحادات الإئتمانية هي الإتجاه نحو تمثيل غير متساو لمصالح الفئتين من العملاء – المدخرون والمقترضون – في مجلس إدارة إتحاد إئتماني. وبحسب برانتش وبايكر، أظهرت التجربة أن الحوكمة الأفضل قد طبِّقت في إتحادات إئتمانية تجري توازنًا بين المدَّخرين والمقترضين. فالمدَّخرون قادرون على مساءلة الإدارة بشكل أفضل إذ أنهم يبدون إهتمامًا خاصًا في ربحية المؤسسة كأسلوب للمحافظة على استمرارية الإتحاد الإئتماني على المدى الطويل. كما أنهم ينجحون أيضًا في مساءلة الإدارة بسبب تهديد سحب ودائعهم. وبخلاف ذلك يملك المقترضون إطارًا زمنيًا أقصر بكثير ويحبِّذون السياسات التي تقوِّض الإستمرارية المالية على غرار معدلات الفائدة المنخفضة على القروض.

– الأنظمة والإشراف الحذرين، إن المسألة الثالثة هي نقص الأنظمة الحذرة و الإشراف على الإتحادات الائتمانية. وبما أن الإتحادات الإئتمانية لا تجمع رأس المال في الأسواق المالية فهي ليست عرضة للمراقبات الضريبية إلا أنها تحصل على مدّخراتها من أعضائها. وعند تطبيق الأنظمة والإشراف بشكل فعال سيلعبان دور التحقُّق من خطر محتمل بالغ من المجلس والإدارة و سيحميان بذلك أعضاء الإتحاد الائتماني ومدّخراته. كما يشير براتش وبايكر إلى أن التوجيهات المحددة لأنظمة الإتحاد الائتماني قد تتضمن قوانين تضع حيز التنفيذ أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة و متطلبات المدقق الخارجي

و المراقبات على العمليات الداخلية و القوانين التي تضع موضع التنفيذ الإنضباط الحذر ومعايير مراقبة خطر القروض المحتمل.

ثالثاً: مسؤولية التدقيق في مجلس الإدارة:

إنطلاقًا من الأدوار والمسؤوليات الخاصة بمجلس إدارة و مسائل الضبط المؤسسي ذات الصلة بالتمويل الأصغر لا بدّ من أن يلتزم مجلس الإدارة ببعض الممارسات والمبادئ خلال تأديته لمهامه و يمكن مناقشة دور مجلس الإدارة في مؤسسات التمويل الأصغر ضمن الضبط المؤسسي الفعّال في النقاط التالية:

Ø التأليف، حيث أن هيكليات مجلس الإدارة تكون مماثلة نسبيًا بين الأنواع والقطاعات المؤسساتية يظهر الأفراد الذين يتألف منهم المجلس إختلافات كبيرة. إن نوعية أعضاء مجلس الإدارة مهمة بشكل خاص على صعيديْن: مساءلة الإدارة والإستجابة إلى العوامل الخارجية ومواضيع المساءلة الخارجية. يعتبر المستثمرون، والمانحون بشكل متزايد طابع مجلس الإدارة ومدى التزامه بمثابة ضمانة بأن أموالهم سُتستعمل بشكل سليم.

Ø مهارات وصفات مجلس إدارة مؤسسة التمويل الأصغر، يعتمد الضبط المؤسسي الفعّال في الدرجة الأولى على مهارات وصفات الأعضاء الأفراد. وعلى صعيد جماعي يجب أن تمثِّل هذه الخصائص مجموعة متنوعة من الخبرات والتجارب. وعلى الرغم من أن الشرط المسبق الأساسي للضبط المؤسسي الفعّال في مؤسسة مالية هو حسّ الأعمال المترسخ يمكن أن يوفِّر مجلس إدارة مؤسسة تمويل أصغر توجهات إضافية إلى المؤسسة في حال كان يتمتع أعضاؤها بالخبرة في مجال التمويل الأصغر. كما يجب أن يتمتع مجلس الإدارة الفعّال بنوع من حس الأعمال و الخبرة في مجال التمويل الأصغر.

Ø تطوير مجلس الإدارة، إن ما يتصل بشكل تام في تأليف مجلس إدارة هو تطوير معرفة ومهارات أعضائه.

غير انه من المستبعد أن يأتي أعضاء المجلس إلى مؤسسة تمويل أصغر يملكون الكثير من الخبرة إن توفرت في التمويل الأصغر. علاوة على ذلك إن طبيعة التمويل الأصغر المتطورة بشكل سريع تتطلب من مجالس الإدارة أن يكونوا مطلعين على التبدلات في هذا المجال لتأدية مسؤولياتهم الرقابية بفعالية أكبر. وبالتالي فإن تطوير مجلس الإدارة يكمن في توجيه مدراء جدد وتعليم الأعضاء الحاليين بصورة متواصلة.

Ø الحجم: ورغم غياب عدد مثالي لأعضاء مجلس الإدارة يجب تفادي الحجم المبالغ فيه ويجب أن يكون مجلس إدارة مؤسسة تمويل أصغر كبير بما فيه الكفاية لإدخال المهارات ووجهات النظر المختلفة. إلا انه يجب في الوقت ذاته أن يكون صغيرًا كي يلبي الحاجة إلى الإجتماعات المتكررة نظرًا إلى خصائص التمويل الأصغر. وبما أن عدة مؤسسات تمويل أصغر شهدت نموًا سريعًا طلب مجلس الإدارة تفاعلاً متكررًا مع الإدارة كي يبقى على إطلاع على أداء المؤسسة. علاوة على ذلك، يجب أن يتألف مجلس الإدارة من عدد مفرد من الأعضاء لتفادي الإخفاق في التصويت.

Ø فترات الولاية وإزالة المدير وتقييم الأداء: يجب أن تملك كل مجالس إدارة مؤسسة التمويل الأصغر آليات لتستعرض بانتظام أداء المدراء الأفراد ولإستبدال الذين لا يوفرون للمنظمة القيادة التي تتطلبها. وهذا الأمر مهم للغاية في مجالس التمويل الأصغر بسبب التغيّرات التي تواجه هذا الحقل والحاجة إلى المدراء الذين يملكون الرؤيا والمهارات ليستجيبوا بفعّالية لهذه التبدلات. علاوة على ذلك، بما أن مجالس مؤسسات التمويل الأصغر تميل إلى دمج أفراد من تجارب سابقة مختلفة سعيًا إلى التطرق إلى المهمة المزدوجة في هذا الميدان. قد يتعذر حتى على رئيس مجلس إدارة كفوء جدًا ضمان عمل مجلس إدارة بشكل فعال.

رابعاً: تقييم المخاطر في مؤسسات التمويل الأصغر:

ينطوي توفير الخدمات المالية بشكل عام على مجموعة من المخاطر المحتملة التي يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من تقييمها إنطلاقًا من دوره كمسؤول إئتماني في المؤسسة. ويضيف الواقع أن العديد من مؤسسات التمويل الأصغر تعمل في دول نامية حيث تتعرض للمزيد من المخاطر على هذه العمليات. أما طبيعة التمويل الأصغر، فقد أولت أهمية كبرى على الدوام لتقييم المخاطر. إلا أن النمو الذي شهدته مؤسسات التمويل الأصغر، والمصحوب بمنافسة متزايدة بين مؤسسات التمويل الأصغر في العديد من الأطر و تطور بعضها الى مؤسسات تحكمها الأنظمة تتطلب من مجالس إدارات مؤسسات التمويل الأصغر التمتع بقدرة أكبر لتقييم المخاطر أكثر مما كان ضروريًا سابقًا. وخلاصة القول إنه بالرغم من أن تقييم المخاطر كان دائمًا عنصرًا مهمًا لمجلس إدارة مؤسسة التمويل الأصغر إلا أن هنالك الكثير من العوامل التي زادت من أهمية تقييم المخاطر المحتملة، و هي طبيعة التمويل الأصغر من حيث درجة المخاطر، و المنافسة الشديدة في حقل التمويل الأصغر هذا بالإضافة إلي قلة المعرفة في مجال التحليل المالي وسط أعضاء مجالس إدارات مؤسسات التمويل الأصغر.

الضبط المؤسسي بمؤسسات التمويل الأصغر في السودان.

بمبادرة منه تبني بنك السودان المركزي في العام 2006 وضع إستراتيجية قومية لتنمية و تطوير قطاع التمويل الأصغر بالسودان (2006-2011) و تطبيق سياساته الرامية إلى توجيه المزيد من الموارد للشرائح المستبعدة من الخدمات المالية الرسمية و التخفيف من حدة الفقر، والتنسيق مع الجهات ذات الصلة بالتمويل الأصغر، وتشجيع إنشاء مؤسسات لخدمات التمويل الأصغر. و كنتيجة لهذه الإستراتيجية فقد وصل عدد مؤسسات التمويل الأصغر التي تأسست إلي 40 مؤسسة و ذلك حتي ديسمبر 2017 و يختلف هذا العدد من المؤسسات من حيث الشكل القانوني و هيكل الملكية بالإضافة إلي الهياكل الإدارية و تبعاً لذلك إختلف الضبط المؤسسي بكل مؤسسة من حيث البيئة الداخلية لكنها تتفق جميعها في عوامل الضبط المؤسسي الخارجية ممثلة في الضوابط التنظيمية و الرقابية التي يصدرها بنك السودان المركزي و كذلك المنشورات و المراشد و يعود إهتمام بنك السودان المركزي كسلطة رقابية و إشرافية علي هذه المؤسسات بالضبط المؤسسي الجيد و الفعّال إلي الإرتباط الوثيق بين نجاح هذه المؤسسات و وجود إدارة تنفيذية جيدة و مجلس إدارة فعّال يعملان في إطار تنظيمي و هيكلي متناغم و مترابط بواسطة مجموعة من الأهداف و السياسات و الإجراءات التنفيذية و الرقابية التي تعمل علي تقييم أداء المؤسسة بناءاً علي تحديد الواجبات و المسؤليات و الصلاحيات و العلاقات المتداخلة بين جميع الأطراف داخل و خارج مؤسسة التمويل الأصغر.

إن الضبط المؤسسي في مؤسسات التمويل الأصغر في السودان يختلف بإختلاف الهيكل القانوني للمؤسسة بالإضافة نوع الترخيص بالعمل، المصفوفة التالية توضح العديد من الهياكل القانونية و التركيبة المؤسساتية لمؤسسات التمويل الأصغر العاملة بالسودان:

مؤسسات ولائية لا تقبل الودائع تم تأسيسها بقانون ولائي	مؤسسات إتحادية تقبل الودائع	مؤسسات إتحادية لا تقبل الودائع	مؤسسات مساهمة عامة ولائية	مؤسسات ريفية محلية
التنمية الإجتماعية – خرطوم	بنك الأسرة	مؤسسة المعاشيين	شركة المثال	مؤسسة براعة
التنمية الإجتماعية – كسلا	بنك الإبداع	مؤسسة الشباب	جمعية بورتسودان باسد	مؤسسة الغرة
مؤسسة سنار	شراكة إرادة	الأمل النسوية		شركة الأنعام
مؤسسة الجزيرة	المؤسسة الوطنية	شركة الطموح		
مؤسسة بحر أبيض		شركة الفال		
مؤسسة النيل الأزرق		الصناعات الصغيرة		
مؤسسة القضارف		التنمية الريفية		
البحر الأحمر		شركة أعوان		
مؤسسة مشكأة		المؤسسة العمالية		
شركة الشمالية		شركة المهاجر		
مؤسسة نهر النيل				
شمال دارفور				
جنوب دار فور				
شرق دارفور				
غرب دار فور				
جنوب دار فور				
شركة سواعد				
الخرطوم الزراعية				
غرب كردفان				
شركة الغالية				
وسط دار فور				

و قد بين الإطار التنظيمي و الرقابي لمؤسسات التمويل الأصغر الذي أصدرته وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي في العام 2017 مجموعة من الإجراءات الخاصة بالضبط المؤسسي الفعّال بمؤسسات التمويل الأصغر و التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- مجلس الإدارة

§ أن يكون مجلس الإدارة/ مجلس الأمناء الجهة الإدارية العليا لمؤسسة التمويل الأصغر.

§ يتكون مجلس إدارة مؤسسة التمويل الأصغر أو مجلس الأمناء بحسب الحال من 5 أعضاء كحد أدنى و 10 أعضاء كحد أعلى.

§ للتأهل لمنصب عضو مجلس إدارة/ مجلس أمناء في مؤسسة تمويل أصغر يجب ألا يكون المرشح موظفاً حالياً أو مديراً فى بنك أو مؤسسة مالية أخرى، بإستثناء الحالات التي تكون البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى هي المتعهدة لمؤسسة التمويل الأصغر.

§ لا يجوز لأي شخص أن يشغل منصب عضو مجلس إدارة/ مجلس أمناء بمؤسسة التمويل الأصغر إلا بموافقة البنك المسبقة.

§ لا يجوز شغل منصب عضو مجلس إدارة/ مجلس أمناء فى أكثر من مؤسسة إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من البنك.

§ أن يكون الأشخاص الذين يشغلون مناصب أعضاء مجلس الإدارة من الأشخاص ذوي الخبرة والأمانة والسمعة الجيدة وفقاً للشروط التي يحددها البنك.

§ على مجلس إدارة/ مجلس أمناء مؤسسة التمويل الأصغر إدارة الأعمال وفقاً لأسس الضبط المؤسسي المتعارف عليها.

2-الإدارة التنفيذية

§ لا يجوز لأي شخص أن يشغل منصب المدير العام أو نائبه بمؤسسة التمويل الأصغر إلا بموافقة البنك المسبقة.

§ تكون شروط ومؤهلات الترشيح لمنصب المدير العام بمؤسسة التمويل الأصغر حيث يجب أن يكون حاصلاً على مؤهل جامعي كحد أدنى و ألا تقل خبرة الشخص المرشح عن خمسة أعوام في مجال التمويل الأصغر أو العمل المصرفي.

§ أن يكون الأشخاص الذين يشغلون مناصب الإدارة التنفيذية من الأشخاص ذوي الخبرة والأمانة والسمعة الجيدة.

§ أن يكون لمؤسسة التمويل الأصغر مدير عام مسئول عن إدارة العمل اليومي.

3-المراجعة الداخلية

§ على مؤسسة التمويل الأصغر إنشاء إدارة للمراجعة الداخلية و يستوعب فيها مهنيين من ذوي الخبرة على أن يرفع مسئول الإدارة تقاريره إلى مجلس الإدارة/ مجلس الأمناء بحسب الحال.

§ على مجلس إدارة أو مجلس أمناء مؤسسة التمويل الأصغر التأكد من أن المراجعة الداخلية لها الموارد البشرية والمادية الكافية للقيام بمهام مراجعة الفروع التي تقوم بتقديم التمويل الأصغر مرتين على الأقل خلال السنة. التأكد من الإلتزام بالسياسات التمويلية والإجراءات المجازة من مجلس الإدارة/مجلس الأمناء، على أن يتضمن ذلك زيارات للعملاء على أساس إختياري وعشوائي و التأكد من الإلتزام بمهام المتابعة التي يؤديها مراقبو التمويل ومديرو الفروع.

§ أن تشتمل تقارير المراجع الداخلي على التوصيات المتعلقة بجودة وفاعلية الضبط الداخلي لكشف ومنع الإختلاس.

§ على مؤسسة التمويل الأصغر إخطار البنك فوراً في حالة إكتشاف أي إختلاس أو محاولة إختلاس أو تزوير خلال المراجعة.

§ على مؤسسة التمويل الأصغر تقديم تقرير عن الإختلاسات ومحاولات التحايل التي يكون لها أثر على المؤسسة بالإضافة إلى حالات الفشل في الوفاء بالإلتزامات نحو الممولين أو المستثمرين في غضون ثلاثة أشهر على أن يشمل ذلك تقريراً عن العائد على الأصول والخصوم.

4- إدارة المخاطر

§ على مؤسسة التمويل الأصغر إنشاء إدارة مخاطر لتحديد وقياس وإدارة المخاطر التي تنتج من ممارسة أعمالها ووفقاً لما يحدده البنك.

5- المراجع الخارجي

§ على كل مؤسسة تمويل أصغر أن تعين مراجعاً خارجياً للحسابات والقوائم المالية بعد موافقة البنك. وفيما يلي المتطلبات الخاصة بالمراجع الخارجي للحسابات حيث يجب أن يكون معتمداً من هيئة المحاسبين والمراجعين القانونيين و لا يجوز تعيين مراجع خارجي لمؤسسة تمويل أصغر إذا كان لديه مصلحة في المؤسسة أو مديراً مسئولاً في مؤسسة أخري.

§ على المراجع الخارجي الإلتزام بتقديم نسختين من التقرير الداخلي حول أنشطة مؤسسة التمويل الأصغر إلى البنك خلال فترة أربعة أشهر من نهاية السنة المالية.

§ للمراجع الخارجي المعتمد الحق في الوصول لجميع الدفاتر والحسابات والمستندات الخاصة بمؤسسة التمويل الأصغر، وله الحق في طلب أية معلومات يراها ضرورية للقيام بعملية المراجعة من مدير المؤسسة أو أي من موظفيها.

§ إذا فشلت مؤسسة التمويل الأصغر في تعيين مراجع معتمد فإن للبنك الحق في تعيين مراجع مناسب للقيام بعملية المراجعة، وله الحق في تحديد الأجر الذي يجب على مؤسسة التمويل الأصغر دفعه للمراجع، هذا بالإضافة إلى غرامة يحددها البنك، كما له الحق في الإطلاع على جميع المستندات اللازمة لأداء عمله.

6- الرقابة الشرعية

§ يجب أن تكون لمؤسسة التمويل الأصغر هيئة للرقابة الشرعية بحسب الحال من عضو واحد كحد أدنى وثلاثة أعضاء كحد أقصى بعد موافقة البنك المسبقة.

§ يجب أن يتم إختيار هيئة الرقابة الشرعية من المختصين في الشريعة والإقتصاد وفقه المعاملات ومن ذوي الكفاءة والخبرة.

§ أن تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالإشراف والمراقبة لعمليات منتجات وخدمات مؤسسة التمويل الأصغر للتحقق من شرعيتها، وإعداد تقرير بمدى الإلتزام يقدم ضمن التقارير المعدة للجمعية العمومية.

§ على مؤسسة التمويل الأصغر الإلتزام التام بتوجيهات ورأي هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بها.

أهم التحديات التي تواجه الضبط المؤسسي بمؤسسات التمويل الأصغر في السودان

§ كيف تتمكن مؤسسات التمويل الأصغر السودانية في المقاربة بين الأداء الإجتماعي و الأداء المالي للتمويل الأصغر و تحقيق الإستدامة المطلوبة.

§ ضعف مجالس إدارات مؤسسات التمويل الأصغر و قلة الخبرة في أعضائها و عدم فهم أعضاء المجالس للدور المنتظر منهم في قيادة المؤسسة نحو المستقبل.

§ التدخلات السياسية في عمل مؤسسات التمويل الأصغر خاصة الحكومية منها و الحيلولة دون تطبيق عمليات الضبط المؤسسي بصورة فعّالة.

§ غياب التفاعل بين أعضاء المجلس و الإدارة التنفيذية لمؤسسة التمويل الأصغر.

§ غياب قواعد السلوك المهني الأساسية وسط أعضاء مجالس الإدارات بالمؤسسات.

§ ضعف نظم الرقابة الداخلية و غياب إدارات المخاطر الفعَالة بالمؤسسات.

§ تدخل مجلس الإدارة في العمليات اليومية بمؤسسات التمويل الأصغر.

§ يعاني بعض أعضاء مجلس الإدارة في بعض مؤسسات التمويل الأصغر من كثرة الإلتزامات، حيث ينتمي بعضهم إلى أكثر من مجلس إدارة في نفس الوقت.

§ مؤسسات التمويل الأصغر ما زات فتية تتلمس الخطي نحو الإستمرارية.

التوصيات

1. وضع دليل للضبط المؤسسي غير ملزم لمؤسسات التمويل الأصغر و ذلك للإهتداء به.
2. التدريب المستمر لأعضاء مجلس الإدارات بمؤسسات التمويل الأصغر.
3. توفيق أوضاع المؤسسات التي تم إنشائها بقوانين خاصة كالمؤسسات الولائية وفقاً لما جاء في الأطر التنظيمية و الرقابية لمؤسسات التمويل الأصغر لفرض المزيد من الضبط المؤسسي علي هذه المؤسسات.
4. الحد من التدخلات السياسية في مؤسسات التمويل الأصغر.
5. تفعيل إدارات المخاطر و تقوية نظم الضبط الداخلي بمؤسسات التمويل الأصغر.
6. التقييم المستمر لأداء مجلس إدارة مؤسسة التمويل الأصغر من خلال أداء المؤسسة لرسالتها.
7. على مؤسسات التمويل الأصغر المؤامة بين الأداء الإجتماعي من حيث خدمة العملاء الأشد فقراً و الهدف المالي من خلال تعظيم الربحية و بالتالي الإستدامة.
8. التدقيق علي ألاّ يكون الشخص عضواً في مجلس إدارة بأكثر من مؤسسة حتي لا تتبعثر جهوده بين المؤسسات.
9. تكوين و تفعيل لجان مجالس إدارات المؤسسات سواء أكانت لجان دائمة أو خاصة.
10. إدخال نظم المعلومات الإدارية و أدوات التنبؤ الحديثة في عملية الضبط المؤسسي بمؤسسات التمويل الأصغر.

المراجع

1. مفاهيم الحوكمة وتطبيقاتها – حالة الأردن و مصر – الدكتور خالد الخطيب، الدكتور عصام قريط – كلية الإقتصاد، جامعة دمشق.
2. المبادئ والممارسات في حوكمة الائتمان الأصغر، راشيل روك، ماريا أوتيرو و صونيا سالتزمن – مؤسسة "أكسيون" الدولية، أغسطس 1998.
3. دليل الحوكمة المؤسساتية وإدارة المخاطر لمؤسسات التمويل الأصغر في العالم العربي – جرامين جميل.
4. الإطار التنظيمي و الرقابي لمؤسسات التمويل الأصغر لسنة 2017.
5. منشورات الإدارة العامة للرقابة المصرفية (منشور رقم 09/2005).

ورقة تعريفية عن :-

الكوميسا..... السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي

سالية فاروق هباني

ادارة البحوث والتنمية

مقدمة

تعرف الكوميسا (السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي) بأنها منطقة تجارة تفضيلية وتجمع إقليمي يضم في عضويته 21 دولة إتفقت على التكامل الإقليمى من خلال خطط وبرامج ومشاريع تهدف لفائدة جميع شعوب الإقليم كما تضم الكوميسا عدة مؤسسات منها محكمة عدل الكوميسا ومقرها الخرطوم والمعهد النقدي للكوميسا.

النشأة:-

وتعود نشأة الكوميسا للعام 1993 ودخلت حيز التنفيذ عام 1994م، وتم تأسيسها عوضاً عن منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا (PTA) والموجودة منذ عام 1981م. وتعتبر الكوميسا أحد أهم أعمدة المجموعة الإقتصادية الأفريقية التى تساهم في تحرير وتعزيز التجارة البينية وتدفقات الاستثمار.

تبلغ مساحة إقليم سوق الكوميسا حوالى 12 مليون كيو متر مربع ويقطنها ما يقارب 540 مليون نسمة ويصل مجمل تجارة السلع (الواردات والصادرات) إحوالي 253 مليار دولار

COMESA

AFRICA

ورقة عمل

أمريكي ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول أكثر من 230 مليون دولار وبذلك توفر سوقاً رئيساً عالمياً للتجارة الداخلية والخارجية.

ويوجد مقر الكوميسا في مدينة لوساكا بزامبيا وتضم الكوميسا في عضويتها 21 دولة هم (مصر / كينيا / السودان / موريشيوس / زامبيا / زمبابوي / جيبوتي/ ملاوي / مدغشقر/ جزر القمر/ اوغندا/ سوازيلاند/ سيشل/ رواندا/ ملاوي/ الكنغو / ارتريا/ ليبيا/ بروندي / تونس / الصومال) تقوم عضوية الكوميسا على أساس مبدأ المعاملة بالمثل و للسلع التى يصاحبها شهادة منشأ معتمدة من الجهات المعنية بكل دولة، بحيث تقوم تلك الدول بمنح إعفاء تام من الرسوم الجمركية المقررة على الواردات المتبادلة بينها، شريطة أن تكون تلك المنتجات مصحوبة بشهادة منشأ الكوميسا، كما تظل الاتفاقية سارية إلا إذا قررت هيئة رؤساء الدول والحكومات إلغاؤها بناءً على توصية المجلس الوزاري.

أهداف الكوميسا:-

1/ التوصل إلى النمو المتواصل والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء، وذلك عن طريق تشجيع هيكل إنتاج وتسويق متوازن ومتناسق.

2/ دفع عجلة التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي وكذا التبني المشترك

لسياسات الاقتصاد الكلي وبرامجه لرفع مستويات المعيشة السكانية وتشجيع العلاقات الحميمة بين الدول الأعضاء.

3/ التعاون في خلق مناخ مواتي للاستثمار المحلي والأجنبي والعابر للحدود.

4/ التعاون في تعزيز العلاقات بين السوق المشتركة وبقية دول العالم.

5/ التعاون في مجال دفع مسيرة السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء وذلك لتقوية أواصر التنمية الاقتصادية في المنطقة.

6/ التعاون لتحقيق السلام زالامن والاستقرار للدول الاعضاء لدفع عجلة التنمية الاقتصادية قي الاقليم وتوثيق العلاقات بما يؤدي الي تعزيز التكامل الاقتصادي بالاقليم الذي تم عبر المراحل الآتية :-

• مرحلة التجارة التفضيلية (PTA)

يتم في هذه المرحلة تبادل السلع المنتجة والمستوفية لقواعد وشروط منشأ متفق عليها بين الدول الاعضاء بتعريفة جمركية تفضيلية (تخفيض بنسب محددة) مع إحتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية العامة لتطبيقها على السلع المستوردة من الاطراف الثالثة.

• مرحلة التجارة الحرة (FTA)

يتم في هذه المرحلة إزالة التعريفات الجمركية والعوائق غير الجمركية أمام حركة التجارة بين الدول الاعضاء للسلع المستوفية لقواعد المنشاء المتفق عليها وقد بلغ عدد الدول التي طبقت التعريفة الصفرية (13) دولة.

• مرحلة الإتحاد الجمركى (Custom Union)

يتم في هذه المرحلة توحيد كامل للنظم الجمركية بين الدول الاعضاء وتطبيق تعريفة جمركية موحدة (CET) على السلع المستوردة من الدول الأخرى.

• مرحلة السوق المشتركة (Common Market)

تتميز هذه المرحلة بحرية إنتقال وتبادل السلع والخدمات والعمالة ورأس المال وحق الإقامة والتملك لمواطنى الدول الأعضاء فى السوق المشتركة.

مرحلة الوحدة الاقتصادية (Economic Co – munity)

يتم في هذه المرحلة تبني سياسة نقدية ومالية واحدة وتصدر عملة نقدية مشتركة إضافة الى متطلبات السوق المشتركة.

هيكل الكوميسا :-

يتكون هيكل الكوميسا من الآتي :-

- القمة أو السلطة
- المجلس الوزاري
- لجنة الخبراء الحكوميين
- لجنة محافظى البنوك المركزية
- اللجان المتخصصة
- السكرتارية
- اللجنة الإقتصادية لقطاع الأعمال.

مؤسسات الكوميسا :-

تضم الكوميسا 14 مؤسسة وهي :-

1/ محكمة عدل الكوميسا ومقرها الخرطوم

2/ بنك التجارة والتنمية لشرق وجنوب أفريقيا ومقره بورندي

3/ غرفة المقاصة ومقرها زمباوي.

4/ شركة إعادة التأمين ومقرها كينيا.

5/ معهد الجلود والصناعات الجلدية ومقره أثيوبيا

6/ وكالة تأمين التجارة الأفريقية ومقرها كينيا

7/ وكالة الإستثمار الإقليمية ومقرها مصر.

8/ إتحاد الصناعات الحديدية.

9/ إتحاد منتجي الأدوية.

10/ إتحاد المصارف لدول الكوميسا.

11/ صندوق الكوميسا للتعاون والتنمية والتعويض.

12/ إتحاد نساء الأعمال لشرق وجنوب أفريقيا – FE COM.

13/ إتحاد أصحاب العمل لشرق وجنوب أفريقيا ESABU

14/ المعهد النقدي للكوميسا.

مزايا الكوميسا:-

1/ تتيح الكثافة السكانية الكبيرة لدول الكوميسا متنفسًا وسوقاً رحبة للعديد من منتجات الدول الأعضاء.

2/ الاستفادة من الإعفاءات المتبادلة حيث تقوم تلك الدول بمنح وارداتها من الدول الأخرى إعفاء تامًا.

3/ يمكن الاستفادة من هيكل واردات الدول الأعضاء حيث تقبل تلك الدول على استيراد العديد من السلع التي تتمتع بها كل دولة بميزة عالية في إنتاجها.

4/ الاستفادة من المساعدات المالية التي يقدمها بنك التنمية الأفريقي، وغيره من المؤسسات المالية الدولية في مجال تنمية الصادرات إلى دول إفريقيا.

5/ تنص "الكوميسا" على تشجيع التعاون في مجالات الاستثمار، وتحرير التجارة في الخدمات مما يتيح الفرصة للدول الأعضاء تصدير الخبرات الفنية خاصة، بالإضافة إلى إقامة نظام متقدم لتبادل المعلومات داخل الدول الأعضاء.

الأهداف والمجالات التي تتطرق إليها الاتفاقية :-

1/ **تحرير التجارة والتعاون الجمركي:**

إنشاء اتحاد جمركي، وإلغاء العوائق الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء.

2/ **النقل والمواصلات:**

تشجيع التعاون من أجل تسهيل عملية نقل السلع وتيسير انتقال عوامل الانتاج و الأشخاص.

3/ **الصناعة والطاقة:**

تبني معايير ونظم قياسية ومعايير جودة موحدة، وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار.

4/ **التمويل**

توحيد السياسات الاقتصادية الكلية وتسهيل قابلية تحويل العملات تدريجياً.

5/ **الزراعة**

المساهمة في مجال التنمية الزراعية، وإتباع سياسة زراعية موحدة.

6/ **التنمية الاقتصادية والاجتماعية**

تنسيق الجهود لتحقيق تنمية مستدامة من خلال جمع وتحليل البيانات وإزالة العقبات.

نسب التخفيضات الجمركية المطبقة بين الدول الاعضاء:-

× تقوم كل من مصر، وكينيا، والسودان، وموريشيوس، و زامبيا،وزمبابوي، وجيبوتي، وملاوي، ومدغشقر و رواندا وبوروندي بمنح السلع والمنتجات ذات منشأ الكوميسا إعفاء تاماً من الرسوم الجمركية والرسوم و الضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل.

× تطبق أوغندا وإريتريا و رواندا و جزر القمر تخفيض بنسبة 80% على وارداتها.

× تطبق إثيوبيا تخفيضاً جمركياً بنسبة 10% من الرسوم الجمركية المقررة

× لا تقوم أي من أنجولا وسيشل والكنغو الديمقراطية وسوازيلاند بمنح أية تخفيضات جمركية.

• التحديات التى تواجه دول الكوميسا:-

- العولمة والتحديات الاجتماعية والسياسية كالفقر والأمية والبطالة وتفشي الأمراض المزمنة.
- قصور الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء.
- المعوقات الخارجية: أدت اتفاقيات التجارة الإقليمية لدول OECD إلى انخفاض صادرات أفريقيا بشكل عام.
- ارتفاع متوسط التعريفة الجمركية مما يؤثر سلباً على القدرة التنافسية في السوق العالمية.

قواعد المنشأ المطبقة في الكوميسا:-

1/ أن تكون المنتجات متحصل عليها بالكامل من دولة من الدول الأعضاء ؛ أو

2/ أن تكون السلع قد تم إنتاجها في دولة عضو كلياً أو جزئياً وأن يتم إجراء تحول جوهري عليها بشرط :

- ألا تتجاوز قيمة المواد المستوردة الداخلة في إنتاج السلعة شاملة المصاريف CIF %60 من التكلفة الإجمالية للمواد المستخدمة في إنتاجها. أو
- أن تصل القيمة المضافة الناتجة عن عمليات الإنتاج إلى 45 % على الأقل من تكلفة السلعة عند باب المصنع.

إنضمام السودان للكوميسا:-

إنضم السودان للكوميسا في أغسطس عام 1990 وبالتالي يعتبر من مؤسسي السوق المشتركة التى تم إنشاؤها فى عام 1993 وقدتم تكوين الامانة الوطنية للكوميسا بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (179) الصادر في فبراير عام 1992 ومقرها وزارة التجارة من كل الوحدات الخاصة والعامة وذلك بغرض التنسيق ومتابعة تنفيذ برامج وخطط ومشاريع المنظمة بالسودان مع العمل على مواءمتها مع الاهداف والبرامج الوطنية.

ظل السودان مداوماً على المشاركة في كافة فعاليات المنظمة ويعمل جاهداً على تنفيذ برامجها وخططها ومشاريعها وذلك من خلال قطاعاته المختلفة. وعلى سبيل تحقيق ذلك تم إتخاذ العديد من الأنشطة في كافة المجالات وقد تمثلت في الأتي :-

مجال التجارة الخارجية :-

تم تكوين وزارة التجارة الخارجية للامانة الوطنية للكوميسا لمتابعة تنفيذ خطط وبرامج المنظمة بالسودان بالتنسيق مع الجهات المختلفة على أن تمثل وزارة التجارة الخارجية المقر الدائم لها وفي سبيل تحقيق ذلك تم عقد العديد من الاجتماعات الدورية واجتماعات اللجان المختلفة التى تشكلت لدراسة وتنفيذ برامج ومشاريع الكوميسا في السودان و تذليل العقبات التى تعوق التبادل التجاري بين السودان ودول الإقليم. وتابعت سير الأداء وتنفيذ البرامج بالنسبة للوحدات ذات الصلة وتكوين وإستضافة اجتماعات العديد من اللجان الوطنية لدراسة وتنفيذ مشاريع وبرامج المنظمة في مجال الشؤون المالية. فأن وزارة المالية والاقتصاد الوطنى في ظل الكوميسا تابعت السياسات والترتيبات المتعلقة بالتخفيضات الجمركية والسياسات المتعلقة بالنظام الجمركي الموحد وتطبيق التعريفه الجمركية الخارجية. و السياسات المتعلقة بالاجراءات الوقائية والعلاجية ضد العجز في الايرادات. ووضع السياسات التى تحمى الانتاج المحلي.أما في مجال الشؤن النقدية فإن بنك السودان المركزي بإعتباره مسئولاً عن السياسة النقدية فإنه يتابع سير العمل وتنفيذ برنامج التناسق النقدي والمالى لدول الكوميسا بصورة مستمرة. بهدف تحقيق التكامل الاقليمي. ومتابعة برنامج اعادة هيكلة غرفة المقاصة لتطبيق نظام الدفع والتسويات الاقليمية. كذلك المشاركة في لجنة التعاون النقدي والمالي ولجنة محافظى البنوك المركزية وقمة الكوميسا بصفة دورية وفي مجال النقل النهري والبحرى والبري فقد قامت وزارة النقل والطرق والجسور بعمل الترتيبات اللازمة لربط دول الاقليم ببعضها مع السودان كما تم وضع نظام المعلومات المسبقة للشحن. وشمل ذلك مجال النقل الجوي أيضاً. ولأهمية الإعلام والاتصالات داخل منطقة الكوميسا قامت وزارة الاعلام والاتصالات بمتابعة تنفيذ الاتصالات بين السودان ودول الكوميسا بواسطة كوابل الالياف البصرية والعمل على تأسيس اتحاد الاجهزة المنظمة لتقنية الاتصالات والمعلومات لدول الكوميسا.كما قامت وزارة الزراعة والغابات. ووزارة الثروة الحيوانية والسمكية ووزارة الرى باعداد سياسة زراعية موحده للأقليم من أجل التعاون في مجال الامن الغذائي الأقليمي.وشملت الأتي :

- تطوير المواصفات للسلع الافريقية في مجال الثروة الحيوانية.
- دعم المجهودات القائمة لتمكين اللحوم الافريقية من دخول الاسواق العالمية.
- السعي لقيام مصانع لانتاج الادوية البيطرية واللقاحات الزراعية بالمشروع لمكافحة الامراض المنتشرة بين دول الكوميسا.

ويعتبر القطاع الصناعي من أكثر القطاعات المتأثرة بالمنافسة بانسياب سلع الكوميسا بين مصر والسودان بعد إلغاء قائمة الاستثناءات قامت وزارة الصناعة بكل الأنشطة الخاصة بالكوميسا من خلال الإتي :-

- برامج العون الفني والمادى لتنفيذ مشروع المسح الصناعي الكامل.
- برنامج العون الفني والمادي لوزارة الصناعة لإجراء دراسات القيمة المضافة للمنتجات الصناعية السودانية لتطوير نظم قواعد المنشأ لهذه المنتجات.
- برنامج المساعدات الفنية والمادية لاكمال اعداد إستراتيجية التنمية الصناعية وبرامجها المرحلية لكل خمس سنوات.
- برنامج العون الفنى لتطوير الصناعات المعدنية وصناعات التجمع المتنوعه.
- برامج العون الفني لمساعدة وزارة الصناعة لإنشاء مناطق حره علي البحر الاحمر لتشجيع إقامة الصناعات الموجهة للأسواق الحكومية.

وفي مجال الاستثمار :-

تم تمويل العديد من المشاريع الاستثمارية عن طريق بنك التجارة التفضيلية وذلك بإتاحته فرص التمويل لبعض المشاريع بالسودان مثل مسلخ الخرطوم – بنك الثروة الحيوانية. شركة القوار السودانية. كونكورب العالمية. الشفاء للادوية. مصنع سعيد للمواد الغذائية.. وغيرها. كما إستفاد السودان من الدعم الفني من منظمة الكوميسا في العديد من القطاعات كالزراعة حيث تم تمويل العديد من المشروعات الزراعية مثل مشروع التنمية الزراعية الشاملة (CAADP). وتمت مشاركة السودان في عدد من المشاريع الاستثمارية منها مشروع القيمة المضافة للجلود الافريقية مع دول أثيوبيا وكينيا وزمبابوى في الفترة من 2002 – 2007 مما أتاح فرصة لتدريب ما يفوق 570 متدرب في جميع مجالات الجلود والاحذية والصناعات الجلدية.

كما نجد أن السودان بموقعة المميز بين الدول الافريقية جعله معبراً للعديد من الدول خاصة الدول الأفريقية عديمة الموانىء (Land- Locked) مما يتيح للسودان الإستفادة من رسوم العبور وبالتالي تساهم فى زيادة إيرادات الدولة. كما تم إختيار السودان لرئاسة إتحاد منتجى الادوية لدول الكوميسا وبتنفيذ برامجة الرامية لتطوير التجارة البينية فى هذا القطاع بين دول الكوميسا سوف تستفيد الصناعة الدوائية السودانية.

أما في الشئون الخارجية : تم تشكيل لجنة الأمن والسلام بدول الكوميسا لأهمية استيعابه داخل الكوميسا وذلك تاسيساً على استحالة نجاح التعامل الاقتصادي والسياسي بين دول المجموعة في ظل الاحتراب والاقتتال وإنعدام الامن والاستقرار السياسي. كما تم في مجال الشئون الداخلية تسهيل انتقال الافراد والمشاركة في بروتكول الحريات الاربع. كما إستفاد السودان من فرص التوظيف المتاحة بالسكرتارية العامة بأكثر من الحصة المقررة للدول الأعضاء بشغله لعدد ثلاثة وظائف وسوف تتاح المزيد من الفرص بسكرتارية الكوميسا بلوساكل نسبة لإعتمادهم اللغة العربية من ضمن اللغات الرسمية للكوميسا.

وقد عملت وزارة العدل بالتنسيق مع الامانة العامة للكوميسا على تأهيل المقر المؤقت لمحكمة عدل الكوميسا و المسجل العام وقاضي أول المحكمة وذلك بتخصيص قطعة ارض لتأسيس المقر الدائم للمحكمة الذي باشر اعماله بمقره بالسودان.

المراجع :-

- ورقة عمل منظمة الكوميسا- إتحاد عام أصحاب العمل السوداني
- تقرير اللجنة الفنية – امانة الكوميسا.

ورقة بعنوان : ...

أهمية معايير المحاسبة الحكومية الدولية في تفعيل وتطوير نظام المحاسبة الحكومية

الدكتور/

فياض حمزة محمد رملي

أستاذ جامعي – محاسب قانوني – مستشار مالي

المقدمة:

حتى تتصف مخرجات نظام المحاسبة الحكومية بالملائمة والموثوقية بما يفي باحتياجات صناع القرارات في خدمة أغراض الشفافية والمساءلة والرقابة واتخاذ القرارات الرشيدة، فلابد من ركونها بشكل أساسي إلى المتطلبات التي تفرضها معايير المحاسبة الحكومية (القطاع العام) الدولية، (المعدة طبقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي)، حيث تعد معايير المحاسبة الحكومية الدولية محور الثورة العالمية للمحاسبة الحكومية ، وقد جاء بزوغ شمسها نتيجة للاستجابة إلى الكثير من النداءات الشعبية والمهنية للحكومات من أجل أتباع المعيارية العلمية ومواكبة تطورات الفكر المحاسبي في أعمالها لينتج عنها الشفافية المطلوبة للمعلومات المحاسبية وتسهل المساءلة المالية ويكفل للقرارات المتخذة عامل الرشد، وبالتالي فإن هذه المعايير يمكن اعتبارها حجر الأساس في تحقيق الفاعلية والتطوير الدائم لنظام المحاسبة الحكومية.

الأهمية العلمية :

1/ التطرق لأحد القضايا الهامة والحيوية (المعيارية العلمية الملازمة لمخرجات نظام المحاسبة الحكومية) في الوقت المعاصر، حيث أضحى نظام المحاسبة الحكومية الفاعل أحد دعامات الدولة الحديثة التي تعتمد المعيارية العلمية والأممتة في إدارة أعمالها المالية والاقتصادية.

2/ ندرة وقلة إسهامات البحث العلمي في مجال معايير المحاسبة الحكومية وأثارها على فاعلية وتطوير نظام المحاسبة الحكومية.

3/ إثراء الفكر المحاسبي في عمومه، ولفت النظر وجذب الانتباه في هذا الحقل ، والإسهام بسد النقص في الفجوة المعرفية المهنية في القطاع الحكومي وعلى أخصه فئة المحاسبين والاقتصاديين من خلال التطرق لأهمية معايير المحاسبة الحكومية الدولية في تفعيل وتطوير نظام المحاسبة الحكومية .

الأهداف العلمية :

1/ تأكيد صلاحية المفاهيم العلمية المعيارية وإثبات إمكانية استخدامها في التطبيق العملي.

2/ التعرف على أهمية معايير المحاسبة الحكومية الدولية من خلال الدور الذي يمكن أن تضطلع به في سبيل تحسين مخرجات نظام المحاسبة الحكومية لتتصف بالملائمة والموثوقية ومن ثم تفعيل أداء نظام المحاسبة الحكومية وتطويره بشكل دائم.

مفاهيم عامة:

اولاً – مفهوم وطبيعة النشاط الحكومي:

يطلق اصطلاح الحكومة العامة على مجموعة تتكون من وحدات عامة تعمل في إطار الدولة وتمتلك مجموعة من الأدوات المختلفة التي تستخدمها في سبيل ممارسة مهامها الممثلة في الخدمات المختلفة المقدمة للجمهور في شكل أنشطة وبرامج على مستوى الدولة بكافة قطاعاتها، والتي تشتمل على جميع الوزارات والمصالح والهيئات والمكاتب والمنشآت والمستشفيات والجامعات والمدارس والأجهزة الحكومية الأخرى سواء أن كانت مركزية أو لا مركزية (أي كافة الوحدات التي تغطيها الموازنة العامة للدولة). وبناءً عليه فإن النشاط الحكومي ضمنياً هو العمل الممارس داخل كل كيان حكومي (وحدة) باعتبار أنه جزء من النشاط الرئيسي للدولة وذلك وفق التكليف لكل وحدة وفق محددات الأغراض.

ثانياً – ماهية نظام المحاسبة الحكومية:

تقوم المحاسبة الحكومية كنظام بدور هام يختص بتخطيط ورقابة المال العام وتخطيط ورقابة الأنشطة الحكومية، ومن ثم فإنها تتمتع بأهمية كبيرة نظرا لضخامة حجم الأموال العامة وخصوصية توظيفها ورقابتها في ظل غياب مقياس الربح بمفهومه التجاري و انفصال ملكية الأموال العامة عن الإدارة، وغير خفي ارتباط النظام المحاسبي الحكومي دوماً بالموازنة العامة للدولة من حيث مسميات الحسابات وتسجيل المعاملات وتفاصيل البيانات التي يجب توفيرها لإيضاح مدى التزام الوحدة الحكومية بما هو وارد بالموازنة. وبالتالي تظهر الحاجة لوجود أساليب ومفاهيم محاسبية مختلفة عن التي تسود في مجال وحدات قطاع الأعمال.

بناءً على ما سبق يمكن وضع مفهوم عام للنظام المحاسبي الحكومي على أنه : مجموعة من المبادئ والقواعد والإجراءات التي تحكم تجميع وتحليل وتسجيل وتبويب وتلخيص وعرض المعاملات المالية للوحدات الحكومية والتي تتعلق بتحصيل موارد الدولة وإنفاقها في ضؤ الالتزام بأحكام القوانين واللوائح المالية الحكومية، وذلك بهدف إحكام الرقابة على هذه الموارد المخططة بالموازنة العامة سواء بالتحصيل أو الإنفاق لتوفير بيانات توضح مدى التزام الوحدة الحكومية بما هو وارد بالموازنة وبيانات تساعد في تحقيق دقة إعداد الموازنة العامة للدولة في السنوات القادمة.

ثالثاً – ماهية معايير المحاسبة الحكومية:

في مجال العلوم المحاسبية تعد الخطوة المنطقية التي تعقب التوصل إلى المبادئ الأساسية هي ترجمة هذه المبادئ إلى معايير للتطبيق العملي ، حيث تمثل المعايير نماذج أو أنماط أو مستويات للأداء المحاسبي باعتبارها أحكام خاصة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على الوحدة المحاسبية.

ويمكن تعريف المعيار المحاسبي على انه : بيان كتابي تصدره هيئة محاسبية تنظيمية رسمية أو مهنية ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال ويحدد أسلوب القياس أو العرض أو التصرف أو التوصيل المناسب.

ومعايير المحاسبة الحكومية الدولية يمكن النظر إليها كترجمة للإطار ألمفاهيمي للمحاسبة سواء في الأهداف أو الفروض أو المبادئ أو المفاهيم، كما أنها تمثل إحدى أدوات التطبيق العملي، مما يتطلب مراعاة الظروف البيئية المحيطة في بنائها، وتصدر معايير المحاسبة الحكومية الدولية ويحدث محتواها ويضاف اليها سنوياً عن مجلس معايير المحاسبة للقطاع العام الدولية (IPSASB).

وجدير بالذكر هنا إيضاح تلازم تعبير القطاع العام أيضاً مع مصطلح معايير المحاسبة الدولية، حيث أن مصطلح القطاع العام المرتبط بهذه المعايير هو مفهوم شاسع في الكثير من البلدان الأوربية للتعبير عن الوحدات الحكومية الخاضعة للحكومة بشكل مباشر او غير مباشر، أي أنه يشمل جميع وحدات قطاع الحكومة العامة وجميع المؤسسات العامة، لذا فإن الدول العربية والأفريقية قد درجت على استخدام مصطلح معايير المحاسبة الحكومية الدولية ليكون ملائماً للتعبير عن معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

رابعاً- أهمية معايير المحاسبة الحكومية الدولية في تفعيل وتطوير نظام المحاسبة الحكومية :

إن معايير المحاسبة الحكومية الدولية كمتغير حديث يعمل ضمن متغيرات نظام المحاسبة الحكومية يمكن أن تسهم في توفير الملائمة والموثوقية لمخرجات نظام المحاسبة الحكومية ومن ثم تفعيله وتطوير محتواه بشكل دائم حال إتباع أساس الاستحقاق في القياس المحاسبي، حيث يعد أتباع أساس الاستحقاق أحد المتطلبات الأساسية لاعتماد تطبيق معايير المحاسبة الحكومية الدولية، وما يدعم هذه الوجهة العلمية فضلاً عن نتائج التجارب الدولية الموجبة حيال التطبيق هو : الدور الرئيسي لمجلس معايير المحاسبة للقطاع العام الدولية (I – SASB) في تحسين هذه المعايير وإعدادها طبق لأساس الاستحقاق (كما يأتي في التعريف به في أنظمته الأساسية) و صياغة هذه المعايير منذ المنشأ حتى نهاية عام 2017م بعدد أربعون معيار وفق أساس الاستحقاق المحاسبي، أي تنطبق في مضموناها الجوهري للتطبيق العملي على أساس الاستحقاق المحاسبي، كما أن هنالك معيار واحد طبقاً للأساس النقدي يمكن إتباعه لإعداد التقارير المالية في البلدان النامية التي تكون غير مستعدة لاعتماد أساس الاستحقاق المحاسبي.

– وفي ما يلي إيضاح معايير المحاسبة الحكومية (للقطاع العام) الدولية المعدة طبقا لأساس الاستحقاق المحاسبي :

معايير المحاسبة الحكومية الدولية– (IPSASs)	
رقم المعيار	موضوع المعيار
IPSAS 1	عرض البيانات المالية
IPSAS 2	بيانات التدفق النقدي
IPSAS 3	السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبي الأخطاء
IPSAS 4	أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية
IPSAS 5	تكاليف الاقتراض
IPSAS 6	البيانات المالية الموحدة والمنفصلة
IPSAS 7	المحاسبة عن الاستثمارات في المنشات الزميلة
IPSAS 8	الحصص في المشاريع المشتركة
IPSAS 9	الإيراد من المعاملات التبادلية
IPSAS 10	التقرير المالي في اقتصاديات التضخم المرتفع
IPSAS 11	عقود الإنشاءات
IPSAS 12	المخزون
IPSAS 13	عقود الإيجار
IPSAS 14	الأحداث بعد تاريخ إعداد التقرير
IPSAS 15	الأدوات المالية : الإفصاح والعرض
IPSAS 16	العقارات الاستثمارية
IPSAS 17	الممتلكات، والمصانع، والمعدات
IPSAS 18	تقديم التقارير حول القطاعات
IPSAS 19	المخصصات، الالتزامات والأصول المحتملة
IPSAS 20	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة
IPSAS 21	إنخفاض الأصول غير المولدة للنقد
IPSAS 22	الإفصاح عن المعلومات المالية حول القطاع الحكومي
IPSAS 23	الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات)
IPSAS 24	عرض معلومات الموازنة في البيانات المالية
IPSAS 25	منافع الموظفين
IPSAS 26	انخفاض الأصول المولدة للنقد
IPSAS 27	الزراعة
IPSAS 28	الأدوات المالية : العرض
IPSAS 29	الأدوات المالية : الاعتراف والقياس
IPSAS 30	الأدوات المالية : الإفصاح
IPSAS 31	الموجودات غير الملموسة
IPSAS 32	ترتيبات امتياز تقديم الخدمات : المانح (محاسبة المنح)
IPSAS 33	أول وقت لاعتماد تطبيق أساس الاستحقاق
IPSAS 34	البيانات المالية المنفصلة
IPSAS 35	البيانات المالية الموحدة
IPSAS 36	الاستثمارات في الشركات الزميلة والحصص المشتركة
IPSAS 37	الترتيبات المشتركة
IPSAS 38	الإفصاح عن المصالح في الوحدات الأخرى
IPSAS 39	منافع الموظفين
IPSAS 40	عمليات اندماج الأعمال في القطاع العام (الهيكلة، إعادة التنظيم)
IPSAS – Cash Basis أساس النقد لمعيار المحاسبة الحكومية (أو للقطاع العام) الدولية التقارير المالية بموجب أساس النقد المحاسبي	

ويمكن أن تساهم معايير المحاسبة الحكومية الدولية من خلال اعتماد تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي على تحقيق مجموعة من المنافع التي تكفل لمخرجات نظام المحاسبة الحكومية الفاعلية والتطور الدائم في محتواه، وتتمثل هذه المنافع في ما يلي :

1/ تحسين الرقابة الداخلية في ما يتعلق بالموجودات والمطلوبات بشكل عام.

2/ التوافق والاتساق مع أفضل الممارسات المحاسبية في عمومها، فضلاً عن تحسين الاتساق والمقابلة والمقارنة في ما يتعلق بالكشوف والقوائم المالية نتيجة لتوافر المتطلبات التفصيلية والإرشادات ذات العلاقة الواردة في ثنايا كل معيار.

3/ توفير معلومات شاملة عن التكاليف والتي من شأنها أن تدعم الإدارة على أساس النتائج.

4/ تقييم المساءلة حول كافة الموارد الخاصة بالوحدة.

5/ تقييم الأداء والوضع المالي والتدفقات النقدية للوحدة.

6/ اتخاذ القرارات الرشيدة المتعلقة بعملية تزويد الوحدة بالموارد او الدخول معها في صفقات مالية.

7/إظهار كيفية قيام الوحدة بتمويل أنشطتها وكيفية مواجهتها لمتطلباتها النقدية.

8/ الإظهار بشفافية للمركز المالي للوحدة والتغيرات في المركز المالي.

9/ إعطاء الوحدة الفرصة الكفؤه لإظهار مدى نجاحها في إدارة مواردها.

10/ مفيد في تقييم إدارة الوحدة من ناحية التكاليف والخدمات والفاعلية حيال الإنجاز، فضلاً عن السماح للمستخدمين بتقييم قدرة الحكومة على استمرارية تمويل أنشطتها ومواجهة التزاماتها.

الخاتمة :

مما سبق يتضح مدى أهمية معايير المحاسبة الحكومية الدولية كمتغير حديث ضمن نظام المحاسبة الحكومية من خلال إسهامها العملي حيال التطبيق المستند على اعتماد أساس الاستحقاق المحاسبي على تحقيق مجموعة من المنافع التي تكفل لمخرجات نظام المحاسبة الحكومية الملائمة والموثوقية بما يفي باحتياجات صناع القرارات في خدمة أغراض الشفافية والمساءلة والرقابة واتخاذ القرارات الرشيدة، ومن ثم تحقق الفاعلية والتطور الدائم في المحتوى لنظام المحاسبة الحكومية.

المراجع :

1/ د. محمد رشيد عبده الجمال، د.علاء الدين محمد الدميري، دراسات في المحاسبة الحكومية – النسق الفكري وقضايا التطبيق، (الإسكندرية : الدار الجامعية 2004م).

2/ د. عبد الله عبد السلام أحمد، المحاسبة الحكومية والقومية – النظرية والتطبيق، (القاهرة : جامعة القاهرة – كلية التجارة، 2008م).

3/ د. خالد جمال الجعارات، مختصر معايير المحاسبة الدولية2015م ، (الجزائر : مطبوعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015م).

4/ إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، (عمان : المجمع العربي للمحاسبين القانونيين – الأردن، 2016م)

5/ أ. د. إبراهيم محمد على الجزراوي، م.م. عبد الهادي سليمان صالح، معايير المحاسبة الحكومية الدولية وأهميتها في تطوير النظام المحاسبي الحكومي في العراق، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثالث، (بغداد/ م.المثنى : 2012م).

6/ د. فياض حمزة رملي أرباب، إطار مقترح للتحول من المحاسبة الحكومية إلى المحاسبة التجارية – تحديات التطبيق في ضؤ تجربة دولة السودان، مجلة الدراسات المالية والمصرفية – إصدارة الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية – مركز البحوث المالية والمصرفية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الرابع، (عمان : 2014م).

ورشة واقع التقنية المصرفية - الرؤى والتحديات

محمود حامد عربي

إدارة البحوث والتنمية

نظم مركز البحوث والنشر والإستشارات بأكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية ورشة واقع التقنية المصرفية – الرؤى والتحديات يوم الأربعاء الموافق 26 / 9 / 2018م بقاعة الدكتور صابر محمد حسن للمؤتمرات الدولية بالأكاديمية.

إفتتح السيد مدير مركز البحوث والنشر والإستشارات الورشة مرحباً بالدكتور صابر محمد حسن والحضور الكريم في أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، وأشار إلى حرص الأكاديمية علي مواكبة ما يستجد من مواضيع القطاع المصرفي وطرحها للنقاش، ووعد الحضور بمواصلة تقديم هذه السلسلة من المنتديات وتمنى أن يكون النقاش ثر ومفيد.

بدأ رئيس الجلسة الدكتور صابر محمد حسن الخبير الإقتصادي والمصرفي كلمته مقدماً الشكر الجزيل للأكاديمية وإدارتها لمواصلتها لسُنة المنتديات المصرفية، وأشار إلى أن مواضيع الورش تكون دائماً مواضيع الساعة. كما أشار الدكتور صابر محمد حسن في كلمته أن ثورة المعلومات والتقنية أدت إلى ما يعرف بموت المسافات حيث أصبحت العولمة هي الطابع الرئيسي، والتي أدت إلى نقلة نوعية تأثر بها القطاع المصرفي، مثلت هذه الثورة رأس

ندوات وورش

الرمح، وأدت إلى تحول كبير في أداء المصارف والمنتجات المالية وعمليات الرسملة، بالتالي جلبت منافع كبيرة للبشر، كما أنها جلبت مشاكل وتحديات.

فيما يتعلق بالقطاع المصرفي في السودان كنا في مؤخرة الركب في التقنية المصرفية، كون بنك السودان المركزي رؤية إستراتيجية آفاق التنمية مدتها خمسة سنوات وأصبحت جزء من سياسات بنك السودان المركزي وأصبحت ملزمة للمصارف، وتم تكوين شركة EBS لتكون زراع بنك السودان المركزي في تأسيس وتوطين التقنية المصرفية، وأشار إلى دور البروفيسور عزالدين محمد عثمان والدكتور عزالدين كامل والبروفيسور عوض حاج علي، كما أشار بدور شركة EBS وكل القائمين على أمر الشركة في تأسيس البنيات التحتية للتقنية المصرفية.بالتالي تم نقل الجهاز المصرفي من مؤخرة الركب إلى المقدمة حيث كنا من الأوائل في إدخال المقاصة الإلكترونية وتنفيذ إستراتيجية آفاق التقنية، لكن لم نتمكن من توظيف البنيات التحتية من تطوير وتطبيق التقنيات، الأمر الذي قد يعود إلى ظروف الحظر الأمريكي، بالتالي لابد من اللحاق بالركب، وعلى بنك السودان المركزي مراجعة إستراتيجية آفاق التقنية وإبراز المشاكل

ومعالجتها، وأشار إلى أن الورقة جاءت في وقت مناسب جداً للإجابة على السؤال ما هي القضايا الأساسية التي يجب معالجتها للإنطلاق إلى الأمام؟

إستهل السيد عمر عمرابي مقدم الورقة مرحباً بالحضور، وأشار إلى أنه سوف يتناول الدفع الإلكتروني في الإطار العام دون الدخول في التفاصيل، وبدأ بمحور القوي المؤثرة على الخدمات المصرفية.

وأشار إلى أن أكثر من 92 % من السكان لا يملكون حسابات مصرفية لمجموعة من الأسباب منها المساحة الكبيرة وتدني مستويات الدخول ومشكلة الأوراق الثبوتية وغيرها، هناك مجموعة من الظروف فرضت على التقنية المصرفية من الصعب تجاوزها، وأن هناك متغيرات عالمية فرضت على المصارف منها حدة المنافسة، المتغيرات السياسية الإقليمية، الرقابة والتنظيم ومتغيرات في الإقتصاد الكلي، كذلك تقدر حجم المبالغ المدورة في الموبايل بحوالي 5 مليون ترليون، وإنكماش الجهاز المصرفي في السودان ووجود عدم تأكد بالتالي كل هذه التطورات تؤثر على على النظام المصرفي والتقنية المصرفية بالتالي لابد من دراستها وتحليلهاللإستفادة منها في السودان.

أشارت الورقة إلى وجود تغيير كبير جداً في ثقافة العميل وأصبح الناس يشاركون في مختلف الأنشطة التجارية والترفيهية وأصبحت الإحتياجات المالية للناس واضحة وعلى المصارف الإجابة على الأسئلة التالية:

1. كيف يمكن للمصارف معرفة العملاء الحقيقين ومكان وجودهم في العالم الرقمي؟
2. هل يستفيد العملاء من المصارف؟
3. هل تضيف المصارف خدمة للعملاء تتجاوز إتمام المعاملات المالية؟

وأجابت الورقة علي السؤال لماذا الإهتمام بالدفع الإلكتروني؟

وأوضحت ان الإهتمام بالدفع الإلكتروني للأغراض التالية

1. تحقيق الشمول المالي
2. المساعدة في تحقيق الشفافية
3. تخفيض التكاليف وجودة الخدمة
4. خلق فرص عمل جيدة
5. تفعيل دور القطاع الخاص

تتمثل أعمدة الخدمات الإلكترونية في الأعمدة التالية:

- أشارت الورقة إلى أن هناك مجهود تبذل في مجال الضوابط والقوانين لكنها غير كافية.
- البنيات التحتية وأشارت الورقة إلى أن هناك مجهود واضح في هذا الأطار.
- حماية المعلومات غير كافي وتوجد مخاطر عالية
- الدفع الإلكتروني هناك مجهود واضح
- التوعية والإعلام غير واضح

أوضح مقدم الورقة ان بنك السودان المركزي أختار النموزج التشاركي وهو نموزج جيد جداً ، فيها يتحمل بنك السودان المركزي 5% من التكلفة بصورة تشاركية، وسمحت للقطاع الخاص تقديم الخدمات ومنافسة حتى شركات الاتصالات.

التركيز على الحلول التشاركية مثلاً ميزانية التقنية في بنك الإحتياطي الأمريكي FED 700 مليون دولار، بالتالي لابد من إشراك القطاع الخاص وتبني نظام الحلول التشاركية بحيث تساهم الحكومة في مساعدة القطاع الخاص ، في إدخال التقنية بالتحفيز والإعفاءات الجمركية والضرائب وغيرها. وان الخدمات الممركزة تقوم على أساس أن العميل هو المفتاح وبالتالي لابد من تقديم خدمات تناسبه. كذلك التركيز على الشركات الناشئة وتشجيع الإبتكار والذهاب إلى العملاءحيث يتواجدون وإدارة المخاطر بصورة ممتازة.

توفر التقنية بيانات ضخمة يمكن الحصول عليها وبمعالجتها مما يمكن من تفادي العديد من المشاكل مثل مشكلة السيولة التي ظهرت في الفترة الأخيرة وغيرها.

الهجمات الإلكترونية

- توجد إرتفاع كبير في الهجمات الالكترونية
- يجب نشر الثقافة التأمينية على الموظفين
- الإستعداد للرد بالسرعة المطلوبة إذا حدث هجوم إلكتروني

الإتجاهات الجديدة للمصارف العالمية

1. الإبتكار
2. إدارة المخاطر
3. المقدرة على إعادة إنتاج نفسها بثوب جديد

أتاح السيد رئيس الجلسة الفرصة للتعقيب على الورقة

تحدث المعقب الأول السيد عثمان عبد العظيم مدير عام البنك العقاري التجاري، شكر كل من الأكاديمية بتنظيم هذه المنتديات والحضور وشكر الأخ عمر عمرابي وشركة EBS، وذكر أنهم في البنك العقاري إستفادو من الدفع الإلكتروني وسياسات بنك السودان المركزي في نظم الدفع. الورقة سلطت الضوء على نقاط مهمة خاصة مشكلة السيولة حيث تكمن الحلول في الدفع الإلكتروني. وأشارت الورقة إلى أن 90% من المواطنين خارج التغطية المصرفية. بالتالي تكمن الوصول إليهم من خلال التقنية المصرفية وهناك تجارب للدفع عبر الموبايل مطابق لما حدث في الصين وهذا يتطلب الآتي:

- أن تستجيب شركات الإتصالات بتحديد التحويل عبر الرصيد.
- وضع سياسات للمخاطر تراعي متطلبات مكافحة تمويل الإرهاب
- توعية العاملين في الجهاز المصرفي بكيفية التعامل مع التقنية ونشرها إلى الجمهور.
- على المصارف والإعلام تغطية موضوع الدفع الإلكتروني وإقناع الجمهور والمؤسسات ذات الصلة التي تتعامل بالنقد الورقي مما يعزز من سلامة العملة ونظافتها ليتم تداولها داخل الجهاز المصرفي.
- إعتماد النظام التشاركي في تبني التقنية المصرفية.

كما تحدث المعقب الثاني السيد حسن معاوية صديق الحسين مدير عام البنك السوداني الفرنسي بالإنابة. شكر الحضور وأشاد بالورقة بما قدمه من معلومات من خلال المحاور المختلفة التي تطرق إليها منها:

محور العملاء:

هناك تحد حقيقي في تقديم خدمات ذات جودة عالية بإستخدام منهجيات التسويق الحديثة حيث يوجد

- ضعف في وسائل ترويج فعالة تناسب المواطن السوداني مثلا توفير خدمة الجمارك من خلال الصرافات الالية.
- قصور في الرسالة الإعلامية في زيادة ثقة العميل من خلال توفير معايير القياس لجودة الخدمة المقدمة مثلاً إسترداد بطاقة ال ATM وكذلك في المنازعات وغيرها.

محور المشاركة في تقديم الخدمات:

من خلال العلاقة يمكن ضمان إستمرارية الخدمة وجودتها وتحويل التجار من مستخدمي الخدمة إلى مروجين لها.

محور البيانات الكبيرة:

توجد كمية كبيرة من البيانات لم يتم الإستفادة منها بصورة جيدة حيث يمكن إستخدام هذه المعلومات في منح التمويل وإكتشاف العمليات المشبوهة وتمويل الإرهاب.

محور التحديات:

تكمن التحديات في إدارة الإبتكار والذي يتطلب القوانين وتبني الإبتكارات الجديدة ودعمها.

محور التغيير:

- التدريب المستمر ضرورية لمواكبة التغيير من النظام اليدوي إلى النظام الآلي.
- ضرورة وجود متخصصين للرصد الرقمي والإحصائي.
- تفعيل الشراكات مع القطاع الخاص.
- إشراك العميل في كل الخطواط.
- تفعيل الإتفاقيات.
- إنشاء أقسام للبحث والتطوير.
- الإستفادة من كنز المعلومات الموجودة في المصارف.

تحدث المعقب الثالث للورقة د. هشام أحمد علي مستشار ديوان الضرائب. شكر الأخوة في الأكاديمية ومقدم الورقة لتقديمه معلومات وبيانات قيمة. وشكر الأخوة المعقبين. ثم أشار إلى أن الدفع الإلكتروني في السودان بدأ من الأعلى. وذكر أن الدفع الإلكتروني لا تنفصل عن الحكومة الإلكترونية وبالتالي لابد من أن تتزامن مع الحكومة الإلكترونية. عليه لابد من وجود إستراتيجية واضحة للدفع الإلكتروني. حيث الواقع الآن تشير إلى أن الكل يعمل في جزر معزولة ولا توجد خطط واضحة.

بيانات الورقة تشير إلى أن النمو في الدفع الإلكتروني حصلت بعد حدوث أزمة السيولة. بالتالي لابد من وجود مجلس قومي للمدفوعات تتكون من بنك السودان وبعض الجهات الأخرى.

مما تشير الورقة إلى وجود جهة أخرى مسئولة من – Reg lations تتمثل في الهيئة القومية للإتصالات وعدم وجود سياسة واضحة للدفع الإلكتروني وهذا يشير إلى عدم وجود خارطة عمل Road map واضحة على الرغم من إجتهاد EBS . كما ظهرت ممارسة سالبة في إستخدام الدفع الإلكتروني تمثل في سحب السيولة من النظام المصرفي وظهور تجارة طفيلية.

- تقوم EBS بدور كبير في تقديم Business Model ممتازة.
- هناك العديد من العمليات لابد من مراجعتها وتبني Business Model مناسبة لها.

- توجد مشكلة دفع إلكتروني دون تحديد الدفع من أي وسيلة.
- أمن المعلومات هي نقطة مهمة لكن لا يوجد أمن معلوماتي ولا فحص أمني.

تحدث المعقب الرابع المهندس محمد محجوب عبدالفتاح مدير عام شركة إسمارت من القطاع الخاص، شكر الأكاديمية والأخوة الحضور ومقدم الورقة، وأشار إلى ضرورة إستهداف شرائح جديدة من العملاء في الجهاز المصرفي وعلى القطاع الخاص إستهداف عملاء البنوك من خلال الإتجاهات الجديدة في الصيرفة والخدمات الإلكترونية نتيجة لإندماج البنوك. كما أشار إلى أن ثقافة العميل له دور كبير في نجاح الإستراتيجية، و تبني الدولة للمدفوعات الإلكترونية يساعد في خلق أرضية لخلق الخدمات.

كما أشار إلى زيادة نسبة المدفوعات في KSA بنسبة 30 % بعد تبني ثقافة الدفع الإلكتروني. فيما يتعلق بالبيانات الضخمة يوجد عدم إستعداد للإستفادة من هذ البيانات بالتالي لابد من خلق بيئة تشاركية للمصارف للإستفادة من البيانات الكبيرة.

فتح السيد رئيس الجلسة الفرصة للنقاش، تحدث السيد أبوبكر يوسف الخليفة بنك السودان المركزي، حيث شكر الأكاديمية ومقدم الورقة والمعقبين على الموضوع الحيوي والخاص بتطوير التقنية المصرفية في السودان. كما شكر الدكتور صابر محمد حسن على مجهوداته في تطوير التقنية المصرفية في السودان.

أشار إلى معلومة أن 92% من السودانيين لا يملكون حسابات مصرفية. وأفاد بأن هناك مجهود لتضمين كل شخص لديه رقم وطني حوالي 29 مليون شخص من خلال المصارف العاملة بصورة مباشرة أو من خلال الأنظمة. فيما يتعلق بالضوابط والقوانين، ذكر بأن هناك قوانين سوف يرى النور، كما إتفق مع كل ما ذكر في موضوع حماية وأمن المعلومات، كما ذكر بأن هناك مجهود لتوفير خدمات مصرفية لأي بائع سلعة أو خدمة، فيما يتعلق بتشجيع العمل التشاركي فقط يجب إختيار النموذج المناسب، وهناك إجراءات سوف تمكن من إستقطاب تحويلات المغتربين، بينما فيما يتعلق بموضوع مجلس المدفوعات القومي فقد أشار إلى أن القرار أمام جهات الإختصاص وسوف يبدأ العمل به فوراً.

هناك مداخلات قيمة من السادة الحضور تم من خلالها الإشارة إلى مواضيع ونقاط في غاية الأهمية تخص الدفع الإلكتروني حيث تم ذكر أن الورقة أشارت إلى أن البنية التحتية للدفع الإلكتروني متوفر والمعلومات المتوفرة كبيرة جداً والمستخدم منها قليل جداً بسبب عدم الموثوقية وغيرها، كما تم الإشارة إلى أنه من أكبر التحديات هو وجود الفجوة GAP بين واقع التقنية وىالمتوقع من العملاء بالتالي لابد من التفكير الإبداعي والتفكير خارج الصندوق والترويج ونشر الثقافة Business Model الذي يساعد في نشر التقنية المصرفية.

أضواء على سياسات بنك السودان المركزي السارية

مروة بشرى نبق
إدارة السياسات

مقدمة

يصدر بنك السودان المركزي منشوراته الدورية المنظمة للعمل المصرفي بالبلاد، وذلك في إطار جهوده لتطوير الضوابط التنظيمية والرقابية التي تهدف الي الإستقرار الاقتصادي، وخلال الربع الثالث من عام 2018 تم إصدار عدد من المنشورات والتعاميم تشمل في الأتي:

منشورات الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي:

التعميم الخاص بضوابط وإجراءات تنظيم عملية تبادل البطاقات المصرفية المحتجزة بتاريخ 8/يوليو/ 2018

فى إطار تنظيم وتسريع عمليات تبادل البطاقات المصرفية المحتجزة بواسطة الصرافات الآلية للمصارف وإجراءات تسليمها لحاملها وإلحاقاً لموجهات بنك السودان المركزى فيما يختص بتنظيم التعامل مع الصرافات الآلية عبر البطاقات المصرفية يجب على المصارف الإلتزام بالضوابط والموجهات التالية :-

1. عدم حجز البطاقات بواسطة الصرافات الآلية لأي سبب من الأسباب بخلاف الحجز الإجباري (capture Hard).

أضواء على

2. حصر وتجميع البطاقات المحتجزة بواسطة صرافاتها الآليه بصورة يومية وتسجيلها فى نظام التذاكر (System Ticketing).
3. تحديث بيانات موقع (مكان) البطاقات المحتجزة على نظام التذاكر (System Ticketing) بصورة يومية.وذلك لتسهيل توجيه العملاء من قبل مصارفهم إلى مواقع إحتجاز بطاقاتهم لإستلامها خلال الفترة المحددة.
4. يتم تسليم البطاقة المحتجزة للعميل (عند الطلب) بواسطة المصرف المعني وبحضور العميل الشخصي بعد التأكد من هويته، خلال فترة زمنية أقصاها ثلاثة أيام من تاريخ إحتجاز البطاقة، ومن ثم تحديث حالة وموقع البطاقة فى نظام التذاكر (System Ticketing).

عند إنتهاء المدة الزمنية المحددة لتسليم البطاقات المحتجزة للعملاء ولم يتم طلبها بواسطتهم، يجب على المصرف محتجز البطاقة حصر وإرسال البطاقات مع تقرير تفصيلي إلى مركز مقاصة البطاقات بشركة الخدمات المصرفية يومي الأثنين والخميس من كل اسبوع الساعة الثانية ظهراً.

1. تُسلم المصارف البطاقات الأجنبية المحتجزة (صادرة من مصارف لا تعمل بالسودان) الى شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية – مركز البطاقات – ومن ثم تسليمها لبنك السودان المركزي – إدراة نظم الدفع.
2. تلتزم شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية – مركز

البطاقات بإجراء مقاصة للبطاقات المحتجزة للمصارف يومي الأثنين والخميس من كل أسبوع بعد الساعة الثانية ظهراً، حيث تقوم بالإستلام والتسليم من وإلى المصارف للبطاقات المحتجزة التى لم يتم تسليمها لحامليها خلال الفترة المحددة للتسليم فى الموقع.

3. سوف يتابع ويراقب كل من بنك السودان المركزى وشركة الخدمات المصرفية الإلكترونية من خلال النظم المساعدة ونظام التقارير الإلكتروني عمليات إحتجاز وتسليم البطاقات المحتجزة للعملاء من قبل المصارف ورصد الشكاوى والمخالفات.

- **التعميم الخاص بتغذية الصرافات الآلية بتاريخ 7/ اغسطس/ 2018**

في ظل تحسن موقف السيولة بالمصارف، وتوفر الفئات النقدية ببنك السودان المركزي ولأهمية الصرافات الآلية لمقابلة احتياجات الجمهور من النقد، علي المصارف الإلتزام بتعبئة وتغذية الصرافات الآلية بالنقد، وسوف يقوم بنك السودان المركزي بالمراقبة والمتابعة المباشرة لموقف هذه الصرافات وإتخاذ الإجراءات الضرورية اللازمة لضبط الأداء .

- **التعميم الخاص بحسابات الهيئات و المؤسسات و الوحدات الحكومية بالعملات الأجنبية و المحلية لدى المصارف التجارية داخل السودان و خارجه بتاريخ 16/ اغسطس/ 2018**

إستناداً للقرار الجمهوري رقم (462) لسنة 2018 الخاص بقفل حسابات الهيئات و المؤسسات و الوحدات الحكومية بالعملات الأجنبية و المحلية لدى المصارف التجارية داخل السودان و خارجه، فقد تقرر الآتي :-

1. قفل حسابات الهيئات و المؤسسات و الوحدات الحكومية بالعملات الأجنبية و المحلية لدى جميع المصارف التجارية داخل السودان و خارجه.
2. إيداع جميع أرصدة الهيئات و المؤسسات و الوحدات الحكومية بالعملات المحلية و الأجنبية لدى بنك السودان المركزي.
3. تنفيذ هذا القرار إعتباراً من تاريخه، وفي حالة عدم التقيد سيتم إيقاع العقوبات اللازمة وفق القوانين و اللوائح.

التعميم الخاص برسوم السحب من الصرافات الآلية بتاريخ 2/ سبتمبر/ 2018

في إطار سياسة مراجعة وتقييم رسوم وعمولات الخدمات المصرفية الإلكترونية، وتشجيعاً لتجويد وتطوير خدمات الدفع الإلكتروني وزيادة إنتشارها، فقد تقرر تعديل رسوم السحب النقدي من الصرافات الآلية لتصبح كما يلي :

1. في حال كان بطاقة العميل وماكينة الصرف الآلي يتبعان لذات المصرف:

المبلغ المسحوب (بالجنيه)		التعرفة (ج)	الجهة الدافعة	المستفيد	
			العميل	البنك مالك الماكينة	EBS
10	500	1	1	0.5	0.5
510	1000	2	2	1	1

1. في حال كان بطاقة العميل وماكينة الصرف الآلي لمصرفين مختلفين :

المبلغ المسحوب (بالجنية)		التعرفة (ج)	الجهة الدافعة		المستفيد	
			العميل	البنك المصدر للبطاقة	ا لبنك مـا لك الماكينة	EBS
10	500	2	1	1	1.5	0.5
510	1000	4	2	2	3	1

يسري هذا التعديل إعتباراً من تاريخه.

أحداث إقتصادية .. محلية وعالمية

هادية خالد عبد الرحمن احمد
إدارة البحوث والتنمية

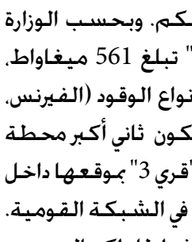

السودان يبني ثاني أكبر محطة توليد كهربائي شمال الخرطوم

اعلنت وزارة الموارد المائية والكهرباء والري، في يوليو 2018 بإن محطة "قري 3" ستكون أكبر محطة توليد حراري في البلاد، وثاني محطة لتوليد الكهرباء بعد سد مروي. وتفقد السيد الوزير سير العمل في تركيب محطة"قري3" وأكد أن وزارته ماضية في تنفيذ البنيات التحتية للكهرباء على محاور التوليد والنقل والتوزيع وزيادة الأوعية التخزينية للوقود حتى تأخذ الكهرباء دورها المحوري في زيادة الناتج القومي الإجمالي وتحسين حياة الناس ومستوى خدمات الصحة والتعليم في الريف والحضر، وتلقى الوزير برفقة وزير الدولة ووكيل الوزارة ومدير الشركة القابضة ومدير شركة التوليد الحراري، شرحا من مدير المشروع وتفقدوا سير العمل في مستودعات الوقود ومحولات المحطة والتوربينات وغرف التحكم. وبحسب الوزارة فإن السعة التصميمية لمحطة "قري 3" تبلغ 561 ميغاواط، وهي مصممة لتعمل بطيف واسع من أنواع الوقود (الفيرنس، الخام، الجازولين والغاز) وعند اكتمالها ستكون ثاني أكبر محطة توليد حراري بالبلاد بعد سد مروي وتتميز "قري 3" بموقعها داخل ولاية الخرطوم حيث تتركز معظم الأحمال في الشبكة القومية. ويأتي تنفيذ المحطة ضمن خطة الوزارة في إطار إكمال مجمع محطات قري القائمة (1/2/4) لزيادة سعة التوليد في البلاد ويضاف إليها محطة "سيمنز" ببورتسودان للوصول لهدف الخطة 5500 ميغاوط، يذكر أن هذه المرحلة تعقبها مرحلة استكمال الدورة المزدوجة بزيادة التوليد بنسبة 50% بعد تركيب مولدات بخارية بحيث تستخدم حرارة عوادم التوربينات الغازية، وتم طرح عطاءاتها ويتوقع استلام عروض المناقصين منتصف يوليو 2018. ويعاني السودان من شح في توليد الكهرباء خاصة إبان فصل الصيف، ولا يتجاوز حجم الكهرباء المنتج حاليا في البلاد 3000 ميغاواط ويقدر العجز بنحو 40%، ويخطط السودان لإضافة حوالي 5000 ميغاواط بحلول 2020 عبر خطة تستهدف رفع التوليد الكهربائي المائي من 1500 ميغاواط/ ساعة في العام إلى 2000 ميغاواط/ ساعة، والحراري من 900 ميغاواط إلى 3555 الف ميغاواط. وقعت وزارة الموارد المائية والري والكهرباء في السودان وشركة "سيمنز" الألمانية في ديسمبر 2016 على عقد توريد خمسة وحدات غازية بقدرة اجمالية 850 ميغاواط لتوليد الكهرباء يبدأ تشغيلها داخل الشبكة نهاية العام المقبل. كما تعتزم شركة فلكسواجن الألمانية الي تركيب خطوط إنتاج بالسودان، والمتوقع أن يبدأ الإنتاج في بداية العام 2019. وأكد الوزير أن مناخ الاستثمار في السودان بات مواتيا لجذب المستثمرين والشركات الأوروبية بعد رفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على البلاد. واستعرض فرص ومجالات الإستثمار وجهود الدولة لتذليل العقبات مؤكدا حرص الوزارة على تقديم كافة الضمانات والدعم اللوجستي لقيام هذا المشروع. وأشار إلى أن إقامة المشروع سيفتح الباب أمام الكثير من الشركات للاستثمار في السودان.

انطلاق أعمال المنتدى الإقليمي الأول لـ«الزراعة الذكية» في الخرطوم

بدأت في الخرطوم في الثامن والعشرون من سبتمبر 2018 أعمال "المنتدى الإقليمي الأول للزراعة الذكية"، الذي تنظمه المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بالتعاون مع المنظمة العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، ووزارة الزراعة والغابات السودانية، وذلك بمشاركة عدد من الدول والمؤسسات والمنظمات ذات الصلة، ومجموعة من الخبراء. وخلال الجلسة الافتتاحية، استمع المشاركون في المنتدى إلى كلمة مسجلة لمدير عام منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) جوزيه جرازيانو دا سيلفا حول الزراعة الذكية وفائدتها ودورها وآفاقها في المستقبل. وقال مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية الدكتور إبراهيم الدخيري، في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية، إن المنتدى يهدف إلى تأسيس استخدام التقنية الرقمية في المجال الزراعي خلال المرحلة المقبلة في المنطقة العربية والإقليمية، ويناقش التقنيات الحديثة المستخدمة في المجال الزراعي. ونوه بأن المنتدى سيدفع بمسيرة الزراعة الذكية بالسودان عبر استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة، مشيرا إلى مناقشة كثير من أوراق العمل والأبحاث وتنظيم عدد من ورش العمل حول موضوع المنتدى. وقال إن المنتدى سيخرج بـ"إعلان الخرطوم"، الذي سيكون بمثابة خريطة طريق في هذا المجال خلال الفترة المقبلة، كما سيدفع نحو تبني مبادرة الرئيس السوداني حول الأمن الغذائي العربي وذلك بتناول جانبا كبيرا من الجلسات لمناقشة سير تنفيذها، والتي مضى عليها أكثر من خمس اعوام دون أن تقطع شوطا كبيرا في توفير فاتورة غذاء الدول العربية، التي تتجاوز 25 مليار دولار سنويا. وبين الدخيري في تصريحات صحافية أن بلاده تعول على الملتقى في دفع جهودها التي تقوم بها حاليا لاستخدام التقنيات في الزراعة، مشيرا إلى أن مخرجات الملتقى المتمثلة في "إعلان الخرطوم" ستكون خريطة طريق لتوسيع وتأطير استخدام تقنية المعلومات والاتصالات في الزراعة، موضحا أن اليوم الختامي للمؤتمر سيتم فيه توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين المشاركين. ووفقا للمهندس سعد سالم المدير المالي والإداري للهيئة العربية للتنمية الزراعية في حديث لـ"الشرق الأوسط"، فإن "المنتدى الأول للزراعة الذكية يعد الأول من نوعه في الدول العربية والأفريقية، وتشارك فيه كبريات شركات العالم العاملة في استخدام تكنولوجيا المعلومات في الممارسات الزراعية، بجانب الحضور الكبير لوزراء ووكلاء وزارات الزراعة في عدد من الدول العربية والأفريقية. وأشار المهندس سالم إلى أن المنتدى "يهدف بشكل أساسي إلى سد الفجوة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمليات الزراعية في الوطن العربي، سواء كانت مشروعات زراعية تابعة للدولة أو القطاع الخاص، فهناك قصور كبير في استخدام هذه التقنيات، رغم التقدم العالمي الهائل في هذه المجالات وهو الأمر الذي دعا المنظمة العربية إلى تنظيم هذا المنتدى وأوضح أن هناك 3 قضايا رئيسية تحد من التوسع في استخدام التقنيات الزراعية، سيبحثها الملتقى من خلال أوراق عمل "خصوصا أن التقنية الحديثة في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أتاحت للمزارع وهو تحت أشجار مزرعته أن يستخدم هاتفه في الحصول على الخدمة أو الإرشاد الذي يريده دون تكلفة"، موضحا أن "كثيرا من مزارعي دول العالم يستخدمون الجوال في عملياتهم الزراعية، مما أثر في ارتفاع إنتاجيتهم إلى الأضعاف.

الخرطوم تعد بتذليل عقبات التكامل الاقتصادي مع القاهرة

أكد وزير النقل والطرق والجسور فى سبتمبر 2018، الالتزام بتذليل كافة العوائق التي تقف أمام التكامل الاقتصادي بين السودان ومصر، مشيداً بجهود السفير المصري بالخرطوم أسامة شلتوت الذي وصفه بـ"حمامة السلام" بين البلدين وعمله على إرساء قواعد متينة للعلاقات. وأكد الوزير خلال الاحتفال الذي نظمه اتحاد الغرف التجارية لتكريم ووداع السفير المصري بالخرطوم بمناسبة انتهاء فترة عمله، وفقاً لوكالة السودان للأنباء، عن إرساء قواعد متينة بين البلدين والعمل على أساس تكاملي ليس تنافسياً للامتداد في أسواق القارة الأفريقية من خلال المنتجات الزراعية والصناعية بالاستفادة من الخبرة المصرية، والعمل على عدم تصدير موارد الدولتين للخارج كمواد خام. ولفت الانتباه لقرار الحكومة المصرية باستيراد اللحوم المذبوحة من السودان فقط، وقال إنه يعتبر ترجمة حقيقية لموجهات الرئيس المصري خلال زيارته للخرطوم مؤخراً، مؤكداً الالتزام بموجهات رئيس الجمهورية عمر البشير، بخصوص تطوير العلاقات مع مصر والتي قال إنها سيكون لها أثر واضح قبل أكتوبر المقبل وزيارة الرئيس المصري بتذليل كافة العوائق للعمل الاستثماري والتجاري والاقتصادي بين البلدين.

أحداث عالمية :

الإنفاق الحكومي السعودي ينمو بـ 25 % حتى نهاية الربع الثالث من 2018

في مؤشر جديد يؤكد قوة وحيوية الاقتصاد السعودي قفزت الإيرادات غير النفطية حتى نهاية الربع الثالث من العام الحالي 2018 بنسبة 48% مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، فيما ارتفع حجم الإنفاق الحكومي خلال الفترة ذاتها بنسبة 25%، وفي هذا الشأن نوّه مجلس الوزراء السعودي أمس بما حققه الاقتصاد من نمو حيث تشير الأرقام إلى نمو الإيرادات غير النفطية حتى نهاية الربع الثالث من هذا العام بنسبة 48%، ونمو الإنفاق الحكومي بنسبة 25%، وهو الأمر الذي أسهم بشكل فعّال في دعم النمو الاقتصادي وتأتي هذه التطورات الإيجابية في الوقت الذي أعلنت السعودية عن موازنة العام 2019.

أداء قوي لاقتصاد الإمارات في الربع الثالث من العام 2018م

أكد موقع فوكاس- ايكونوميكس الشبكي الإسباني أن اقتصاد الإمارات اكتسب زخماً ملحوظاً، خلال الربع الثالث من العام 2018، وذلك في أعقاب أداء قوي للقطاع غير النفطي خلال الربع الثاني وأيضاً الزيادة في إنتاج النفط في شهر يونيو الماضي من جانب الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، وهو ما تمخض عنه زيادة في ناتج النفط خلال شهري يوليو وأغسطس الماضيين. وأصدر الموقع المتخصص في الدراسات والتحليلات الاقتصادية مؤخراً تقييمه الفصلي لأداء اقتصاد الإمارات خلال الربع الثالث، وأوضح فيه أن زيادة الاستثمارات الأجنبية وتكثيف الإنفاق العام على المشروعات يقودان اقتصاد الإمارات إلى نمو أعلى متوقع في نهاية العام الجاري، والذي لن يقل عن 2.4%، ولن يقل عن 3% خلال العام المقبل. وأشار الموقع في تقييمه إلى دور الانتعاش الذي يشهده قطاع السياحة في كل من أبوظبي ودبي في تعزيز هذا النمو المتوقع. واختتم الموقع بالإشارة إلى حزمة المحفزات الاقتصادية، التي أعلنت عنها كل من أبوظبي ودبي خلال الفترة الأخيرة، والتي تركز بالأساس على تسهيل ممارسة الأعمال التجارية وجعلها أسهل وأرخص في الإمارتين، واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وأيضاً استقطاب الأفراد أصحاب الكفاءات النادرة والقدرات العالية.

نمو قطاع التصنيع في منطقة اليورو لا يزال ضعيفا

بقي نشاط الصناعات التحويلية في منطقة اليورو ضعيفًا في بداية الربع الثالث من العام 2018، كما كان متوقعًا في البداية، وذلك حسبما أظهرت بيانات نهائية من IHS Markit. وارتفع مؤشر مدراء المشتريات الصناعى إلى 55.1 في يوليو، تماشيًا مع التوقعات من 54.9 في يونيو. وكانت النتيجة الأخيرة مجرد انتعاش طفيف من أدنى مستوى في 18 شهرا في يونيو وأكثر من خمس نقاط دون المستوى القياسي المسجل في نهاية عام 2017، حيث قال كريس ويليامسون كبير الاقتصاديين في آي.اتش.اس ماركيت "الارتفاع الطفيف في مؤشر مديري الشراء لا يبعث على التفاؤل لانه ثاني اضعف رقم لاكثر من عام ونصف." وأضاف ويليامسون أن التأثير الواضح هو أنه ربما يتعين على المصنعين تعديل الإنتاج في الأشهر القادمة ما لم ينتعش الطلب. وكانت ألمانيا واحدة من أقوى الدول أداء في يوليو، حيث تباطأت معدلات التوسع في إيطاليا وإسبانيا وأيرلندا، في حين تم تسجيل النمو في فرنسا. وتحسن مؤشر مديري المشتريات الصناعى في ألمانيا إلى 56.9 من 55.9 في يونيو. ومع ذلك، كان هذا أقل من التقدير الأولي البالغ 57.3. وانتعش نمو قطاع الصناعات التحويلية الفرنسي في يوليو، بعد أن تباطأ في نهاية الربع الثاني. وارتفع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي إلى 53.3 من 52.5 في يونيو. سبتمبر 2017. وأشارت بيانات مسح يوليو إلى تدهور ملحوظ في التفاؤل بين شركات الخدمات، حيث انخفض مستوى الشعور الإيجابي إلى أدنى مستوى مشترك على الإطلاق.

الإنتاج الصناعي الأمريكي يرتفع بأكثر من المتوقع في أغسطس 2018

أظهر تقرير صادر عن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) أن الإنتاج الصناعي الأمريكي ارتفع بأكثر من المتوقع بقليل في شهر أغسطس 2018. وقال بنك الاحتياطي الفدرالي ان الإنتاج الصناعي قفز بنسبة 0.4 % في أغسطس ليتناسب مع الزيادة المعدلة في يوليو. وكان الاقتصاديون يتوقعون أن يرتفع الإنتاج بنسبة 0.3% مقارنة بارتفاع بنسبة 0.1 % تم الإعلان عنه في الشهر السابق. وكانت الزيادة الأكبر من المتوقع في الإنتاج ترجع جزئيا إلى قفزة في إنتاج المرافق، التي ارتفعت بنسبة 1.2 % في أغسطس بعد أن تراجعت بنسبة 0.1% في يوليو. وارتفع الناتج من التعدين بنسبة 0.7 % للشهر الثاني على التوالي. في حين ارتفع الناتج الصناعي بنسبة 0.2% في أغسطس بعد ارتفاعه بنسبة 0.3% في يوليو. وقال بنك الاحتياطي الفيدرالي إن الزيادة المتواضعة في الإنتاج الصناعي تعكس زيادة بنسبة 4.0% في إنتاج السيارات وقطع الغيار. كما أشار التقرير إلى أن استخدام الطاقة في القطاع الصناعي ارتفع إلى 78.1% في أغسطس من 77.9% في يوليو. وكان من المتوقع أن يرتفع استخدام الطاقة إلى 78.2%. وارتفعت القدرة الاستيعابية في قطاع التصنيع إلى 75.8%. في حين ارتفع استخدام الطاقة في قطاعات التعدين والمرافق إلى 92.0% و 78.0% على التوالي. ويبدو أن الإنتاج الصناعي الامريكى على المسار الصحيح لأقوى معدل نمو سنوي منذ عام 2010، عندما قفز بنسبة 5.5% مع بدء الاقتصاد في التعافي من الركود الكبير. ومع ذلك، فقد تباطأ إنتاج المصانع خلال الشهرين الماضيين حيث أثرت النزاعات التجارية على القطاع. وتسعى إدارة ترامب إلى تجديد اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية مع المكسيك وكندا، وفرضت تعريفات جمركية على الفولاذ والألمنيوم المستورد. ووضعت تعريفة جمركية على البضائع من الصين وهددت بفرض المزيد.

أنخفاض أقوى مما كان متوقعا لقطاع الخدمات فى الصين

أظهرت بيانات المسح من IHS Markit أن نمو القطاع الخاص في الصين ضعف كثيراً في بداية الربع الثالث مع تسجيل كل من المصنعين ومقدمي الخدمات زيادات أقل في النشاط. وانخفض مؤشر Caixin الناتج المركب إلى 52.3 في يوليو من 53.0 في يونيو. ومع ذلك، تشير القراءة فوق مستوى ال 50 فى المؤشر إلى التوسع في القطاع الخاص. وتراجع مؤشر مدراء المشتريات للخدمات أكثر من المتوقع إلى 52.8 من 53.9 قبل شهر. وكان من المتوقع أن تنخفض النتيجة بنتيجة معتدلة إلى 53.5 وتوسعت مخرجات الخدمات بأبطأ وتيرة في أربعة أشهر ونما الناتج الصناعي بوتيرة معتدلة. كما تباطأ النمو في الطلبات الجديدة عبر القطاعين الخاضعين للرصد في يوليو. وعلى الأخص عبر قطاع الخدمات. على المستوى المركب، كان نمو العمل الجديد هو الأضعف على مدار أكثر من عام بقليل. وواصلت شركات الخدمات الصينية إضافة أرقام الرواتب في يوليو. وانخفضت أعداد القوى العاملة للشهر الثاني على التوالي، ولو بشكل هامشي. وقد أدى ارتفاع مستويات التوظيف والجهود المتزايدة لتخليص أعباء العمل غير المنجزة إلى مزيد من الانخفاض في الأعمال المعلقة في شركات الخدمات في يوليو. وعموما، ارتفعت الأعمال المتميزة بأضعف معدل منذ سبتمبر 2017. واستمر متوسط تكاليف المدخلات في الارتفاع في كل من قطاعي التصنيع والخدمات في يوليو. كما كان الحال بالنسبة لتكاليف المدخلات، ورسوم الإنتاج في كلا القطاعين في بداية الربع الثالث. وسجلت شركات الخدمات ارتفاعًا كبيرًا في مصروفات التشغيل المرتبطة بارتفاع أسعار الوقود والمواد الخام. نتيجة لذلك، قامت شركات الخدمات بزيادة رسومها على أضعف معدل مشترك منذ سبتمبر 2017. وأشارت بيانات مسح يوليو إلى تدهور ملحوظ في التفاؤل بين شركات الخدمات حيث انخفض مستوى الشعور الإيجابي إلى أدنى مستوى مشترك على الإطلاق.

التداعيات الإقتصادية لتدنى قيمة الروبية الهندية:

في سبتمبر من العام 2018 شهدت الروبية الهندية تراجعاً غير مسبوق امام الدولار الأمريكى وذلك وفقاً لتقرير صادر من ادارة الشئون الأسيوية بوزارة الخارجية السودانية، حيث أصبح سعر صرف الدولار لسبعين روبية بنحو ثلاث روبيات بعد أن ظل لفترة متحركاً في هامش الكسر بعد الخمس وستون روبية، وبذا تكون الروبية قد فقدت حتى الآن نحو ربع قيمتها امام الدولار.

تتعدد الأسباب التي أدت الى تراجع قيمة الروبية امام الدولار ومن بينها تداعيات الأزمة المالية العالمية وعجز ميزان المدفوعات والذي لعبت فيه إبدال العملة التى اجراها العام قبل الماضى فجأة رئيس الوزراء ناريندرا مودي دوراً كبيراً والنظام الضريبى الجديد الذي ادخلته حكومة مودي والمعروف بنظام ضريبة السلع والخدمات الذي فرضت الدولة بموجبه ضرائب عالية اثارت الإستياء على حكومة مودي، بالإضافة الى ارتفاع اسعار النفط عالمياً ويعتقد بأن السبب الأخير شكل ضغطاً على الروبية الهندية واسهم بشكل اساسى في تراجعها إذ ان الهند تعتمد كلياً على الخارج في تلبية احتياجاتها النفطية.

وفقاً لموقع (Statista) أحد أميز المواقع الإحصائية العالمية فإن معدل التضخم في الهند ظل في وتيرة ارتفاع مضطردة خلال العقد الأخير ورغم ذلك فقد تدنى بشكل طفيف منذ العام 2010م. كما أن الأداء العام للإقتصاد الهندى كان جيداً مع ارتفاع الناتج المحلى الإجمالي بصورة ثابتة وتراجع الدين القومي ولكن ميزان المدفوعات لم يكن جيداً بالمقارنة مع الناتج القومي المحلى بإرتفاع العجز الى نحو 9% من الناتج المحلي الإجمالي. ونتوقع أن يؤدى ارتفاع اسعار النفط عالمياً الى زيادة معدلات التضخم في الهند بإعتباره سلعة استراتيجية تؤثر على المستوى العام للأسعار خاصة مع وقوع الهند ثاني اكبر مشترٍ للنفط الإيراني في مأزق العقوبات الأميريكية التي تنوي إدارة ترامب فرضها على كل من يشترى النفط من ايران إبتداء من نوفمبر المقبل وتشير المعلومات الى شركة بهارات بتروليم الهندية اكبر شركات تكرير النفط في الهند لم تطلب اي شحنات للنفط من إيران لشهر نوفمبر 2018م.

أدى انخفاض سعر صرف الروبية بحسب مجلة أحداث سياسية إلى بروز اتجاه عام نحو بيع الأصول منذ بداية العام وهروب لرؤوس الأموال الى الخارج. حيث تقدر قيمة تسرب رؤوس الأموال بنحو 26 بليون دولار وتدنت قيمة الأرصدة في بنك الإحتياط الهندي من 430 بليون دولار الى 399 بليون دولار وذلك بحسب تقارير أوردها البنك المركزي في الخامس من سبتمبر 2018م.

من جانبها وللسيطرة على قيمة الروبية الهندية أعلنت وزارة المالية على لسان الوزير أرون جيتلي أن قراراً بسياسة موسعة تم اتخاذه لإنفاذ خطوات لوقف الواردات غير الضرورية وزيادة الصادرات في ظل عجز ميزان المدفوعات بحوالي 2.4 % في يونيو وأنه سوف يتم تحديد السلع غير الضرورية بالتشاور مع الوزارات المعنية على أن تتوافق مع ضوابط التجارة العالمية وفي هذا الصدد تواجه الهند اتهامات من قبل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأنها تفرض ضرائب واردات عالية على المنتجات الأمريكية. وتضم السلع غير الضرورية واردات الذهب والإلكترونيات التى يتوقع أن ترتفع اسعارها بشكل كبير جداً بسبب تدني قيمة الروبية.

وبرغم هذه التداعيات الإقتصادية والسياسية السالبة لتدني قيمة الروبية الهندية الا أن هنالك جانباً ايجابياً للأزمة ينبغى على الهند استغلاله بشكل جيد (A blessing in Disguise) وهو أن تراجع قيمة الروبية لها تأثيراً ايجابياً على قطاع الصادرات يجعلها اكثر تنافسية وبالتالي فإن الهند يمكنها أن تحقق احد الفوائد من تدني قيمة الروبية إذا استطاعت تحفيز صادراتها والذي يرتبط بإتخاذ إصلاحات مالية تستهدف تيسير الإقراض من البنوك للمنتجين ورجال الأعمال ومراجعة النظام الضريبي.

ايضاً يمكن أن تحقق الهند فوائد من هذه الأزمة إذا استطاعت أن تشجع قطاع السياحة إذ أن تكلفة الإقامة والمعيشة سوف تنخفض بالنسة للإجانب القادمين من الخارج لغرض السياحة مايعني المزيد من الحقن للعملات الأجنبية في شرايين الإقتصاد الهندي والمزيد من التوظيف في هذا القطاع المهم الذي يساهم بنحو 9.6 % من اجمالي الناتج القومي الإجمالي للبلاد.

كتاب بعنوان:
أنظمة المعلومات المالية والمصرفية

د. ثائر القدومي - أ. سامر بركات ..

نجلاء جعفر على عبدالرحيم

إدارة البحوث والتنمية

تم إصدار ونشر هذا الكتاب فى عام 2010 وقامت بنشره الشركة العربية للتسويق والتوريدات. ويعتبر الكتاب اضافة حقيقية فى اطار أنظمة المعلومات المالية والمصرفية. حيث يقدم شرح تفصيلي لنظم المعلومات واهميتها بالإضافة الى اهمية الشبكات في الإعمال المصرفية فضلا عن تقديم بعض النماذج لنظم المعلومات المالية التي سوف تساعد في فهم آلية عملها و أهمية إدارة قواعد البيانات في المجال المالي والمصرفي.

يهدف الكتاب إلى معرفة وفهم نظم المعلومات وأهميتها وخصائصها و مفاهيم إدارة قواعد البيانات ومكوناتها وكيفية تصميمها بالإضافة الى التعرف على الأنواع المختلفة للخدمات المصرفية و الإلكترونية وآلية عملها و أهمية إدارة أمن موارد المعلومات في منظمات العمل المصرفي.

يحتوي الكتاب علي 8 وحدات وكل وحدة تتضمن على عدد من الموضوعات. حيث تتناول الوحدة الأولى مفهوم نظم المعلومات في منظمات الأعمال.

قرأت لك ...

حيث أشار الكتاب الى تعريف المفاهيم الأساسية لنظم المعلومات وبيان مكوناتها وخصائصها. حيث عرف النظام بانه مجموعة من العناصر المرتبطة مع بعضها بعضا التي تتفاعل فيما بينها بطريقة محددة مسبقا لتحقيق هدف محدد او عدة أهداف. او القيام بوظيفة معينة او عدة وظائف. اما نظام المعلومات فهو مجموعة من العناصر التي تتفاعل مع بعضها لمعالجة المدخلات (البيانات) للحصول على المخرجات (المعلومات). وعليه فان الهدف من نظم المعلومات هو توفير المعلومات لتلبية احتياجات الادارة.

كما اشتملت الوحدة على الخصائص العامة للنظام حيث تتمتع جميع النظم بخصائص عامة هي هدف النظام و النظم الفرعية ومكونات النظام. كذلك تشمل الخصائص إطار النظام و بيئة النظام.

تقوم نظم المعلومات بانشطة متعددة تتمثل في المدخلات حيث يقوم كل نظام على مدخلات معينة تعد المادة الخام او الاولية لنظام المعلومات التى سيقوم بمعالجتها وتكون عادة على شكل أرقام وحقائق مجردة فالمدخلات هي الاحداث التى تدخل الى النظام. بمعني أن قيام عميل المصرف بفتح حساب يمثل حدثاً او واقعة تولد بيانات يجب ادخالها الى النظام. بعد ذلك ياتي دور المعالجة التى تقوم بتحويل المدخلات الى مخرجات من خلال جميع العمليات الحسابية والمنطقية حيث تختلف طبيعة المعالجة من نظام لاخر. كما تمثل المخرجات النتائج او المعلومات التى يعمل النظام للوصول اليها. للتحقق من هذه النتائج لابد من الرقابة

بحيث تمثل مجموعة الاجراءات التي توضح ان النظام يعمل حسب الاهداف والتأكد من فعاليتها ، ومن خلال التغذية العكسية يتم العمل على تصحيح الإنحرافات إن وجدت. بالاضافة الي ذلك اطار النظام وبيئة النظام.

كذلك تطرقت الوحدة الى اساليب معالجة البيانات للحصول على المعلومات التي يمكن ان تكون يدوية في حالة يكون كم البيانات بسيط و المعالجة لا تحتاج الى عمليات معقدة. ومعالجة الكترونية والتى تتكون من المعالجة بالدفعات والمعالجة المباشرة.

اما الجزء الاخير من الوحدة استعرض نظم المعلومات وتطبيقاتها في انشطة المنظمة. فنظم المعلومات تعد الأداة الرئيسية في تنفيذ العمليات واتخاذ القرارات وحل المشكلات في جميع منظمات الأعمال. لذلك نظم المعلومات موجودة في معظم منظمات الاعمال بأشكال مختلفة مثل المحاسبة والتمويل والتسويق والموارد البشرية. حيث يتم تكييف النظام على حسب القطاع الذي يتم تطبيقها عليه مثل القطاع الصناعي وقطاع الخدمات وقطاع التجزئة والقطاع الحكومي.

تستعرض الوحدة الثانية من الكتاب البنية التحتية اللازمة لتقنية أنظمة المعلومات. والحواسيب وعلاقتها بالشبكات. كذلك توضيح الأنواع المختلفة للشبكات والبرمجيات و الاستخدامات المختلفة لها وبعض التقنيات المستخدمة من قبل البنوك كنظام السويفت والصراف الآلي و في نهاية الوحدة شرح مفهوم ادارة تجهيزات المنظمة وبرمجياتها.

الوحدة الثالثة تتطرق الى مفاهيم قواعد البيانات ودورها في نظم المعلومات. حيث تعد قواعد البيانات مكونا اساسيا لاي نظام معلومات وتعرف قواعد البيانات بأنها مجموعة من المعلومات او البيانات. ذات العلاقة المتبادلة فيما بينها والمخزنة بطريقة نموذجية دون تكرار واهم مايميز هذه المعلومات أنها تخزن وتعالج بطريقة تحقق نوع من الأستقلالية عن البرامج التي تقوم باستخدامها مما يوفر المرونة في التطوير واعادة الهيكلة مع تقادم النظام.

كذلك استعرضت الوحدة تطبيق عملي لبناء قواعد البيانات باستخدام برنامج Access Microsoft وهو احد البرامج التي تتضمنها حزمة البيانات وهو نظام لإدارة قواعد البيانات حيث يمكن المستخدم من تصميم قواعد بيانات وبناء تطبيقات متكاملة.

اما الوحدة الرابعة من الكتاب تستعرض الانواع المختلفة للشبكات والاستخدامات المختلفة لها. ومكونات الشبكات من معدات وبرمجيات. واشتملت الوحدة على لمحة تاريخية عن نشأة الإنترنت حيث بدات فكرة انشاء الشبكات من طرف وزارة الدفاع الأمريكية في عام 1969 من اجل ربط الادارة مع متعهدي القوات المسلحة وعدد كبير من الجامعات التي تعمل على أبحاث ممولة من طرف القوات المسلحة وسميت الشبكة باسم (أربا ARPA) وهي اختصار ل
The Advanced Project Administration
كذلك تطرقت الوحدة الى المجالات التي تستخدم فيها شبكة المعلومات العالمية (الأنترنت) شرح وافي للتجارة الإلكترونية ومن هذه المجالات الخدمات المالية والمصرفية حيث تعتمد غالبية البنوك ان لم يكن جميعها اعتمادا رئيساً على الشبكة العالمية في تنفيذ اعمالها اليومية وذلك لتمكين عملاء البنك من الحصول على الخدمات المصرفية الإلكترونية كالصراف الآلي وايضا لكي يتمكن من سحب حساباتهم من اي دولة في العالم. كما يمكن من خلالها متابعة اسواق المال والأوراق المالية العالمية والأخبار الأقتصادية.

كذلك من المجالات التي يستخدم فيها الأنترنت التعليم حيث تقدم الشبكة العالمية خدمات عدة ذات اهمية كبيرة للمؤسسات التعليمية ومراكز الأبحاث حيث يمكن من خلال الشبكة الحصول على معلومات من مختلف انحاء العالم باسرع وقت ممكن والتعلم الجماعي حيث يقوم كل طالب في البحث في قائمة محددة من ثم تبادل هذه القوائم ومناقشاتها من خلال مجموعات. بالاضافة الى انها تساعد في توفير اكثر من طريقة للتدريس.

ايضا من المجالات التي يستخدم فيها الانترنت الصحافة

حيث يقوم الكاتب بكتابة الموضوع من اي دولة في العالم وإرساله عبر شبكة الأنترنت الى المحررين في الصحيفة ونشرها. كذلك عبر شبكة الانترنت يمكن الأطلاع على اي خبر في اللحظة.

اما الوحدة الخامسة من الكتاب تستعرض نظم المعلومات المالية ومكوناتها. منذ انتشار التطبيقات الحاسوبية في المنظمات. بدأ الاهتمام بحوسبة العمليات المالية والمحاسبية نظراً لأهمية الإدارة المالية ولطبيعة عملياتها.

قدم الكتاب عدة نماذج لنظم المعلومات المالية مثل الميزانيات التقديرية للنقدية وللدخل كذلك الميزانية العمومية حيث يساعد هذا النموذج في مقارنة الاداء الفعلي مع الأداء المتوقع مما يساعد المنظمة في تحديد الأنحرافات والعمل على حلها وتقييم أداءها والعمل على تطويره. كذلك من النماذج نظم المعلومات ادارة النقد حيث تعد ادارة النقد المحور الرئيسي لهدف المدير المالي الخاص بالسيولة حيث تساعد هذه النظم في متابعة جميع العمليات النقدية التي تقوم بها المنظمة او المؤسسة خلال فترة زمنية معينة. ومقارنة قوائمها مع التقارير الواردة من البنوك والمؤسسات التي تتعامل معها.

كذلك اشتملت الوحدة على شرح لانواع نظم المعلومات المالية التي تتفاوت طبيعتها باختلاف نشاط المنظمة ومن هذه النظم إدارة المحافظ الإستثمارية وهي التي تقوم بإدارة المحافظ الإستثمارية للمؤسسات المالية والأفراد المستثمرين في الأسهم والسندات في اسواق اوراق المال المحلية والعالمية. من خلال هذه النظم يتم متابعة واصدار التقارير السهمية لكل عميل ووضع الأرصدة وحركة محافظ العملاء من واقع الربحية او الخسارة حسب العملة او السهم.

كذلك من انواع النظم الوساطة المالية يعمل هذا النوع من النظم المالية على توفير عدد كبير من التقارير التي يتم الحصول عليها اما على شاشة و اما على الطابعة في شكل تقارير دورية مثل (كشف العمولات. الفواتير. كشف حركات البيع والشراء. ملخص التداول اليومي و كشف محفظة العميل)

كذلك اشتملت الوحدة على دراسة النظم الفرعية لمخرجات النظام المالي. كالتنبؤ المالي وادارة النقدية والتحكم المالي طويل وقصير الاجل من خلال طرق كمية وطرق غير كمية فقد تم تطوير أساليب عديدة للتنبؤ على مدار السنين واحد هذه الأساليب هو تحليل الأنحدار.

وفي الوحدة السادسة من الكتاب. إستعرض الكتاب نظم دعم القرارات في المجال المالي . وهي نظم معلومات تعتمد على الحاسوب بهدف تقديم المساعدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمهام شبه المهيكلة. وذلك عن طريق الدمج بين عناصر قاعدة البيانات والنماذج الكمية (الأحصائية. الرياضية. بحوث العمليات). بالإضافة لأخذ وجهة نظر متخذ القرار. كما اشتملت الوحدة على تطبيقات عملية مالية لنظم دعم القرارات باستخدام برنامج إكسل (Excel).

من خلال الوحدة السابعة قدم الكتاب شرح تفصيلي للخدمات المالية والمصرفية الإلكترونية الحديثة وذلك فيما يتعلق بالبنوك الإلكترونية والتحويلات الإلكترونية بالإضافة الى البطاقات الإلكترونية وغيرها من الخدمات الحديثة. مع توضيح لأهمية التجارة الإلكترونية ومزاياها ومخاطرها وطرق الدفع المستخدمة في التجارة الإلكترونية.

قدمت الوحدة تعريف للمعاملات الإلكترونية هي المعاملات التي تنفذ بوسائل إلكترونية حيث تعد ملفات البيانات والنصوص والصور والأشكال والأصوات والرموز وقواعد البيانات وبرامج الحاسوب من المعلومات التي يمكن تبادلها الكترونيا. بحيث ترسل وتخزن بوسائل إلكترونية. بالإضافة لذلك شرح الكاتب مفهوم المصارف

الإلكترونية او بنوك الأنترنت او مصارف الويب او المصارف الأفتراضية باعتبارها مفهوماً للخدمات المالية عن بعد. او الخدمات المالية الذاتية. وكلها تعبيرات تتضمن قيام العملاء بإدارة حساباتهم وإنجاز أعمالهم المتصلة بالمصرف عن طريق المنزل او المكتب من اي مكان واي وقت. حيث تقوم فكرة المصارف الإلكترونية على اساس وجود البرمجيات المناسبة داخل نظام حاسوب العميل. بمعني ان يقوم المصرف بتزويد جهاز الحاسوب الشخصي للعميل بحزمة البرمجيات وتعرف هذه البرمجيات باسم (برمجيات الأدارة المالية الشخصية). كما يزود العميل باسم المستخدم وكلمة سر تمكنه من الوصول الى موقع المصرف الذي من خلالة يقوم بتنفيذ العمليات المالية والمصرفية كافة عن بعد.

كما لخص الكتاب في الوحدة الثامنة العوامل الرئيسية لأستخدام المصارف للانترنت باعتباره وسيلة اتصال تقدم من خلالها الخدمات والمنتجات المصرفية لعملائها التي تتمثل في :

- المنافسة
- التوسع الجغرافي
- تعمق العلاقة مع العملاء وتقوية ولائهم للمصرف
- العامل الديمغرافي (بعض العملاء يفضل التعامل من خلال الاتصال الشخصي والبعض الاخر يفضلون الأنترنت كوسيلة للحصول على الخدمات المصرفية)

كما قدم الكاتب شرح وافي لنظام التحويلات المالية الإلكترونية وعرفها بانها منح الصلاحية لمصرف ما. للقيام بحركات التحويلات المالية (الدائنة والمدينة) إلكترونياً من حساب مصرف الى حساب مصرف آخر عبر الهاتف او اجهزة الحاسوب عوضا عن الأوراق. كما يتم تنفيذ عمليات التحويل عن طريق المقاصة الآلية وهي شبكة تعود ملكيتها واحقية تشغيلها الى المصارف المشتركة بنظام التحويلات المالية. ومن فوائد نظام التحويلات الإلكترونية تنظيم الدفعات وتيسير العمل والسلامة والأمن وتحسين التدفق النقدي وتقليل الأعمال الورقية بالإضافة الى زيادة رضاء العملاء.

ايضاً تناولت الوحدة طرق الدفع الإلكتروني عبر ثلاثة وسائل هي البطاقة الذكية التي تحوي معالجاً دقيقاً يسمح بتخزين المبالغ المختلفة من خلال برمجيات آمنة. وهذه البطاقة تستطيع التعامل مع بقية الحواسيب دون تفويض او تأكد هوية حامل البطاقة. والوسيلة الثانية هى النقود الإلكترونية وتعرف بانها مجموعة من البرتكولات والتواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية ان تحل فعليا محل تبادل العملات الورقية. الوسيلة الثالثة بطاقات الائتمان وهي مستند يعطي مصدره لشخص طبيعي او اعتباري بناءً على عقد بينهما يمكنة من شراء السلع والخدمات ومن الممكن ان يعتمد المستند دون دفع الثمن حالاً لتضمينة التزام المصدر بالدفع. ومنها ما يمكن حاملها من سحب النقود من المصارف.

اخيرا قدم الكتاب شرحاً وافياً للتجارة الإلكترونية حيث عرفها بانها نظام يتيح عبر الانترنت عمليات بيع شراء السلع والخدمات. كما تتيح التجارة الإلكترونية دعم المبيعات وخدمة العملاء. ويمكن تشبيه التجارة الإلكترونية بسوق إلكتروني يتواصل فيه البائعون (موردون او شركات او محلات) والوسطاء والمشترون وتقدم فية المنتجات والخدمات في بيئة افتراضية او رقمية ويدفع ثمنها بالنقود الإلكترونية.

نستطيع القول أن الكتاب إستعرض بعض الجوانب التقنية والمصرفية التي وردت من خلال علم الإقتصاد ونظم المعلومات بصورة تطبيقية علي المصارف. كما أنه ناقش بعض الجوانب التقنية المصرفية في أجزاء منفصلة وبطرق مفصلة. كما أنه يعالج بعض المفاهيم عن العلاقة بين النظام المصرفي عموماً وانظمة المعلومات المالية من خلال التطرق إلي دور المصارف في اسواق رأس المال .

مؤشـــرات إقتصادية

منال حسن سعيد

إدارة الإحصـــــــاء

جدول (1)

الارقام القياسية لتكاليف المعيشة و معدلات التضخم للفترة 2005 – 2007

سنة الأساس (1990= 100)

الفترة	الدخول العليا	الدخول المتوسطة	الدخول الدنيا
2005			
ديسمبر	34,078.3	34,909.4	34,730.7
	(5.1)	(6.5)	(6.1)
2006			
ديسمبر	39,629.8	40,392.1	39,968.1
	(16.3)	(15.4)	(15.7)
2007			
ديسمبر	42,854.7	43,948.4	43,258.6
	(8.1)	(8.8)	(8.2)

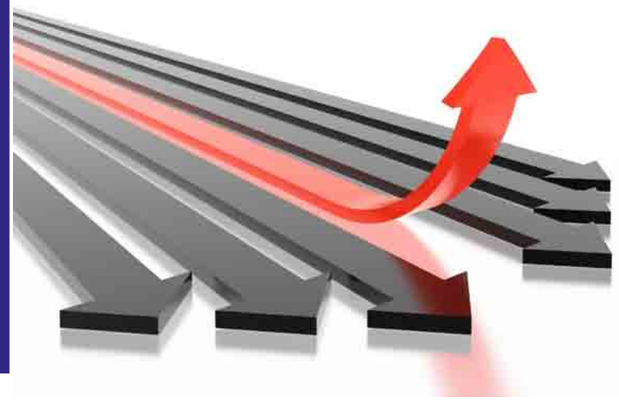

جدول (1)

الارقام القياسية لتكاليف المعيشة و معدلات التضخم للفتـــــرة (2008 –سبتمبر 2018) م

سنة ا لأساس (2007 = 100)

الفترة	كل السودان	المناطق الريفية	المناطق الحضرية
2008			
ديسمبر	116.9	120.5	113.8
	(14.9)	(18.8)	(13.8)
2009			
ديسمبر	132.7	135.9	129.7
	(13.4)	(12.8)	(14.0)
2010			
ديسمبر	153.0	157.0	149.3
	(15.4)	(15.5)	(15.1)
2011			
ديسمبر	181.9	190.4	173.8
	(18.9)	(21.3)	(16.4)
2012			
ديسمبر	262.8	277.9	248.0
	(44.4)	(46)	(42.7)
2013			
ديسمبر	372.9	392.1	354.4
	(41.9)	(41.1)	(42.9)
2014			
ديسمبر	468.6×	502.7	436.5
	(25.7)	(28.2)	(23.2)
2015			
ديسمبر	527.6	554.5	502.6
	(12.58)	(10.31)	(15.15)
2016			
ديسمبر	688.4	729.4	651.0
	(30.5)	(31.53)	(29.52)

	2017		
يناير	705.9	746.0	669.4
	(32.9)	(34.7)	(30.9)
فبراير	715.9	760.0	675.2
	(33.5)	(36.4)	(30.5)
مارس	723.1	769.9	679.8
	(34.7)	(37.8)	(31.3)
أبريل	738.0	787.7	691.8
	(34.8)	(38.0)	(31.4)
مايو	758.5	813.7	706.5
	(35.5)	(39.2)	(31.5)
يونيو	767.9	824.4	714.7
	(32.6)	(35.9)	(29.0)
يوليو	800.8	859.2	745.5
	(34.2)	(38.3)	(29.8)
اغسطس	834.3	869.0	776.3
	(34.6)	(38.8)	(30.1)
سبتمبر	818.3	879.8	760.2
	(35.1)	(39.5)	(30.5)
أكتوبر	829.6	888.6	774.5
	(33.1)	(36.7)	(29.2)
نوفمبر	844.2	835.6	783.4
	(24.8)	(27.6)	(21.5)
ديسمبر	861.5	932.7	794.1
	(25.2)	(27.9)	(22.0)
2018			
يناير	1,075.6	1,177.5	980.2
	(52.4)	(57.8)	(46.4)
فبراير	1,105.0	1,532.0	1,204.6
	(54.3)	(59.6)	(48.5)
مارس	1,125.1	1,841.4	1,393.7
	(55.6)	(60.7)	(49.8)
ابريل	1,163.4	1,898.9	1,445.4
	(57.7)	(62.0)	(52.7)
مايو	1,220.6	2,008.1	1,500.1
	(60.9)	(65.8)	(55.1)
يونيو	1,258.3	2,066.9	1,549.6
	(63.9)	(68.4)	(58.4)
يوليو	1,312.8	2,160.7	1,612.7
	(63.9)	(68.9)	(58.1)
اغسطس	1,365.05	2,245.2	1,677.5
	(66.8)	(71.5)	(61.2)
سبتمبر	1,410.0	2,313.3	1,729.7
	(68.6)	(73.5)	(62.8)

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء

× بيانات معدلة

ملحوظة : معدلات التضخم بين الأقواس

جـــدول رقـــم (2)

المتوسط الشهري لاسعار صرف الدولار ببنك السودان المركزي خلال الفترة (2005 – سبتمبر 2018)

(بالجنيه السوداني)

	الشراء	البيع
ديسمبر 2005	2.301	2.313
ديسمبر 2006	2.008	2.018
ديسمبر 2007	2.029	2.039
ديسمبر 2008	2.190	2.200
ديسمبر 2009	2.236	2.247
ديسمبر 2010	2.482	2.495
ديسمبر 2012	4.398	4.420
ديسمبر 2013	5.682	5.710
ديسمبر 2014	5.857	5.886
ديسمبر 2015	6.077	6.107
ديسمبر 2016	6.554	6.586
2017		
يناير	6.618	6.651
فبراير	6.667	6.700
مارس	6.667	6.700
أبريل	6.6667	6.7000
مايو	6.6667	6.7000
يونيو	6.6667	6.7000
يوليو	6.6667	6.7000
اغسطس	6.6667	6.7000
سبتمبر	6.6667	6.7000
أكتوبر	6.6667	6.7000
نوفمبر	6.6667	6.7000
ديسمبر	6.9979	7.0329
2018		
يناير	17.9551	18.0449
فبراير	17.9551	18.0449
مارس	17.9551	18.0449
ابريل	17.9551	18.0449
مايو	17.9551	18.0449
يونيو	17.9551	18.0449
يوليو	17.9551	18.0449
اغسطس	17.9551	18.0449
سبتمبر	17.9551	18.0449

المصدر : بنك السودان المركزي

جدول رقم(3)

متوسط أسعار صرف الدولار بصرافات البنوك خلال الفترة (2005 – سبتمبر 2018)

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
ديسمبر 2005	2.300	2.318
ديسمبر 2006	2.006	2.025
ديسمبر 2007	2.030	2.060
ديسمبر 2008	2.150	2.245
ديسمبر 2009	2.192	2.450
ديسمبر 2010	2.595	2.606
ديسمبر 2011	2.745	2.756
ديسمبر 2012	5.942	5.971
ديسمبر 2013	5.939	5.969
ديسمبر 2014	6.276	6.306
ديسمبر 2015	6.414	6.446
ديسمبر 2016	7.077	7.113
2017		
يناير	7.000	7.009
فبراير	6.894	6.905
مارس	6.919	6.931
أبريل	7.0905	7.1099
مايو	7.1409	7.1604
يونيو	7.3309	7.4441
يوليو	8.039	8.079
اغسطس	8.039	8.079
سبتمبر	8.039	8.079
أكتوبر	7.9633	8.0031
نوفمبر	7.9633	8.0031
ديسمبر	8.9120	8.9566
2018		
يناير	19.9196	20.0195
فبراير	29.2851	29.4318
مارس	29.1298	29.2758
ابريل	29.1278	29.2696
مايو	29.1319	29.2737
يونيو	29.1278	29.2737
يوليو	29.1278	29.2737
اغسطس	29.1280	29.2739
سبتمبر	29.1280	29.2739

المصدر : بنك السودان المركزي

جدول رقم(4)

متوسط أسعار صرف الدولار بشركات الصرافة خلال الفترة (2005 – سبتمبر 2018)

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
ديسمبر 2005	2.305	2.314
ديسمبر 2006	2.010	2.020
ديسمبر 2007	2.030	2.040
ديسمبر 2008	2.160	2.220
ديسمبر 2009	2.245	2.373
ديسمبر 2010	2.515	2.525
ديسمبر 2011	2.749	2.760
ديسمبر 2012	6.180	6.211
ديسمبر 2013	5.946	5.975
ديسمبر 2014 ×	6.282	6.313
ديسمبر 2015	6.414	6.446
ديسمبر 2016	7.077	7.113
2017		
يناير	7.005	7.054
فبراير	6.894	6.903
مارس	6.916	6.931
أبريل	7.1016	7.1099
مايو	7.0310	7.1617
يونيو	7.3403	7.4387
يوليو	8.039	8.079
اغسطس	8.039	8.079
سبتمبر	8.039	8.079
أكتوبر	7.9633	8.0031
نوفمبر	7.9633	8.0031
ديسمبر	8.9120	8.9566
2018		
يناير	19.8118	19.9110
فبراير	28.6505	28.8181
مارس	29.0720	35.8492
ابريل	29.0439	29.1869
مايو	29.0446	29.1879
يونيو	29.0446	29.1879
يوليو	29.0496	29.1929
اغسطس	29.0496	29.1929
سبتمبر	29.0496	29.1929

المصدر : بنك السودان المركزي

بيانات معدلة

جدول رقم(5) مؤشرات نقدية خلال الفترة (2012 – سبتمبر 2018م)

مليون جنيه

البيـــان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018									
الفترة	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر
عرض النقود	58,663.3	66,445.7	77,739.0	93,642.6	120,800	203,368	243,803	271,271	278,312	287,559	294,918	296,659	304,712	318,725	326,108
العملة لدى الجمهور	16,751.5	19,178.4	23,343.1	27,495.4	38,712.0	61,455.0	65,846.4	71,572.3	74,925.5	78,212.0	81,572.8	82,235.0	83,720.4	89,255.1	91,639.1
الودائع تحت الطلب	14,241.9	16,486.9	19,743.0	25,376.3	33,460.8	59,545.5	62,632.4	66,804.1	70,659.5	76,617.7	77,391.3	78,506.4	83,601.8	90,437.1	94,806.5
شبه النقود	27,669.9	30,780.4	34,652.9	40,770.9	48,627.2	82,367.0	115,324.6	132,894.4	132,727.1	132,729.0	135,954.4	135,917.2	137,389.4	139,032.6	139,662.2
اجمالي اصول (خصوم) البنوك	67,049.6	77,479.8	92,317.0	108,937.6	132,713.5	211,245.8	248,043.5	276,991.6	284,167.2	289,387.3	294,251.8	295,290.0	305,845.4	321,963.1	326,810.4
إجمالي التمويل المصرفي	30,482.8	37,657.1	44,320.7	53,456.8	67,688.6	102,927.7	108,858.8	112,496.5	113,159.1	117,094.1	118,448.9	121,773.7	123,282.3	126,937.7	129,693.4
اجمالي الودائع المصرفية	39,919.9	44,533.3	53,978.5	63,884.8	79,918.2	139,964.3	173,030.0	193,905.4	197,357.5	202,411.3	206,364.3	207,468.2	214,341.3	223,697.0	227,135.9
العملة لدى الجمهور/ عرض النقود %	28.6	28.9	30.0	29.4	32.0	30	27	26	27	27	28	28	% 27	% 28	% 28
الودائع تحت الطلب/ عرض النقود %	24.3	24.8	25.4	27.1	27.7	29	26	25	25	27	26	26	% 27	% 28	% 29
شبه النقود / عرض النقود %	47.2	46.3	44.6	43.5	40.3	41	47	49	48	46	46	46	% 45	% 44	% 43
اجمالي التمويل المصرفي / الودائع %	76.4	84.6	82.1	83.7	84.7	74	63	58	57	58	57	59	% 58	% 57	% 57

المصدر : بنك السودان المركزي

جدول رقم(7)

تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية - بالعملة المحلية خلال الفترة (2005 - سبتمبر 2018م)

الفترة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017		2018	2018	2018
الصيغة	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يوليو - سبتمبر	أكتوبر - ديسمبر	يناير - مارس	ابريل - يونيو	يوليو- سبتمبر
المرابحة	3,010.3	5,559.1	7,315.1	6,899.7	8,186.3	11,474.1	14,312.9	12,021.9	8,012.7	20,180.4	26,968.5	38,518.7	14,573.1	22,760.7	16,031.0	15,865.0	15,209.2
%	43.3	53.5	58.1	47.0	52.3	51.9	61.4	49.9	53.3	52.2	49.8	46.2	41.2	61.5	67.48	53.13	42.33
المشاركة	2,143.0	2,116.5	1,631.4	1,769.3	1,641.4	1,981.9	1,548.5	2,636.9	3,740.7	3,625.3	3,822.8	5,594.0	1,488.8	2,068.6	1,987.6	1,670.2	1,280.1
%	30.8	20.4	13.0	12.1	10.5	9.0	6.6	10.9	11.1	9.4	7.1	6.7	4.2	5.6	8.37	5.59	3.56
المضاربة	292.3	532.0	497.6	876.4	956.0	1,480.0	1,424.7	1,296.3	1,772.9	2,086.5	3,582.1	4,165.5	3,349.3	2,010.0	1,278.7	1,690.0	766.1
%	4.2	5.1	4.0	6.0	6.1	6.7	6.1	5.4	5.2	5.4	6.6	5.0	9.5	5.4	5.38	5.66	2.13
السلم	145.2	133.0	81.7	290.7	349.6	257.6	174.8	459.8	665.3	1,464.3	1,622.9	2,499.7	442.1	49.8	66.9	115.4	332.6
%	2.1	1.3	0.6	2.0	2.2	1.2	0.7	1.9	2.0	3.8	3.0	3.0	1.3	0.1	0.28	0.39	0.93
المقاولة	na	na	0.0	0.0	1,005.6	2,295.6	1,952.2	2,160.1	3,929.5	5,178.3	8,402.2	17,271.5	11,657.3	6,585.7	2,667.3	7,558.9	11,030.5
%	na	na	0.0	0.0	6.4	10.4	8.4	9.0	11.6	13.4	15.5	20.7	33.0	17.8	11.2	25.31	30.70
الاجارة	na	na	0.0	0.0	24.8	52.2	35.8	89.6	331.2	144.6	200.2	290.4	81.1	171.8	249.0	185.3	237.9
%	na	na	0.0	0.0	0.2	0.2	0.2	0.4	1.0	0.4	0.4	0.3	0.2	0.5	1.05	0.62	0.66
الاستصناع	na	na	0.0	0.0	0.0	0.0	-	20.1	32.4	43.2	47.2	52.3	259.5	173.9	22.5	193.3	175.8
%	na	na	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.7	0.5	0.09	0.65	0.49
القرض الحسن	na	na	0.0	0.0	0.0	0.0	-	125.5	99.6	208.7	120.9	240.8	59.8	53.8	42.9	57.9	396.8
%	na	na	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2	0.1	0.18	0.19	1.10
أخرى	1,362.9	2,054.3	3,061.5	4,845.2	3,496.0	4,566.1	3,880.3	5,292.7	5,238.2	5,747.4	9,426.3	14,722.4	3,439.5	3,164.4	1,410.3	2,526.5	6,500.8
%	19.6	19.8	24.3	33.0	22.3	20.7	16.6	22.0	15.5	14.9	17.4	17.7	9.7	8.5	5.94	8.46	18.09
المجموع	6,953.7	10,394.9	12,587.3	14,681.3	15,659.8	22,107.4	23,329.2	24,102.8	33,822.5	38,678.6	54,193.3	83,355.3	35,350.6	37,038.8	23,756.2	9,862.5	35,929.9
%	100	100	100.0	100.0	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : بنك السودان المركزي

× لا تتضمن تمويل الحكومة إعتباراً من 2011م

×× إضافة القرض الحسن والإستصناع كصيغ منفصلة عن قطاع أخرى بدءاً من يناير 2012م

جدول رقم(6) رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الإقتصادية بالعملة المحلية والأجنبية خلال الفترة (2012 - سبتمبر 2018)

مليون جنيه

القطاع / السنة	الزراعة	الصناعة	الصادرات	الوارد ات	التجارة المحلية	النقل والتخزين	التعدين	التشييد	أخرى	المجموع
ديسمبر 2012	3،745.4	3,914.6	909.5	2،261.2	3،894.2	2،226.1	89.4	3،383.8	10،058.5	30،482.8
ديسمبر 2013	5،302.6	6،074.6	1،197.0	2،374.7	3،488.7	3،640.2	188.6	4،275.7	11،115.0	37،657.1
ديسمبر 2014	6،908.1	6،690.7	1،488.9	1،630.8	3،798.7	4،146.9	361.3	7،142.9	12،152.2	44،320.7
ديسمبر 2015	8,572.9	7,656.9	1,383.1	1,442.1	5,930.0	4,015.2	311.2	9,660.3	14,485.0	53,456.8
ديسمبر 2016	11,949.9	8,942.8	1,539.0	686.0,	8,835.3	4,944.8	624.3	0,717.4	7,449.2	7,688.6
2017										
يناير	11,514.3	8,701.4	1,478.9	724.4,	9,301.3	4,550.0	540.6	0,599.5	8,947.9	68,358.3
فبراير	0,721.4	8,903.2	1,681.6	2,772.3	9,527.0	4,481.1	771.0	0,964.3	9,528.6	69,350.4
مارس	10,652.3	9,352.5	1,733.0	751.2,	9,810.6	5,183.3	720.0	1,360.4	0,177.9	71,741.2
أبريل	9,952.9	0,565.6	1,806.2	2,413.7	9,918.5	5,113.6	733.4	11,435.7	21,635.9	3,575.5
مايو	10,056.2	0,902.0	1,780.0	2,829.8	11,056.3	5,112.4	790.4	2,941.4	3,526.0	8,994.3
يونيو	0,431.5	11,826.3	2,256.9	3,109.2	11,484.3	4,914.5	920.0	13,309.8	4,302.4	2,554.9
يوليو	11,216.0	1,909.0	1,748.0	3,193.0	11,487.0	4,992.0	990.0	3,503.0	7,515.0	86,553.0
اغسطس	12,391.0	12,193.0	1,846.0	3,096.0	12,056.0	5,563.0	1,113.0	4,441.0	25,222.0	7,921.0
سبتمبر	8,491.0	12,563.0	1,732.0	3,140.0	12,412.0	5,254.0	1,031.0	2,353.0	6,210.0	3,186.0
أكتوبر	19,095.5	12,031.1	1,939.0	3,102.8	14,753.4	5,615.3	2,754.5	12,125.4	2,372.9	3,789.9
نوفمبر	18,186.6	14,969.2	2,856.4	2,985.4	12,257.5	5,545.1	2,224.6	4,374.0	2,798.3	96,197.1
ديسمبر	21,151.6	16,359.5	3,452.5	3,234.1	12,125.1	6,078.2	2,350.5	15,271.9	22,904.2	02,927.6
2018										
يناير	1,804.2	19,224.9	4,365.4	3,556.4	11,479.9	6,581.3	1,486.8	6,565.2	23,794.8	108,858.8
فبراير	9,773.1	20,942.8	4,751.0	3,659.3	11,030.7	6,872.2	1,504.9	7,635.5	26,327.1	112,496.5
مارس	19,451.1	21,865.7	5,079.0	3,547.0	10,349.8	7,216.5	1,567.9	7,352.3	26,729.8	113,159.1
ابريل	20,516.6	3,400.6	4,866.9	7,797.8	3,294.0	9,981.1	1,602.8	7,499.2	8,135.0	117,094.1
مايو	0,076.2	4,286.6	5,562.8	7,604.5	3,265.3	9,778.2	1,559.5	17,994.0	8,321.8	118,448.9
يونيو	0,048.9	5,013.4	5,633.2	3,114.5	9,536.3	7,801.4	1,685.0	8,275.0	30,207.9	21,315.7
يوليو	8,853,061.4	25,969,896.9	5,447,683.1	8,070,493.9	2,940,532.0	9,472,845.6	1,730,407.3	18,365,315.8	7,578,835.0	118,429.1
اغسطس	8,322,613.6	6,421,761.8	5,469,886.0	8,108,923.8	2,878,860.8	8,971,218.2	1,893,217.5	18,193,236.0	8,583,563.0	118,843.3
سبتمبر	8,022,827.8	27,167,004.1	5,246,296.1	8,470,964.6	2,983,947.1	8,202,457.5	1,955,982.4	18,148,459.9	9,537,120.0	119,735.1

تمويل الحكومة المركزية غير مضمن

المصدر : بنك السودان المركزي

جدول رقم (8) تدفق التمويل المصرفي حسب القطاعات الإقتصادية - بالعملة المحلية (2005 - سبتمبر 2018)

مليون جنيه

الفترة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018		2018
القطاع	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	أكتوبر - ديسمبر	يناير- مارس	أبريل- يونيو	يوليو- سبتمبر
الزراعة	571.1	786.1	837.1	1,485.7	1,686.1	1,599.8	1,483.9	2,873.0	6,721.0	6,062.1	11,089.4	18,893.6	5,585.9	4,769.4	5,769.9	12,376.1
%	8.2	7.6	6.7	10.1	10.8	7.2	6.4	11.9	19.9	15.7	20.5	22.7	15.1	20.1	19.3	34.4
الصناعة	830.5	848.5	1,314.3	1,904.0	1,556.5	3,826.9	5,531.0	4,577.5	5,486.7	5,155.8	7,899.3	9,570.9	6,750.3	6,867.5	8,164.5	6,745.0
%	11.9	8.2	10.4	13.0	9.9	17.3	23.7	19.0	16.2	13.3	14.6	11.5	18.2	28.9	27.3	18.8
الصادر	339.5	351.3	264.9	481.1	370.0	479.2	865.0	1,065.6	2,259.2	1,771.5	2,230.5	1,629.1	2,301.1	2,440.1	1,933.4	1,190.9
%	4.9	3.4	2.1	3.3	2.4	2.2	3.7	4.4	6.7	4.6	4.1	2.0	6.2	10.3	6.5	3.3
النقل والتخزين	0.0	0.0	1,119.6	862.2	999.4	1,011.5	1,421.3	1,636.1	3,433.9	2,237.3	2,508.5	3,455.7	1,799.3	1,858.1	1,711.0	1,672.0
%	0.0	0.0	8.9	5.9	6.4	4.6	6.1	6.8	10.2	5.8	4.6	4.1	4.9	7.8	5.7	4.7
التنمية الاجتماعية××	247.4	334.3	382.0	446.1	469.5	616.2	582.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
%	3.6	3.2	3.0	3.0	3.0	2.8	2.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
التجارة المحلية	1,493.6	1,821.1	2,093.4	2,370.6	2,320.9	2,872.8	3,763.2	4,168.4	4,368.8	6,588.3	9,928.5	16,627.3	5,606.7	1,348.6	1,172.3	888.2
%	21.5	17.5	16.6	16.1	14.8	13.0	16.1	17.3	12.9	17.0	18.3	19.9	15.1	5.7	3.9	2.5
الطاقة والتعدين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	76.7	520.5	129.2	488.5	610.4	401.2	941.6	2,904.8	819.4	676.7	813.6
%	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3	2.2	0.5	1.4	1.6	0.7	1.1	7.8	3.4	2.3	2.3
التشييد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2,052.3	991.3	2,152.9	3,042.3	3,848.1	5,937.0	9,873.8	5,125.5	2,157.9	2,330.0	3,124.4
%	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	9.3	4.2	8.9	9.0	9.9	11.0	11.8	13.8	9.1	7.8	8.7
الاستيراد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2,317.4	2,562.9	1,259.9	1,886.0	2,968.2	1,568.9	3,012.6	1,302.5	317.6	373.6	408.0
%	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	10.5	11.0	5.2	5.6	7.7	2.9	3.6	3.5	1.3	1.3	1.1
أخرى×	3,471.6	6,253.6	6,576.0	7,131.6	8,257.3	7,254.7	5,607.9	6,240.3	6,136.1	9,436.9	12,630.0	19,350.7	5,662.6	3,177.5	7,731.0	8,711.8
%	49.9	60.2	52.2	48.6	52.7	32.8	24.0	25.9	18.1	24.4	23.3	23.2	15.3	13.4	25.9	24.2
المجموع	6,953.7	10,394.9	12,587.3	14,681.3	15,659.8	22,107.4	23,329.2	24,102.8	33,822.5	38,678.6	54,193.3	83,355.3	37,038.8	23,756.2	29,862.5	35,930.0
%	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر : بنك السودان المركزي

× لا تتضمن تمويل الحكومة إعتباراً من 2011م

×× قطاع التنمية الإجتماعية مضمن في الأنشطة الإقتصادية الأخرى بدءاً من يناير 2012